المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 2023

أكتوبر 2024م

تم إعداد هذا الإصدار لخدمة المستخدمين استنادًا إلى دليل الإصدارات الإحصائية المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:
https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/features-of-economic-performance

© ربيع الثاني 1446هـ ، أكتوبر 2024م
جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2024م،
التقرير السنوي، ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 2023م، مسقط - سلطنة عُمان.

جميع المراسلات توجه إلى:
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. 840، مسقط - سلطنة عُمان
هاتف: 24346499 968 +
فاكس: 24343228 968 +
البريد الإلكتروني: info@gccstat.org
الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org

معالي الأستاذ / جاسم البديوي

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

كلمة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

"إن توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس (حفظهم الله ورعاهم) تصب دائماً في تعزيز العمل الدؤوب والمستمر للدفع بمسيرة مجلس التعاون، لتحقيق العديد من المنجزات والمشاريع الخليجية المشتركة، والاستفادة من المنجزات المتحققة لخدمة دول المجلس وشعوبها، حيث وجه مقام المجلس الأعلى في دورته (44) الأجهزة المختصة في الدول الأعضاء والأمانة العامة واللجان الوزارية والفنية، بمضاعفة الجهود لاستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، والانتهاء من تحقيق السوق الخليجية المشتركة، وفق قرارات المجلس السابقة، والإسراع في تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس.

إن التحديات الناتجة عن الاتجاهات الاقتصادية العالمية في ظل الازمات السياسية الراهنة والتي تنعكس على اقتصاديات دول المجلس بحكم انفتاحها على دول العالم يحتم أهمية الاستجابة لهذه التحديات واتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهتها وتخفيف آثارها، ولقد برهنت دول مجلس التعاون في أصعب الظروف وأشدها قدرتها على تجاوز مختلف التحديات، بفضل الله ثم بفضل السياسات الحكيمة التي انتهجتها لتجاوز الصعاب والأخطار.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات تشير التوقعات أن ينمو اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة تزيد عن كبرى الاقتصادات العالمية في العام 2025م، مع التأكيد على أن القطاعات غير النفطية هي من ستقود هذا النمو، ويأتي ذلك في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه العديد من دول العالم، وقد أصبح التوسع في منطقة دول مجلس التعاون، محط أنظار لجميع دول العالم ونقلةً نوعية، وذلك لما تحمله دولنا من فرص اقتصادية وتجارية مستقبلية واعدة من جهة، والنمو الاقتصادي المتسارع للمنطقة ومناخها الداعم للأعمال إلى جانب المبادرات الحكومية المشجعة لأصحاب المشاريع والمستثمرين من جهةً أخرى."

مقتطفات من كلمة معالي الأمين العام

في الاجتماع السادس للجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية

الأحد: 10 ربيع الثاني 1446هـ الموافق 13 أكتوبر 2024م، الدوحة - دولة قطر.

سعادة / انتصار بنت عبدالله الوهيبية

المديرة العامة للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كلمة سعادة المديرة العامة للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يصدر تقرير ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2023م، والذي تناول أولاً التطورات الاقتصادية الكلية العالمية خلال العام 2023م، ومن ثم أداء الاقتصاد الكلي لمجلس التعاون من ناحية النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم، وكذلك مالية الحكومة بما فيها الإيرادات والنفقات والدين العام، إضافةً إلى بحث التطورات في أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون.

وكذلك استعراض التطورات النقدية والمصرفية مثل التغيرات في عرض النقد وحجم الأصول الأجنبية الإحتياطية لدى البنوك المركزية الخليجية، وعرض التطورات في البنوك التجارية في مجلس التعاون وتحديداً التغير في أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي، وإجمالي الودائع المصرفية، ومحافظ القروض للقطاع الخاص التي تعتبر العصب الرئيسي لتمويل النشاط الاقتصادي.

ويتضمن التقرير عرضاً لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم صناديق الثروة السيادية المملوكة من قبل الدول الأعضاء، إضافةً إلى حركة التجارة الدولية لمجلس التعاون وتحويلات العمالة الوافدة للخارج، ووضع القوى العاملة في دول المجلس.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
ملخص تنفيذي	**14**
أولاً. التطورات الاقتصادية العالمية	**16**
1.1: الناتج الإجمالي العالمي	17
2.1: التضخم العالمي	18
3.1: أسعار الطاقة العالمية	18
4.1: أداء أسواق المال العالمية	20
5.1: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة العالمية	21
ثانياً. أداء الاقتصاد الكلي في مجلس التعاون	**22**
1.2: أداء الناتج المحلي الإجمالي	23
1.1.2: القطاع غير النفطي	24
2.1.2: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	27
2.2: معدل التضخم في أسعار المستهلكين	28
ثالثاً: مالية الحكومة بمجلس التعاون	**30**
1.3: الإيرادات الحكومية	31
2.3: الإنفاق الحكومي	32
3.3: عجز أو فائض مالية الحكومة	33
4.3: الدين الحكومي	35
5.3: المخاطر المالية والتصنيف الائتماني	36
رابعاً. أداء أسواق المال الخليجية	**38**
1.4: المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية	39
2.4: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية	40
3.4: حجم وقيمة التداول	42

خامساً. التطورات النقدية والمصرفية في مجلس التعاون	**44**
1.5: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في دول مجلس التعاون	**45**
2.5: عرض النقد في مجلس التعاون	**47**
3.5: عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) حسب دول المجلس	**48**
4.5: عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) حسب دول المجلس	**49**
5.5: الأصول الإحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون	**50**
6.5: أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	**53**
7.5: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	**54**
8.5: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	**55**
9.5: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون	**56**
10.5: نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون	**56**
11.5: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون	**57**
12.5: صافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون	**57**
سادساً. الاستثمار الأجنبي المباشر وصناديق الثروة السيادية في مجلس التعاون	**58**
1.6: الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون	**59**
2.6: صناديق الثروة السيادية في مجلس التعاون	**60**
سابعاً. التجارة الخارجية	**62**
1.7: التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس (لا تشمل التجارة البينية)	**63**
2.7: الصادرات السلعية حسب دول المجلس (تشمل الصادرات البينية)	**63**
3.7: الواردات السلعية حسب دول المجلس (تشمل التجارة البينية)	**64**
4.7: حجم التبادل التجاري السلعي حسب دول المجلس (يشمل التجارة البينية)	**65**
5.7: الميزان التجاري السلعي حسب دول المجلس (يشمل التجارة البينية)	**65**
6.7: مؤشر الانفتاح التجاري حسب دول المجلس	**66**
ثامناً. تحويلات العاملين في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج	**68**
تاسعاً. القوى العاملة	**72**
مصادر البيانات	**76**

الأشكال البيانية

الرقم	الموضوع	الصفحة
شكل 1	معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي، 2020 - 2025م	17
شكل 2	معدلات التضخم العالمية، 2019 - 2025م	18
شكل 3	متوسط سعر نفط برنت، 2021 - 2023م	19
شكل 4	متوسط سعر الغاز الطبيعي، 2021 - 2023م	20
شكل 5	أداء المؤشر العام لأسواق المال العالمية، 2023م	20
شكل 6	أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي واليورو، 2022 - 2023م	21
شكل 7	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة، 2014 - 2026م	23
شكل 8	معدل النمو الحقيقي للقطاع غير النفطي في مجلس التعاون، 2014 - 2026م	24
شكل 9	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي والمساهمة النسبية للقطاع النفطي وغير النفطي لمجلس التعاون، 2020-2023م	25
شكل 10	المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2023م	26
شكل 11	المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2020 - 2023م	27
شكل 12	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2020-2023م	27
شكل 13	الترتيب العالمي لحجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، 2023م	28
شكل 14	معدل التضخم العام وتوقعاته لمجلس التعاون، 2014 - 2026م	29
شكل 15	إجمالي الإيرادات الحكومية لمجلس التعاون، 2014 - 2023م	31
شكل 16	مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية بدول المجلس، 2014 - 2023م	32
شكل 17	إجمالي الإنفاق الحكومي لمجلس التعاون، 2014 - 2023م	32
شكل 18	نسبة الأنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق الحكومي بدول المجلس، 2014 - 2023م	33
شكل 19	عجز أو فائض مالية الحكومة بمجلس التعاون، 2014 - 2023م	34
شكل 20	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمجلس التعاون، 2014 - 2023م	35
شكل 21	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول المجلس، 2014 - 2023م	36
شكل 22	المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية، يناير 2022 - ديسمبر 2023م	39
شكل 23	أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، 2023م	39

شكل 24	مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2018 - 2023م	**40**
شكل 25	القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2023م	**40**
شكل 26	القيمة السوقية العالمية لأسواق المال العالمية، 2023م	**41**
شكل 27	ترتيب أكبر البورصات العالمية من حيث القيمة السوقية، 2023م	**41**
شكل 28	المساهمة النسبية لعدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2023م	**42**
شكل 29	المساهمة النسبية لقيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2023م	**42**
شكل 30	الإمارات، الفائدة على الإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة	**45**
شكل 31	البحرين، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"	**45**
شكل 32	السعودية، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"	**46**
شكل 33	عُمان، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"	**46**
شكل 34	قطر، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"	**46**
شكل 35	الكويت، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"	**46**
شكل 36	عرض النقد بمجلس التعاون، 2020 - 2023م	**47**
شكل 37	معدل النمو السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2022 - ديسمبر 2023م	**47**
شكل 38	معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد م2 في مجلس التعاون، يناير 2022 - ديسمبر 2023م	**48**
شكل 39	الأصول الاحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون، 2019 - 2023م	**50**
شكل 40	الإجمالي العالمي للأصول الاحتياطية الأجنبية، 2023م	**51**
شكل 41	الترتيب العالمي في حجم الأصول الاحتياطية الأجنبية، 2023م	**51**
شكل 42	تغطية مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون لمجموع الواردات السلعية، 2015 - 2022م	**52**
شكل 43	الأصول الاحتياطية الأجنبية لدول مجلس التعاون، 2023م	**52**
شكل 44	إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، 2023م	**53**
شكل 45	معدل العائد على الأصول(ROA)، 2023م	**53**
شكل 46	إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، 2023م	**55**
شكل 47	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض، 2023م	**55**
شكل 48	نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون، 2023م	**56**
شكل 49	نسبة القروض المتعثرة في دول مجلس التعاون، 2021 -2023م	**56**
شكل 50	نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون، 2023م	**57**

شكل 51	معدل النمو السنوي لصافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون، 2019 - 2023م	**57**
شكل 52	الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون، 2014 - 2022م	**59**
شكل 53	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في مجلس التعاون، 2010م - 2022م	**59**
شكل 54	التوزيع النسبي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون، 2022م	**60**
شكل 55	مجموع أصول أكبر 100 صندوق ثروة سيادي في العالم، 2023م	**60**
شكل 56	التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس (لا تشمل التجارة البينية)، 2017 - 2023م	**63**
شكل 57	قيمة الصادرات السلعية بدول المجلس، 2022 - 2023م	**64**
شكل 58	قيمة الواردات السلعية بدول المجلس، 2022 - 2023م	**64**
شكل 59	حجم التبادل التجاري بدول المجلس، 2022 - 2023م	**65**
شكل 60	الميزان التجاري السلعي بدول المجلس، 2022 - 2023م	**66**
شكل 61	مؤشر الانفتاح التجاري، 2023م	**66**
شكل 62	تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج، 2019 - 2023م	**69**
شكل 63	تحويلات العاملين بدول مجلس التعاون إلى الخارج، 2023م	**69**
شكل 64	نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)، 2020 - 2023م	**70**
شكل 65	عدد العاملين في مجلس التعاون، 2020 - 2023م	**73**
شكل 66	التوزيع النسبي للعمالة حسب الجنسية في مجلس التعاون، 2020 - 2023م	**73**
شكل 67	نسب تغير العمالة في مجلس التعاون، 2018 - 2023م	**74**
شكل 68	نسب تغير عدد العمالة في دول مجلس التعاون، 2023م	**74**

الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
جدول 1	عجز أو فائض مالية الحكومة بدول مجلس التعاون، 2014 - 2023م	**34**
جدول 2	التقييم الائتماني (طويل المدى) لدول مجلس التعاون، 2024م	**36**
جدول 3	معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، 2022 - 2023م	**49**
جدول 4	معدل النمو السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، 2022 - 2023م	**50**
جدول 5	إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، 2022 - 2023م	**54**
جدول 6	صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون، 2023م	**61**

ملخص تنفيذي

- تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.2% في العام 2023م، ويتوقع الصندوق أن يستقر النمو العالمي عند 3.2% في عامي 2024 و2025م.

- انخفض معدل التضخم العالمي إلى 6.8% في العام 2023م من 8.7% في العام 2022م، ومن المتوقع أن يستمر بهذا الاتجاه التنازلي ليصل إلى 5.9% في العام 2024م و4.5% في العام 2025م.

- سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجلس التعاون نموًا بنسبة 0.5%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع القطاع غير النفطي بنسبة 3.3%، مقابل تراجع القطاع النفطي بنسبة -4.8% بسبب تخفيضات إنتاج النفط من قبل مجموعة أوبك+.

- تشير توقعات المركز الإحصائي الخليجي أن اقتصاد مجلس التعاون سيحقق نموًا بنسبة 3.7% في العام 2024، وبنسبة 4.5% في العام 2025م، ويعود النمو المتوقع إلى زيادة الإنتاج النفطي في عدد من الدول الأعضاء.

- بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون في العام 2023م نحو 36.7 ألف دولار أمريكي.

- بلغ معدل التضخم في أسعار المستهلكين في مجلس التعاون في العام 2023م نحو 2.2% منخفضًا عن معدل التضخم المسجل في العام 2022م والبالغ 3.1%.

- تشير متوسط توقعات المركز الإحصائي الخليجي أن معدلات التضخم في مجلس التعاون ستستقر عند 2.4% و 2.6% و 2.1% خلال الأعوام 2024 و 2025 و 2026م على التوالي.

- ارتفع المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية بنسبة 8.0% في العام 2023م، وبلغت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال الخليجية 4.4 تريليون دولار أمريكي، بنمو نسبته 11.8% مقارنة بالعام 2022م.

- بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية لمجلس التعاون 641 مليار دولار أمريكي في العام 2023م، وبلغ إجمالي الإنفاق الحكومي 639 مليار دولار أمريكي، وشكل الإنفاق الجاري ما نسبته 85% من إجمالي الإنفاق. وقد حققت مالية الحكومة بمجلس التعاون فائض بنحو 2 مليار دولار أمريكي.

1,691.8
مليار دولار أمريكي
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
لدول مجلس التعاون الخليجي

- بلغ إجمالي قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 1,612 مليار دولار أميركي وبارتفاع بنسبة 10.5% مقارنة مع قيمته بنهاية العام 2022م.

- واصل مجموع الأصول الإحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون نموه، حيث بلغ بنهاية العام 2023م ما يقارب 747.7 مليار دولار أمريكي، وبنسبة 4.4% مقارنةً مع العام السابق.

- شهد إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون نموًا بنسبة 8.1% في العام 2023م ليصل إلى 3,207 مليار دولار أمريكي.

- بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 1,905 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.1% مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2022م.

- سجل إجمالي رصيد القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م ارتفاعاً بنسبة 6.2% وبلغ نحو 1,870 مليار دولار أمريكي.

- واصلت نسب كفاية رأس المال بدول المجلس تفوقها عن الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، حيث تراوحت بين 17.9% في دولة الإمارات العربية المتحدة و21.5% في مملكة البحرين.

- تراوح نمو ربحية القطاع المصرفي الخليجي في العام 2023م بين 7.7% في سلطنة عُمان و55.3% في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث فاقت ربحية القطاع مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

- بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون 649.0 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2022م، بزيادة 6.4% عن العام السابق. وشكل الاستثمار البيني بين دول مجلس التعاون نحو 18.1% من إجمالي الرصيد.

- بلغ حجم أصول صناديق الثروة السيادية بدول مجلس التعاون نحو 4.4 تريليون دولار أمريكي بحلول العام 2023م، وتمثل أصول هذه الصناديق ما نسبته 34.1% من مجموع أصول أكبر 100 صندوق ثروة سيادي في العالم.

- بلغ إجمالي الصادرات السلعية لتكتل دول مجلس التعاون (بدون الصادرات البينية) في العام 2023م نحو 823.1 مليار دولار أمريكي، وبنسبة انخفاض بلغت -14.5% مقارنة مع قيمة هذه الصادرات في العام السابق.

- ارتفع إجمالي الواردات السلعية لتكتل دول مجلس التعاون (بدون الواردات البينية) في عام 2023م بنسبة 13.4% مقارنة مع قيمة هذه الواردات في العام السابق، ليصل لنحو 659.3 مليار دولار أمريكي.

- حقق تكتل مجلس التعاون فائض بالميزان التجاري السلعي في العام 2023م قدر بنحو 164 مليار دولار أمريكي.

- بلغ مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج في العام 2023م حوالي 131.5 مليار دولار أمريكي، متراجعاً بمقدار نصف مليار دولار أمريكي عن العام 2022م، وبنسبة -0.4%.

- شهد إجمالي عدد العاملين في دول مجلس التعاون في العام 2023م ارتفاعاً بنسبة 5.0%، ليصل لنحو 31.8 مليون عامل.

أولاً.

التطورات الاقتصادية العالمية

1.1: الناتج الإجمالي العالمي

شهد الاقتصاد العالمي في العام 2023م معدّل نمو أبطأ عن العام 2022م ودون المتوسط البالغ 3.8% للفترة 2000-2019م. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.2% في العام 2023م، على أعقاب الارتفاع الذي شهده العام 2022م بنسبة 3.5%. ويعزى هذا التباطؤ في النمو العالمي إلى السياسات النقدية الانكماشية التي اتبعتها البنوك المركزية لمعالجة الضغوط التضخمية وتباطؤ الاستهلاك والاستثمار في ظل ارتفاع معدّلات الفائدة ، وتقليل الدعم المالي في بعض القطاعات الإنتاجية.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو في الاقتصاد العالمي سيستقر عند معدل 3.2% في العامين 2024م و2025م (شكل 1). ومع تراجع التضخم بشكل عام، فمن المتوقع أن تخفف البنوك المركزية تدريجيا من سياسات التشدد المالية في سبيل انعاش القطاعات الإنتاجية و ضمان الاستقرار المالي.
وتحيط بهذه التنبؤات درجة من عدم اليقين، بما في ذلك مخاطر استمرار وتصعيد الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، مما سيكون له تأثير سلبي أكبر على آفاق النمو العالمي. إضافة إلى مخاطر الدين العام وخاصة في اقتصادات الأسواق الناشئة.

شكل 1: معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي (%)، 2020-2025م

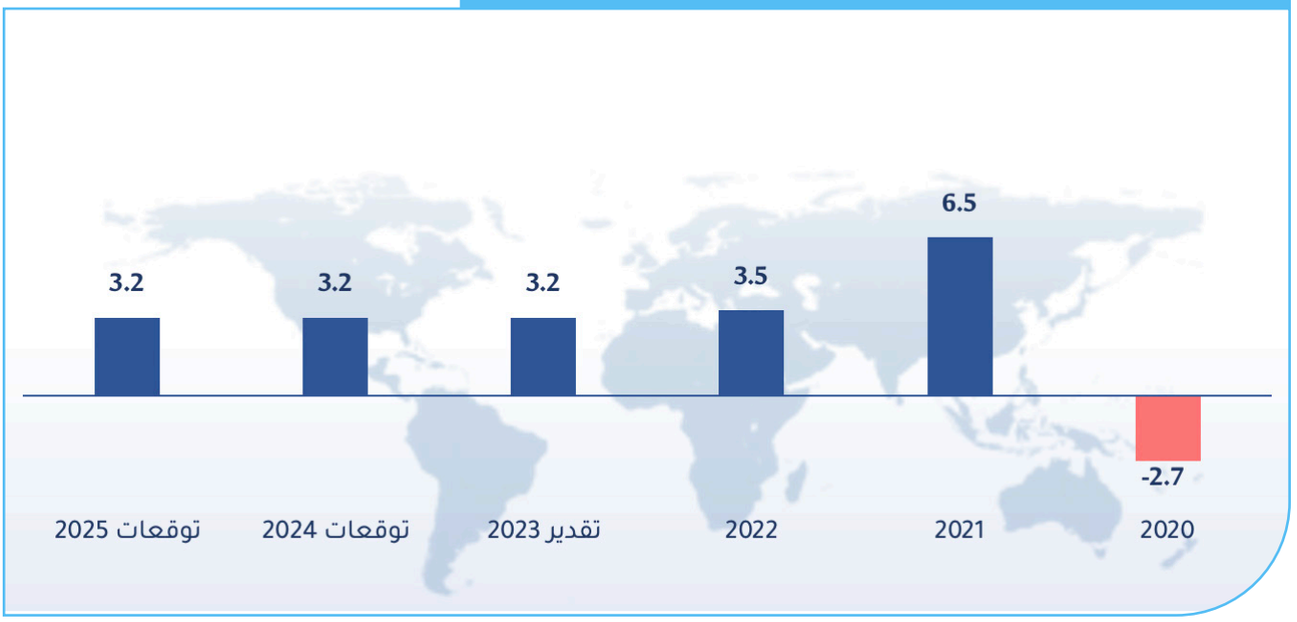

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (أبريل 2024م).

2.1: التضخم العالمي

تشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى تراجع معدل التضخم العالمي في العام 2023م إلى 6.8% بعد أن بلغ المعدل نحو 8.7% في العام 2022م، وذلك نتيجة استمرار البنوك المركزية في أنحاء العالم بتشديد السياسة النقدية مع وصول معدّلات الفائدة إلى أعلى مستوياتها في العالم منذ 17 عامًا. ويعزى ذلك أيضا إلى انخفاض أسعار الطاقة في العام 2023م، وتباطؤ الاستهلاك والاستثمار في ظل ارتفاع معدّلات الفائدة.

وتشير أيضاً توقعات الصندوق إلى استمرار تباطؤ معدل التضخم العالمي إلى 5.9% و 4.5% في العام 2024 و2025م على التوالي. مع هذا لا يزال معدل التضخم المتوقع في العام 2023 و 2024م أعلى بكثير من أهداف معظم البنوك المركزية. وبشكل عام يتوقع انخفاض المتوسط السنوي للتضخم لنحو 80% من اقتصاديات العالم في العام 2024م، (شكل 2). كما يتوقع أن ينخفض التضخم الأساسي بشكل تدريجي. كما توقعت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) انخفاض مؤشرها لأسعار الغذاء العالمية في العام 2024م بشكل تدريجي مع تحسن في سلاسل التوريد.

شكل 2: معدلات التضخم العالمية (%)، 2020-2025م

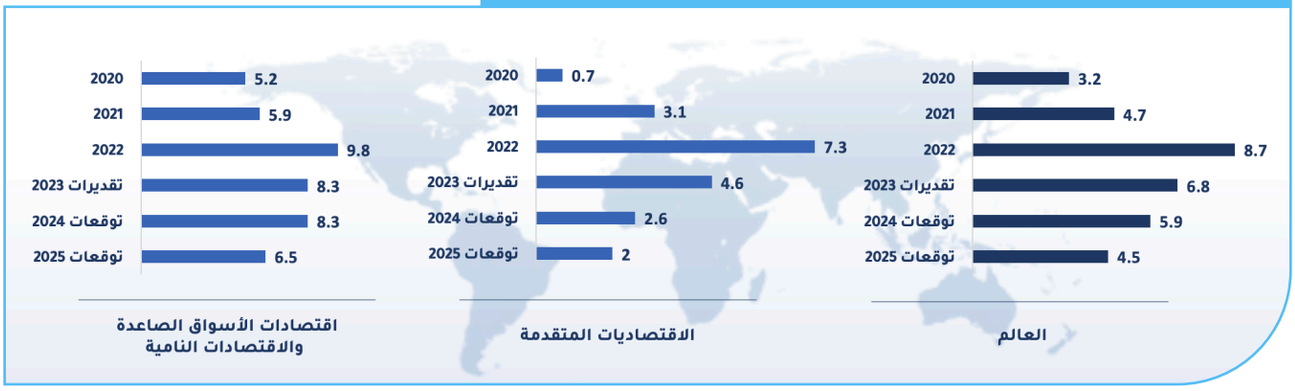

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (أبريل 2024م).

3.1: أسعار الطاقة العالمية

من المتوقع أن تستمر أسعار النفط العالمية في حالة عدم الاستقرار في الأجل القريب. يأتي ذلك نتيجة لزيادة أجواء عدم اليقين في اتجاهات عوامل العرض والطلب التي تؤثر على السوق العالمي للنفط الخام والغاز الطبيعي. وانخفضت أسعار الطاقة بشكل كبير من المستويات العالية في العام 2022م بعد تراكم مخزونات الغاز في أوروبا والهند وتراجع الطلب في الصين ونمو إنتاج النفط من خارج أوبك. حيث انخفض متوسط سعر برميل خام برنت خلال العام 2023م إلى 82 دولار أمريكي بعد الارتفاع الكبير الذي حققته أسعار النفط خلال العام 2022م، إذ بلغ متوسط سعر برميل نفط برنت في العام 2022م نحو 101 دولار أمريكي مقارنة مع متوسط بلغ 71 دولار أمريكي في عام 2021م، (شكل 3).

وعلى الرغم من تباطؤ النمو العالمي في الاقتصادات المتقدمة و الأسواق الناشئة خلال الفترة 2024-2023م، فقد قامت العديد من المؤسسات العالمية والمراكز البحثية في الآونة الأخيرة برفع توقعاتها لأسعار النفط لبقية العام 2023م مع المحافظة على مستويات مقاربة للعام 2024م مستندة إلى استمرار تخفيضات الإنتاج الطوعية لأعضاء أوبك+ لتحقيق توازن في السوق و توقعات بتحسن الطلب في آسيا. كما يتوقع أن تنخفض مخزونات النفط العالمية خلال الفترة القصيرة المقبلة، مما يزيد الضغط التصاعدي على أسعار النفط.

وتوقع إجماع بلومبرج (تحديث يوليو 2024م) أن متوسط سعر خام برنت سيبلغ 85 دولارًا أمريكي للبرميل في العام 2024م، و82 دولارًا أمريكي للبرميل في العام 2025، و81 دولارًا أمريكي للبرميل خلال الأعوام 2026-2027م. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط الأسعار الفورية لخام برنت 84.46 دولارًا أمريكي للبرميل في العام 2024م و82.22 دولارًا أمريكي للبرميل في العام 2025م.

ويمثل سعر النفط الخام المحدد الأهم في نمو اقتصاد مجلس التعاون حيث يؤثر بشكل مباشر على ثقة المستثمرين ومستويات الإنفاق الحكومي والاستهلاك والسيولة المحلية.

شكل 3: متوسط سعر نفط برنت، 2021 - 2023م

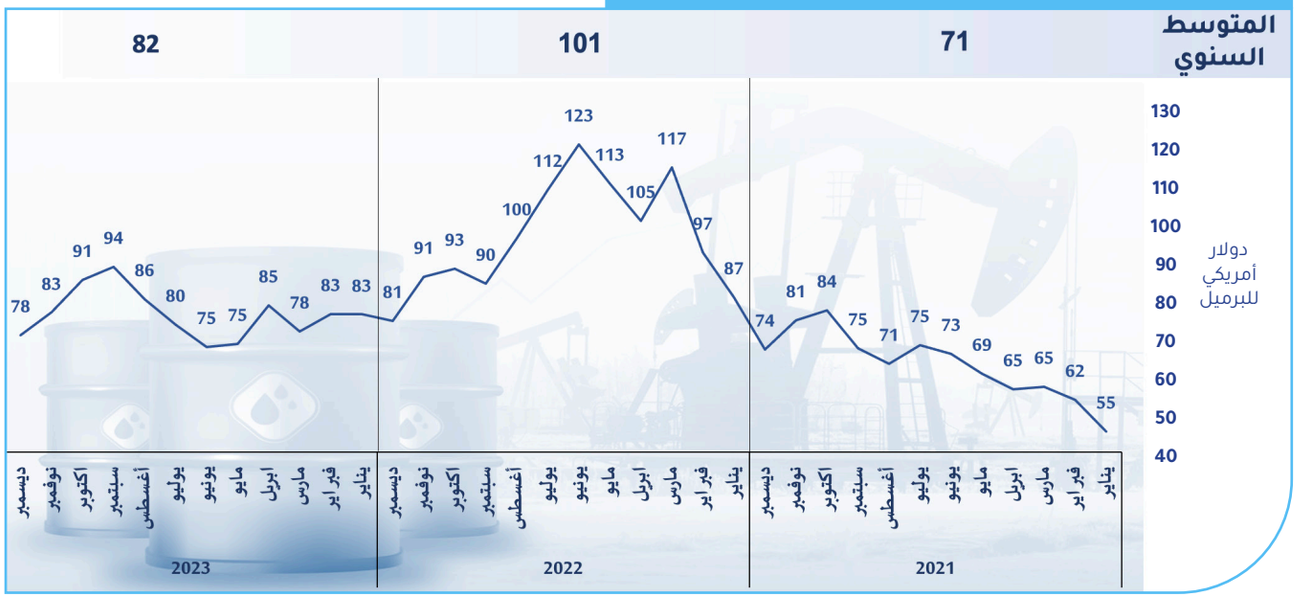

مصدر البيانات: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وشهدت أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية في العام 2023م نمطاً شبيهاً بذلك الذي شهدته أسواق النفط حيث انخفضت بشكل حاد وبلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 2.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في عام 2023م، مقارنة مع 6.4 دولار أمريكي في عام 2022م، (شكل 4).

شكل 4: متوسط سعر الغاز الطبيعي، 2021 - 2023م

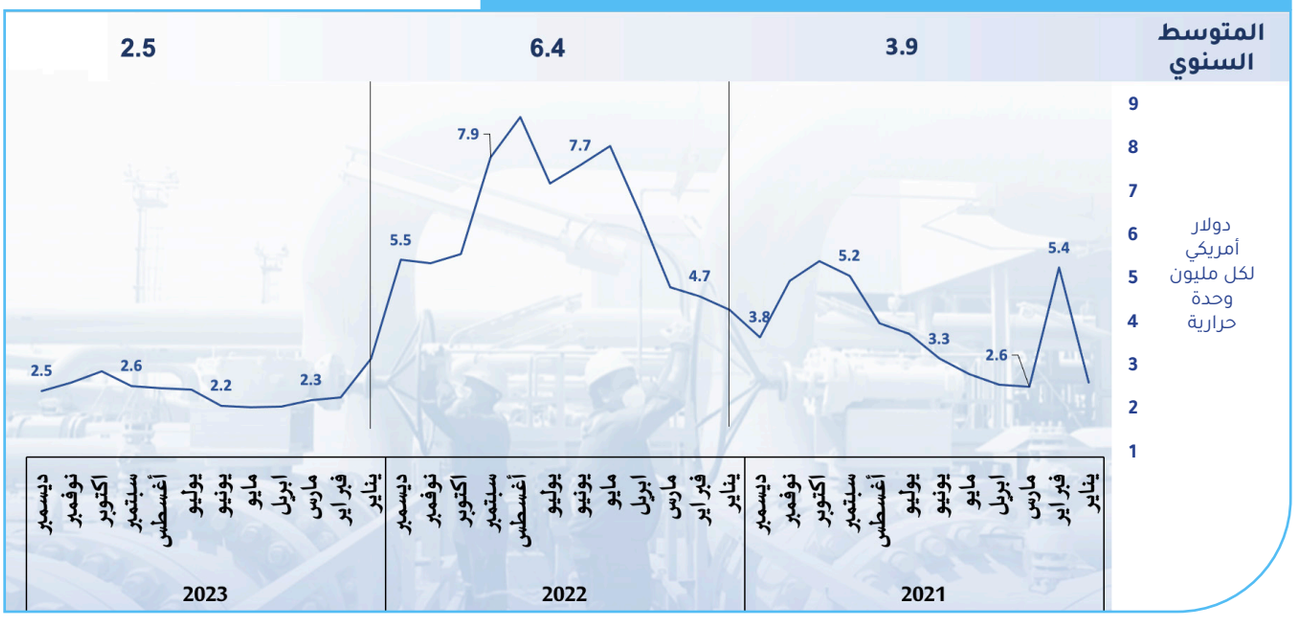

مصدر البيانات: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

4.1: أداء أسواق المال العالمية

على صعيد حركة الأسهم، كان العام 2023م هو الأفضل منذ سنوات لأداء أسواق المال العالمية الرئيسية وبالتحديد الأميركية، إذ سجل مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500) مكاسب سنوية بنحو 24.2%، وصعد مؤشر ناسداك المجمع بنسبة 43.4% في هذا العام، أما مؤشر داو جونز الصناعي فقد ارتفع بنحو 13.7%، واختتمت الأسهم الأوروبية (Stoxx 600) العام 2023م بمكاسب سنوية بنسبة 12.7%، وبلغت مكاسب مؤشر Nikkei 225 الياباني 28.2%، وارتفع أيضا مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100) ليختتم العام محققا مكاسب بنسبة 3.8%، لكنه تخلف عن أغلب المؤشرات العالمية. في حين سجل مؤشر شنجهاي خسائر بنسبة بلغت -3.7%، (شكل 5).

شكل 5: أداء المؤشر العام (%) لأسواق المال العالمية، 2023م

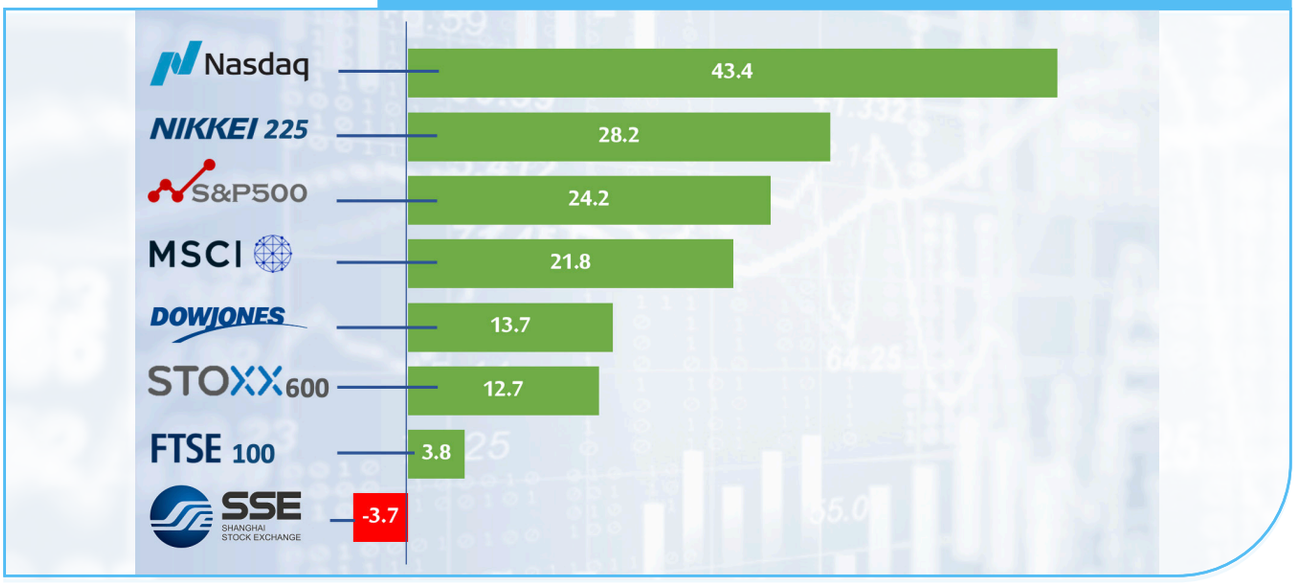

مصدر البيانات: https://finance.yahoo.com/

5.1: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة العالمية

واجه الاقتصاد العالمي تحديات جمة خلال العامين 2022م و 2023م أبرزها تصاعد معدلات التضخم العالمية إلى مستويات غير مسبوقة، والتي أدت بصناع السياسة النقدية للعمل بآلية سعر الفائدة لإمتصاص التضخم المرتفع، حيث واصل البنك الإحتياطي الأمريكي رفع أسعار الفائدة على الدولار لأربع مرات في العام 2023م، إذ تم رفع نسبة الفائدة من 4.5% في ديسمبر من العام 2022م لتصل إلى 5.5% بنهاية يوليو 2023م، ولم يرفع أسعار الفائدة خلال الفترة اللاحقة من العام 2023م، على خلفية المؤشرات بانخفاض معدلات التضخم. كذلك، رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة لتصل 4.5% في ديسمبر من العام 2023م مقارنة مع 2.5% في بداية العام، لكنه بدأ بعدها بإرسال إشارات بأنه ربما يستعد لخفضها مع استمرار تراجع التضخم في منطقة اليورو، (شكل 6).

والجدير بالذكر أن ارتفاع أسعار الفائدة بالشكل الذي شهده العام 2022م والعام 2023م من شأنه أن يزيد من تكلفة خدمة الدين العام مع ما سيتبعه ذلك من آثار سلبية على العجوزات في الموازنة العامة للدول ذات معدلات الدين العام المرتفع والذي بدوره يقود إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

تجمع التوقعات أن تقوم البنوك المركزية الكبرى بإيقاف رفع أسعار الفائدة قريباً لوضع نهاية لأكبر دورات تشديد السياسة النقدية التي تقوم بها البنوك المركزية منذ عقود في سبيل كبح جماح التضخم وتقليل السيولة الزائدة في الأسواق بعد التوسع خلال فترة جائحة كوفيد-19. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يوقف البنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة مؤقتاً عند نسبة الـ 5.5٪ ويخفض أسعار الفائدة اعتباراً من الربع الأول من عام 2024م مع خفض تدريجي خلال السنوات التالية، وكذلك الحال في منطقة اليورو، فمن المتوقع أن يوقف البنك المركزي الأوروبي مؤقتاً رفع أسعار الفائدة عند نسبة 4.5٪ ويخفض أسعار الفائدة اعتباراً من الربع الثاني من عام 2024م.

مع هذا تظل احتمالات ابقاء أسعار الفائدة عند المستويات الحالية أو رفعها خلال الفترة 2023-2024م قائمة بالنظر إلى مستويات التضخم التي ما تزال أعلى بكثير من أهداف معظم البنوك المركزية. فمع استمرار التضخم الأساسي، أعلنت البنوك المركزية الكبرى أنها ستحتاج إلى تمديد تشديد السياسة النقدية لفترة أطول لكسر الحلقة بين ارتفاع الأسعار وما ينشأ عنه من ارتفاع في الأجور والتوقعات التضخمية، التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

شكل 6: أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي واليورو (%)، 2022 - 2023م

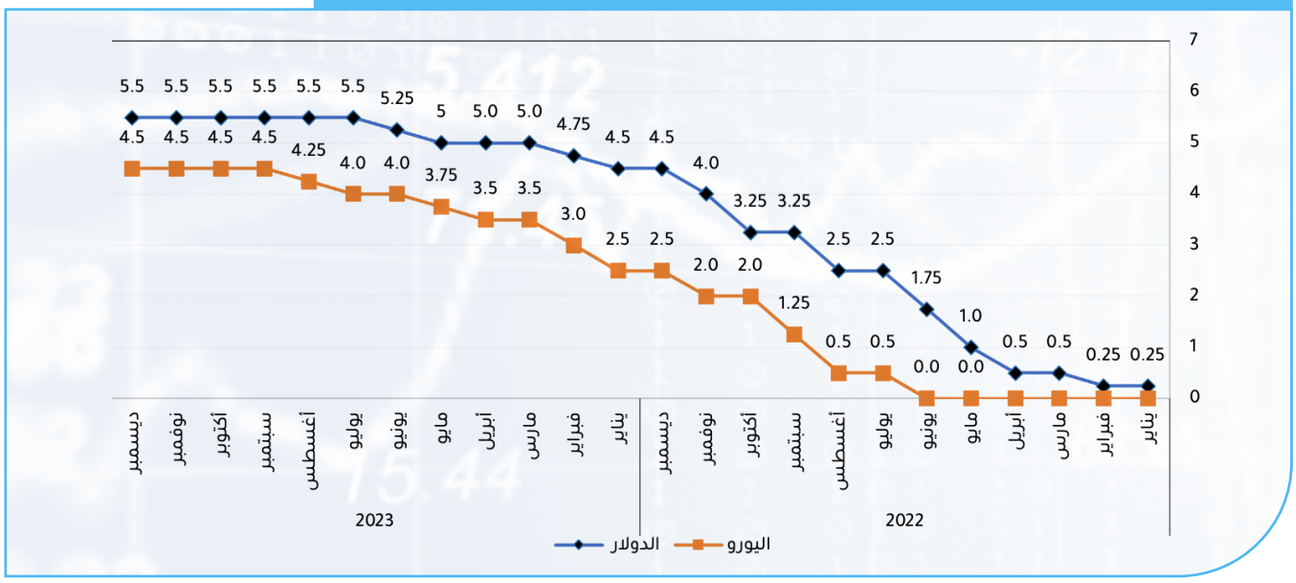

مصدر البيانات: tradingeconomics.com

ثانياً.

أداء الاقتصاد الكلي في مجلس التعاون

1.2: أداء الناتج المحلي الإجمالي

تشير بيانات المركز الإحصائي الخليجي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لدول مجلس التعاون الخليجي بلغ 1,691.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023م، محققًا نموًا بنسبة 0.5% مقارنة بقيمته في عام 2022 والتي بلغت نحو 1,683.2 مليار دولار أمريكي. وشهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي نموًا بنسبة 3.3%، في حين تراجعت القيمة المضافة للقطاع النفطي بنسبة 4.8% نتيجة للتخفيضات المتتالية في إنتاج النفط من قبل مجموعة أوبك+، (شكل 7).

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، فقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نموًا ملحوظًا في عدد من القطاعات الاقتصادية، نتيجةً للسياسات الحكومية الداعمة للتنويع الاقتصادي وتحسن الظروف الاقتصادية العامة. حيث حقق قطاع النقل والتخزين أعلى معدل نمو في عام 2023م بنسبة 9.0%، يليه قطاع الأنشطة المالية بمعدل نمو بلغ 7.1%، ثم الأنشطة العقارية بمعدل نمو بلغ 5.8%. كما حققت قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والزراعة والحراجة وصيد الأسماك معدلات نمو بلغت 4.6% و4.1% على التوالي. وفي المقابل، شهد قطاع التعدين واستغلال المحاجر انكماشًا بنسبة 5.2% خلال العام 2023م. وتشير التوقعات الصادرة عن المركز الإحصائي الخليجي إلى أن اقتصاد مجلس التعاون الخليجي سيحقق نموًا بنسبة 3.7% في عام 2024، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بمعدل النمو المنخفض للناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 والذي بلغ 0.5%. ويتوقع المركز استمرار النمو بوتيرة أعلى في عام 2025 ليصل إلى 4.5%، حسب متوسط التوقعات، ثم يستقر النمو عند معدل 3.5% في عام 2026. ويعود هذا النمو المتوقع إلى زيادة الإنتاج النفطي في عدد من دول مجلس التعاون، لا سيما وأن منظمة أوبك+ تقوم حالياً بتحرير حصص الإنتاج تدريجياً في النصف الثاني من عام 2024 خاصة مع اكتمال تطوير حقول الغاز الجديدة في المنطقة، بالإضافة إلى تسارع وتيرة التعافي الاقتصادي في القطاعات المرتبطة بالنقل والسياحة ومشروعات البنية التحتية مدعوماً بسياسات توسعية على مستوى المالية العامة. ومن المتوقع أن يواصل الاقتصاد غير النفطي التوسع بوتيرة قوية على المدى المتوسط.

ومع ذلك، تبرز بعض المخاطر التي قد تهدد هذا النمو المتوقع في عامي 2024 و2025، أبرزها احتمال تراجع أسعار النفط نتيجة التوصل إلى اتفاق لحل الأزمة الروسية الأوكرانية أو أي عوامل أخرى تؤدي إلى زيادة كبيرة غير متوقعة في إنتاج النفط الخام. كذلك، فإن تراجع النمو العالمي بسبب استمرار أسعار الفائدة المرتفعة الرامية إلى كبح جماح التضخم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة واليابان، يمثل تحديًا كبيرًا. بالإضافة إلى ذلك، قد يتأثر الإنتاج المحلي للأغذية والمواد الاستهلاكية في دول المجلس بارتفاع أسعار المواد الأولية، وارتفاع تكاليف الشحن والتخزين، والتعطل في سلاسل الإمداد.

شكل 7: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة، 2014 - 2026م

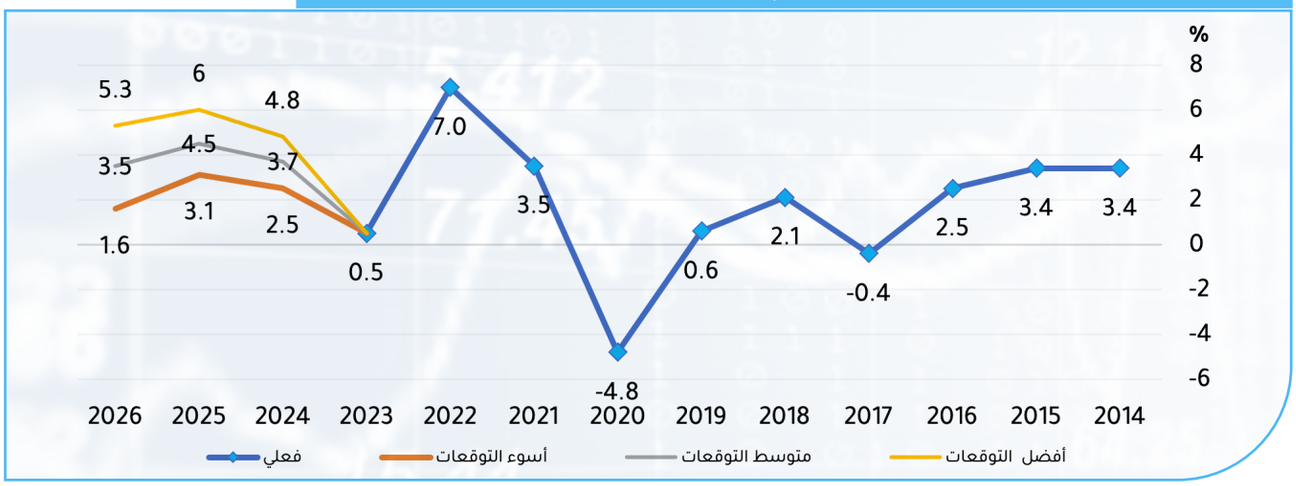

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

1.1.2: القطاع غير النفطي

في المقابل، تشير البيانات الأولية للمركز الإحصائي الخليجي إلى أن متوسط النمو للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة في مجلس التعاون بلغ 3.3% في عام 2023م بتراجع عن المعدل في العام 2022م والبالغ 5.3% ويعزى ذلك إلى التراجع في التأخر في تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية في القطاعات غير الهيدروكربونية، (شكل 8).

ويشير متوسط توقعات المركز الاحصائي الخليجي إلى تحسن النمو في القطاع غير النفطي في مجلس التعاون خلال عام 2024م ليصل إلى 4.5%، مع الحفاظ على هذه الوتيرة في النمو وبنسب ارتفاع 3.3% و4.1% في العامين 2025 و2026م على التوالي. حيث من المتوقع زيادة متسارعة في أنشطة القطاع الخاص لا سيما في قطاعات السياحة والنقل والتخزين والبيع بالتجزئة. كما ستساهم مشاريع البنى الأساسية في دول مجلس التعاون في تعزيز النمو في القطاعات المرتبطة وتحفيز النمو في القطاع الخاص.

ومع استمرار دول مجلس التعاون الخليجي في تنفيذ استراتيجيات التنويع الاقتصادي، يُتوقع أن تشهد الأعوام 2024-2026م نموًا ملحوظًا في عدة قطاعات رئيسية. من أبرز هذه القطاعات قطاع الطاقة المتجددة، حيث تستمر دول المجلس في الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر، وطاقة الرياح، بهدف تقليل الاعتماد على النفط والغاز وتعزيز الاستدامة البيئية. كما سيشهد قطاع التكنولوجيا والابتكار تقدمًا كبيرًا مع التوسع في خطط التحول الرقمي وزيادة استخدام التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى ذلك، ستحقق الصناعات التحويلية نموًا متزايدًا بفضل الاستثمارات الكبيرة في تطوير هذا القطاع، خاصةً في مجالات البتروكيماويات، وصناعة السيارات، والأغذية، مما يسهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الواردات. وستستمر وتيرة النمو في قطاع النقل والتخزين مع اكتمال عدد من مشاريع البنية التحتية في هذا القطاع الحيوي.

شكل 8: معدل النمو الحقيقي للقطاع غير النفطي في مجلس التعاون، 2014-2026م

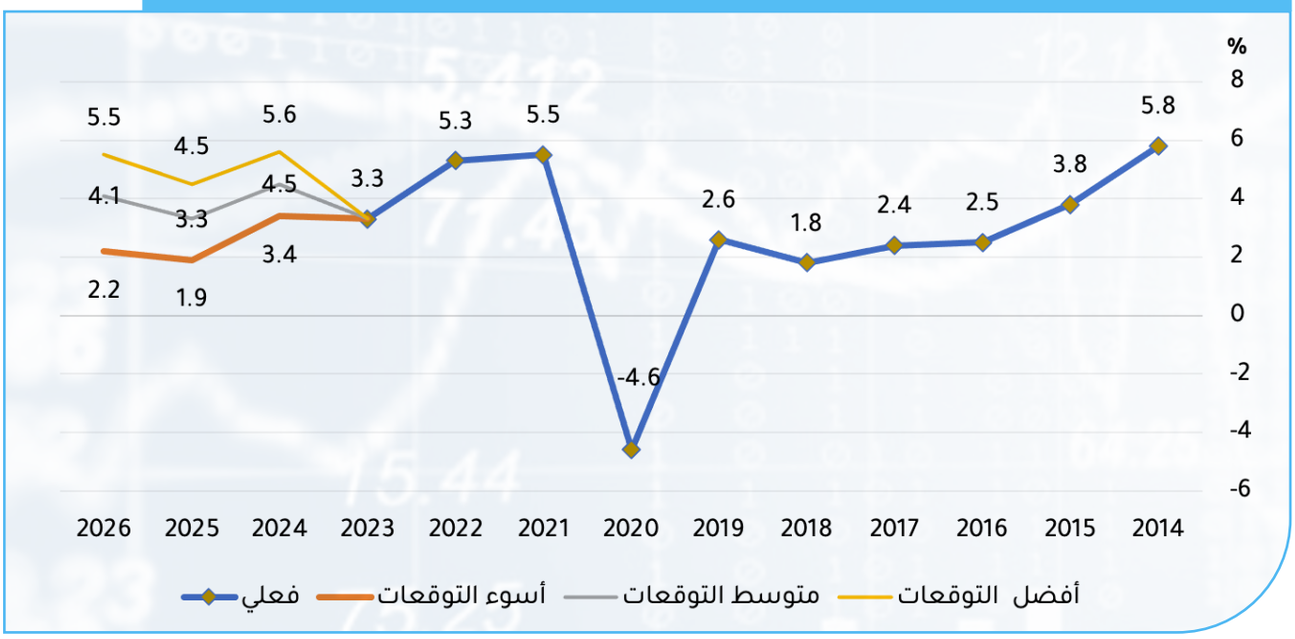

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

ووفقا للتقديرات الأولية، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 3.5% ليصل إلى 2,111.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023م، مقارنة بنسبة نمو سنوي بلغت 25.4% في عام 2022م. وبلغت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ما نسبته 28.8% في عام 2023م وبقيمةٍ بلغت 608.8 مليار دولار أمريكي مقابل مساهمة القطاع غير النفطي بما نسبته 71.2% وبقيمة بلغت نحو 1,502.8 مليار دولار أمريكي في نفس العام، (شكل 9).

شكل 9: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي والمساهمة النسبية للقطاع النفطي وغير النفطي لمجلس التعاون، 2020-2023م

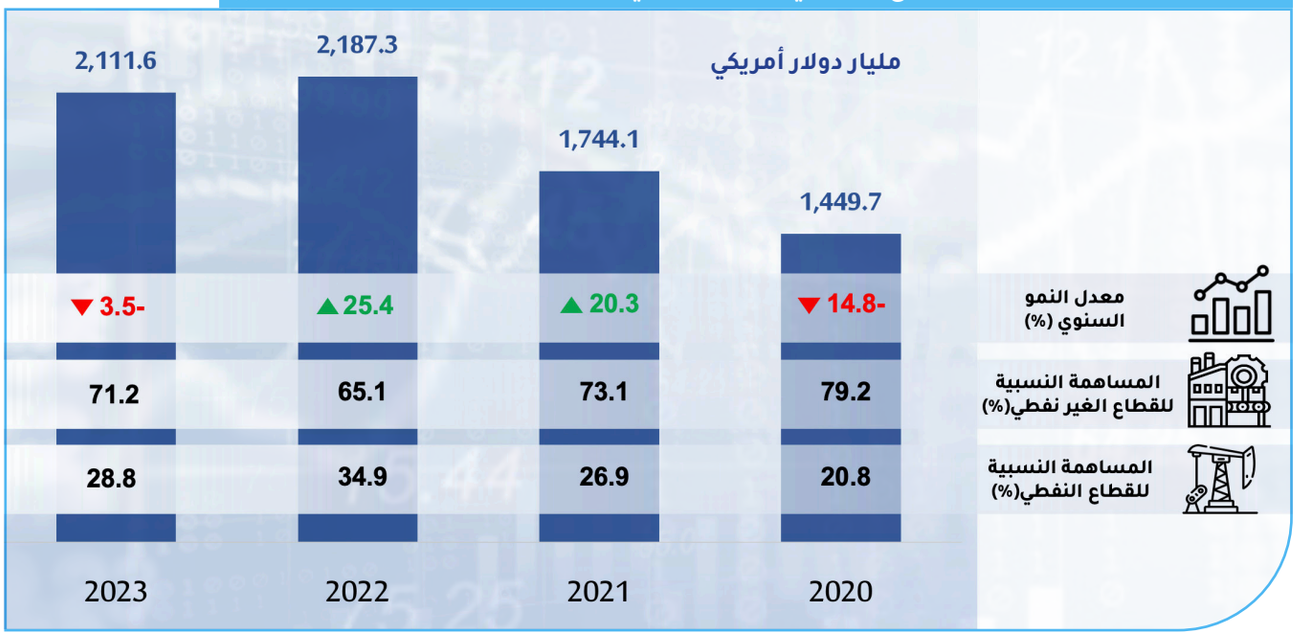

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وعلى مستوى أهم الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير النفطي، فقد ساهمت أنشطة الصناعة التحويلية بما نسبته 12.4% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون لعام 2023م، حيث تعتبر هذه الأنشطة الأكبر مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي ضمن هذا القطاع، وقد بلغت قيمتها المضافة ما يقارب 261 مليار دولار أمريكي. وحلت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة ثانيًا ضمن هذا القطاع من حيث المساهمة لتبلغ ما نسبته 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذه الأنشطة من 165.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022م لتصل إلى 178.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023م. وساهمت أنشطة الإدارة العامة والدفاع في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 7.9%، كما ساهمت كل من أنشطة التشييد وأنشطة المالية والتأمين والأنشطة العقارية في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 6.5% و6.4% و5.5% في عام 2023م على التوالي، (شكل 10).

شكل 10: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2023م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وشهدت جميع قيم مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدلات نمو موجبة في عام 2023م باستثناء الصادرات من السلع والخدمات التي تراجعت بنسبة 9%.

ومثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه العام والخاص ما نسبته 57.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2023م، حيث بلغت قيمته 1,222.6 مليار دولار أمريكي مقابل ما قيمته 1,152.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، وبمعدل نمو بلغ 6.1%، وفيما يتعلق بإجمالي التكوين الرأسمالي في عام 2023م فقد نما بنسبة 5.6%، ووصل إلى ما قيمته 589.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 558.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، وساهم إجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته 27.9% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في عام 2018م، (شكل 11).

ونمت قيمة الواردات من السلع والخدمات بما نسبته 6.1% في عام 2023م لتصل إلى ما قيمته 939.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 885.1 مليار دولار أمريكي في عام 2022م وبالمقابل شهدت قيمة الصادرات من السلع والخدمات تراجعا بنسبة 9% لتصل إلى ما قيمته 1,238.5 مليار دولار أمريكي.

شكل 11: المساهمة النسبية (%) لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2020 - 2023م

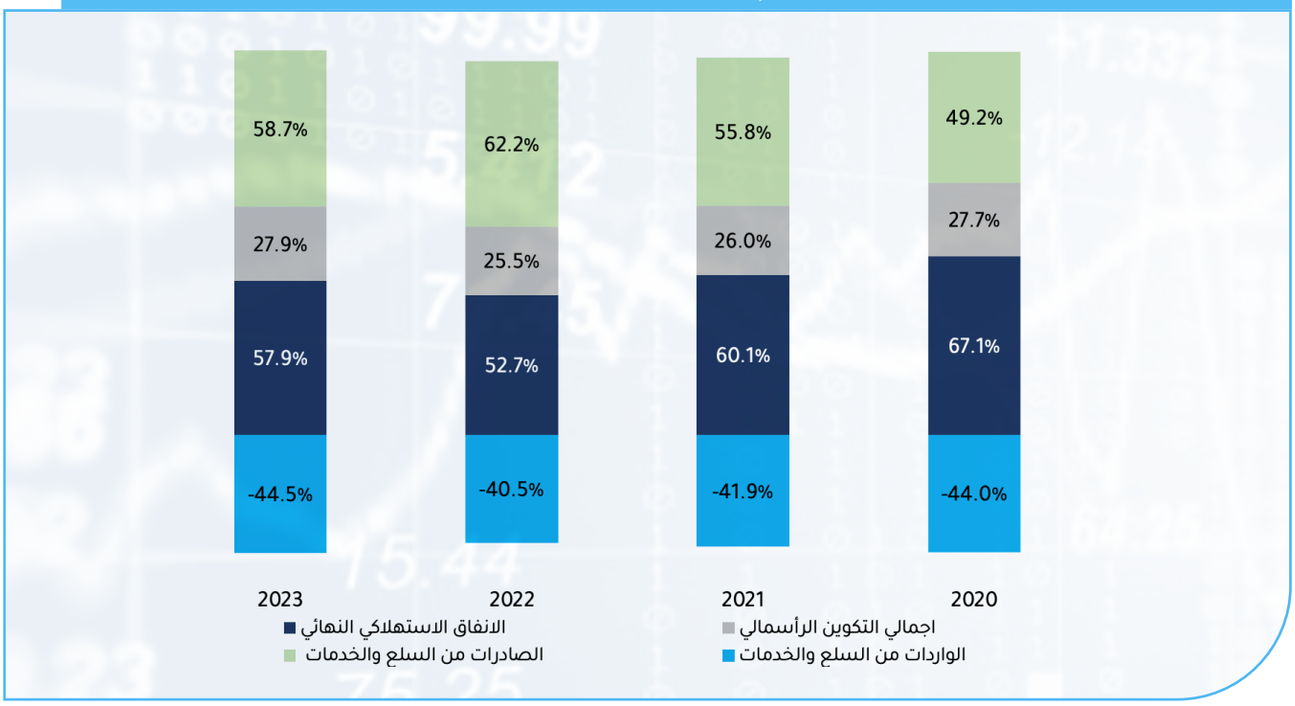

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

2.1.2: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون تراجعا بنسبة 5% في العام 2023م ليصل إلى ما قيمته 36.7 ألف دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 38.6 ألف دولار أمريكي في العام 2022م، (شكل 12).

شكل 12: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه (%) السنوي لمجلس التعاون، 2020-2023م

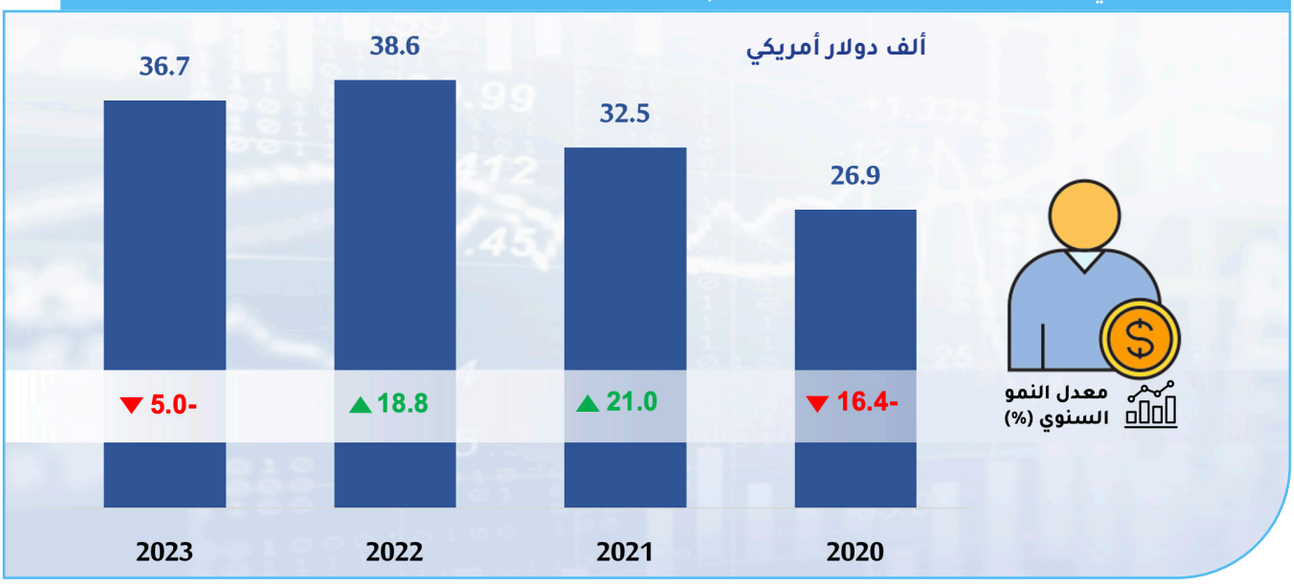

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وعلى المستوى العالمي فقد ساهم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون بما نسبته 2% من إجمالي الناتج العالمي والبالغ 105.4 تريليون دولار أمريكي في العام 2023م، وجاء في المرتبة الحادية عشر عالمياً في قيمة هذا المؤشر، وعلى مستوى الدول العربية فقد ساهم بما يقارب 60.5% من إجمالي الناتج العربي والبالغ 3.5 تريليون دولار أمريكي[1] (شكل 13).

شكل 13: الترتيب العالمي لحجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، 2023م

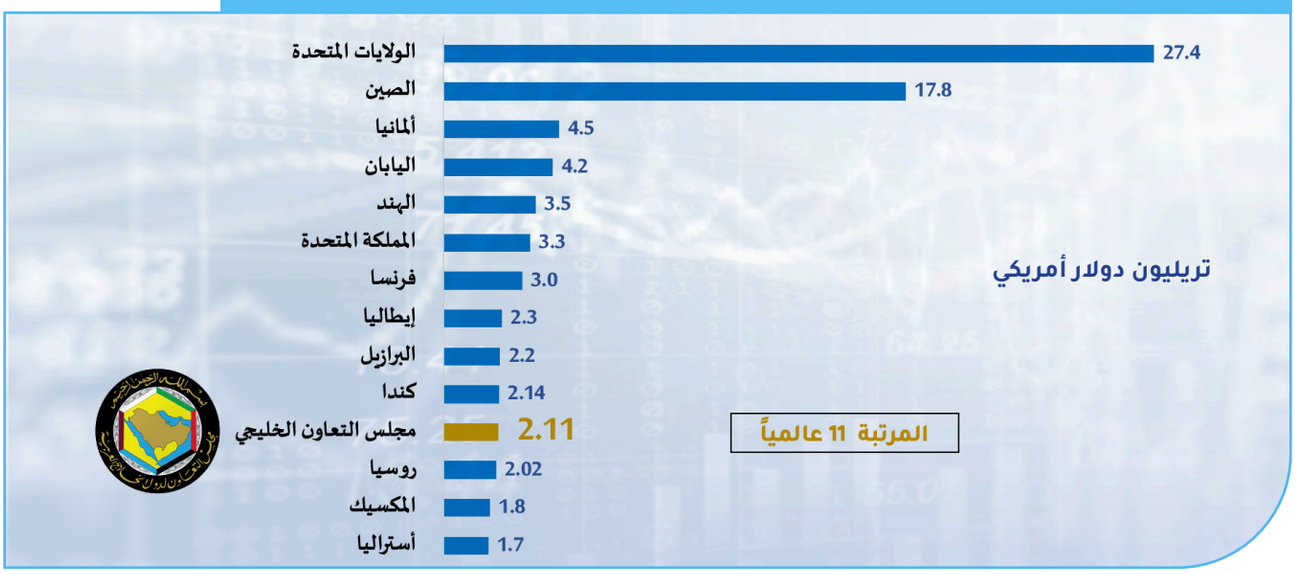

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، البنك الدولي، سبتمبر 2024م

وحسب تصنيف الدخل للبنك الدولي، فإن جميع دول مجلس التعاون تعتبر من الدول ذات الدخل المرتفع[2]. وعلى الرغم من التراجع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون في عام 2023م، إلا أنها ما زالت من أعلى دول العالم في هذا المؤشر، ففي حين بلغ المتوسط العالمي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 13.1 ألف دولار أمريكي في عام 2023م، بلغ متوسط نصيب الفرد في دول مجلس التعاون مايقارب ثلاثة أضعاف هذا المتوسط أي 36.7 ألف دولار أمريكي.

2.2: معدل التضخم في أسعار المستهلكين

بلغ معدل التضخم في أسعار المستهلكين في مجلس التعاون في العام 2023م نحو 2.2% منخفضًا عن معدل التضخم المسجل في العام 2022م والبالغ 3.1%، (شكل 14). ومما ساعد على تراجع التضخم في العام 2023م التحسن في سلاسل الإمداد وتراجع أسعار النفط الخام وانخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية وارتفاع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية (نظرا لارتباط عملات دول مجلس التعاون بالدولار الأمريكي) هذا إلى جانب تدخل بعض دول المجلس لدعم المنتجات أو الخدمات الأساسية.

1. البنك الدولي، أغسطس 2024م.
2. حسب التصنيف الجديد للبلدان حسب مستويات الدخل للبنك الدولي، فإن الدول ذات الدخل المرتفع هي الدول التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 12,055 دولار أمريكي.

ويشير متوسط التوقعات الذي أعده المركز إلى أن معدلات التضخم في مجلس التعاون ستستقر عند معدلات 2.4% و 2.6% و 2.1% خلال الأعوام 2024-2026م. ومن المخاطر التي قد تزيد الضغوط التضخمية في أسعار المستهلكين ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من خارج مجلس التعاون وزيادة معدلات الاستهلاك والانفاق العام في كافة دول المجلس نتيجة زيادة معدلات التوظيف وارتفاع الأجور وتحسن دخل الأسر المعيشية. كما ستساهم السياسات النقدية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة واليابان الرامية إلى بقاء أسعار الفائدة لكبح الضغوط التضخمية إلى زيادة تكاليف الإقراض وبالتالي زيادة أسعار المستهلكين بشكل عام، (شكل 14).

شكل 14: معدل التضخم العام وتوقعات النمو لمجلس التعاون (%)، 2014-2026م

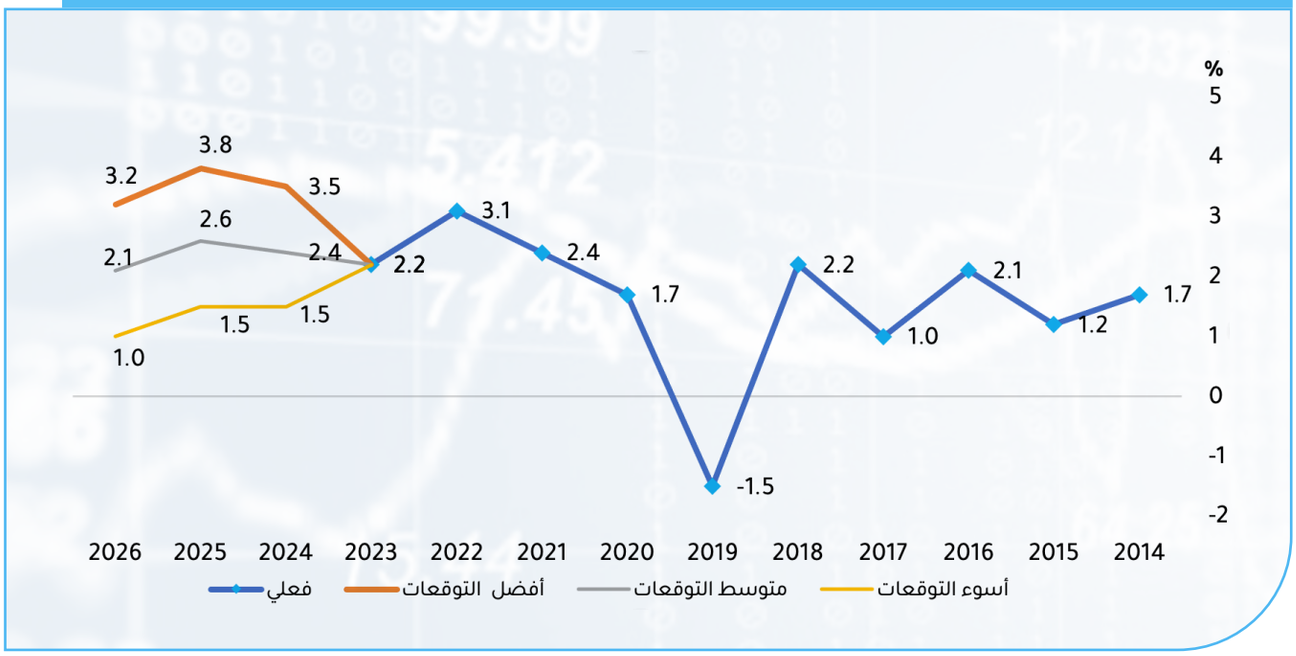

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

ثالثاً.

مالية الحكومة بمجلس التعاون

1.3: الإيرادات الحكومية

تطور إجمالي الإيرادات الحكومية بمجلس التعاون خلال الأعوام الثلاثة الماضية بشكل ملحوظ وبلغت مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 مدعومة بالتعافي الاقتصادي وزيادة الطلب العالمي على النفط، حيث تتأثر هذه الإيرادات بشكل مباشر بحركة أسعار النفط العالمية، إذ تشكل النسبة الأكبر من الموارد المالية لدول المجلس، وبلغت مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الاعوام 2021 و 2022 و 2023م ما نسبته 64% و 67% و 62% على التوالي، (شكل 15). من المتوقع أن تستمر الإيرادات الحكومية في الاستقرار النسبي خلال عامي 2024م و2025م، مع بقاء أسعار النفط عند مستويات معتدلة إلى مرتفعة.

والجدير بالذكر أن جميع دول المجلس تتبع نهجًا متحفظًا في احتساب سعر النفط التعادلي لتقدير موازناتها العامة تجنباً للتقلبات الاقتصادية الدولية وتذبذ أسعار النفط العالمية مما ساهم في تجنب الضغوط على الميزان المالي.

شكل 15: إجمالي الإيرادات الحكومية لمجلس التعاون، 2014-2023م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وعلى مستوى الدول الأعضاء بمجلس التعاون، تباينت مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية إلا أنها لا زالت تلعب الدور الأكبر في المالية العامة للدول. وقد شكلت هذه الإيرادات نحو 88.2% من إجمالي الإيرادات في دولة الكويت، في حين جاءت مساهمتها بنحو 37.1% من إجمالي الإيرادات في دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2023م. ويجدر بالذكر أن مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية بغالبية دول المجلس، وخاصة في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في حين حافظت دولة الكويت على نفس النسب تقريباً خلال السنوات العشر الماضية، وارتفعت مساهمة القطاع النفطي بشكل ملحوظ في دولة قطر منذ العام 2015م، (شكل 16).

شكل 16: مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية بدول المجلس، 2014 - 2023م

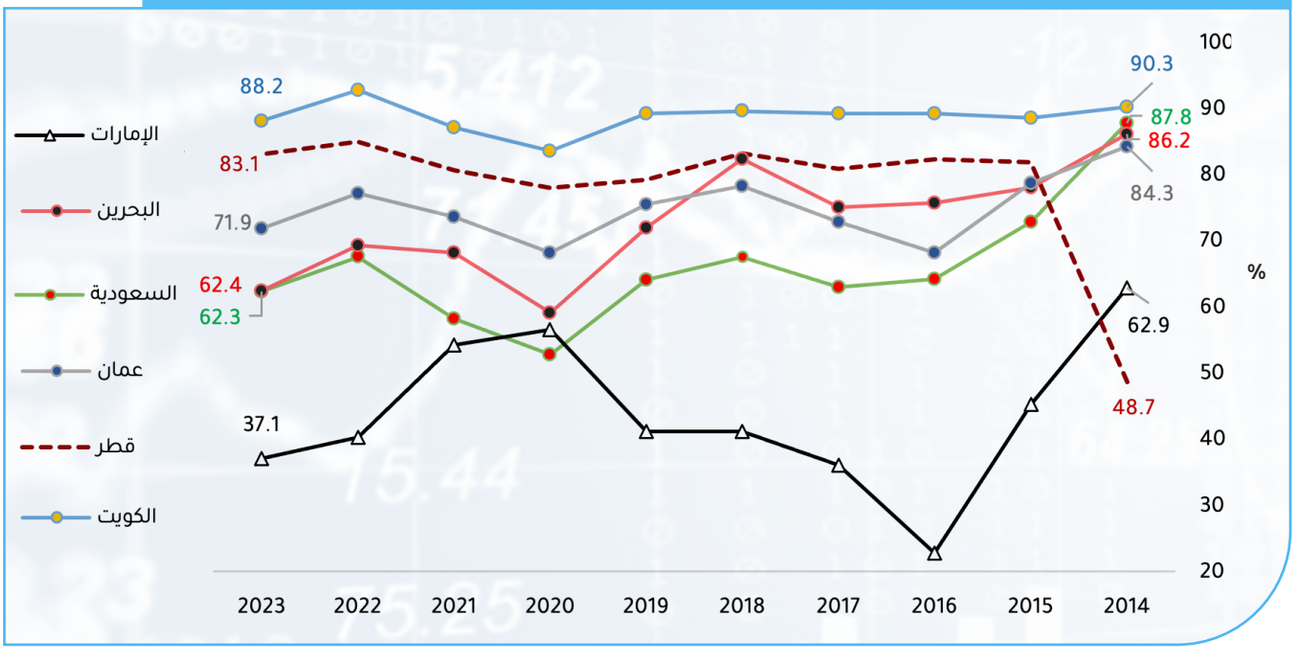

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

2.3: الإنفاق الحكومي

شهد إجمالي الإنفاق الحكومي بمجلس التعاون نمطاً مشابهاً لتطور الإيرادات الحكومية، حيث واصلت حكومات مجلس التعاون كتكتل زيادة نفقاتها خلال الأعوام العشرة الماضية، وقد بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي بمجلس التعاون في العام 2023م أعلى مستوياته وجاء بحوالي 639 مليار دولار أمريكي، وشكل الإنفاق الجاري ما نسبته 85% من إجمالي الإنفاق الحكومي بمجلس التعاون خلال الأعوام القليلة الماضية، في حين شكل الإنفاق الاستثماري النسبة المتبقية، (شكل 17).

شكل 17: إجمالي الإنفاق الحكومي لمجلس التعاون، 2014-2023م

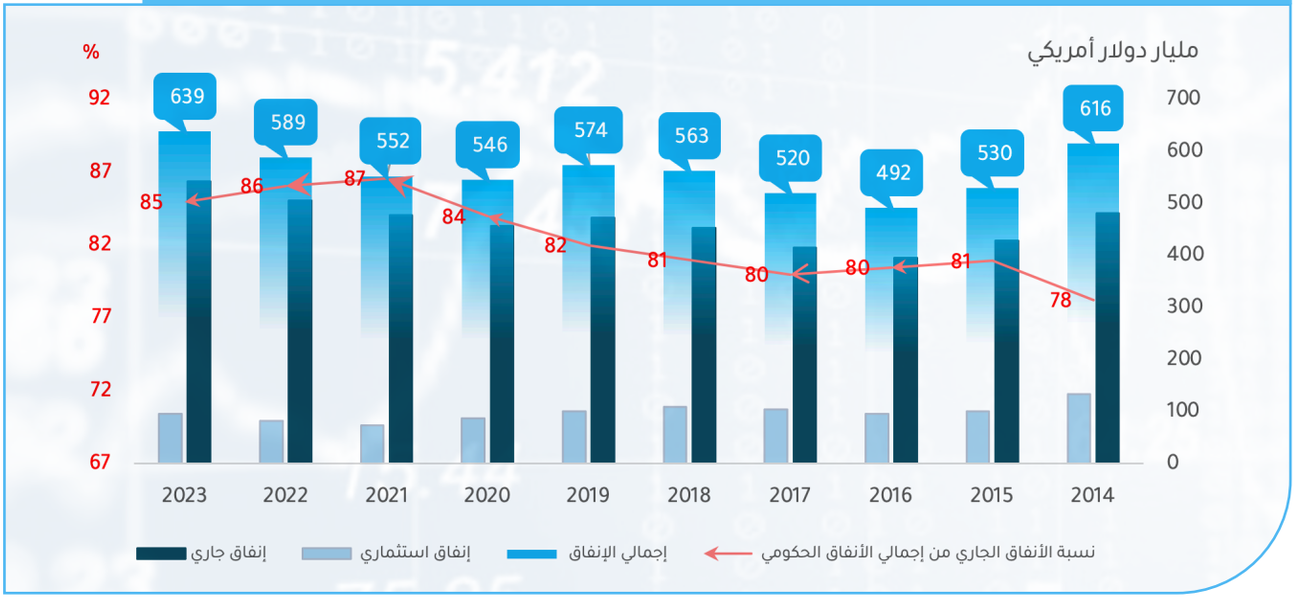

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وعلى مستوى الدول الأعضاء بمجلس التعاون، شكل الأنفاق الجاري الحيز الأكبر من إجمالي الإنفاق الحكومي، وفي العام 2023م جاءت النسبة الأعلى في مملكة البحرين ودولة الكويت بنحو 93.8% و 93.1% على التوالي. في حين بلغت نسبة الأنفاق الجاري 64.4% في دولة قطر كأقل نسبة بين دول المجلس بذات الفترة، (شكل 18).

ومن المتوقع أن تسعى دول المجلس إلى زيادة الإنفاق الجاري لتعزيز ثقة الأسواق وتحفيز النمو في الاستهلاك الأسري. يُعتبر الإنفاق العام، خاصةً الجاري، من أهم محددات النمو على المدى القصير في اقتصاد مجلس التعاون، نظرًا لاعتماد أنشطة القطاع الأسري والخاص على الخدمات والمشاريع الحكومية. كما تشير التوقعات إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي والاستثماري لاستكمال مشاريع البنية التحتية وتحفيز النمو في بعض القطاعات الاقتصادية، بهدف تنفيذ خطط التنمية الاستراتيجية.

شكل 18: نسبة الأنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق الحكومي بدول المجلس، 2014 - 2023م

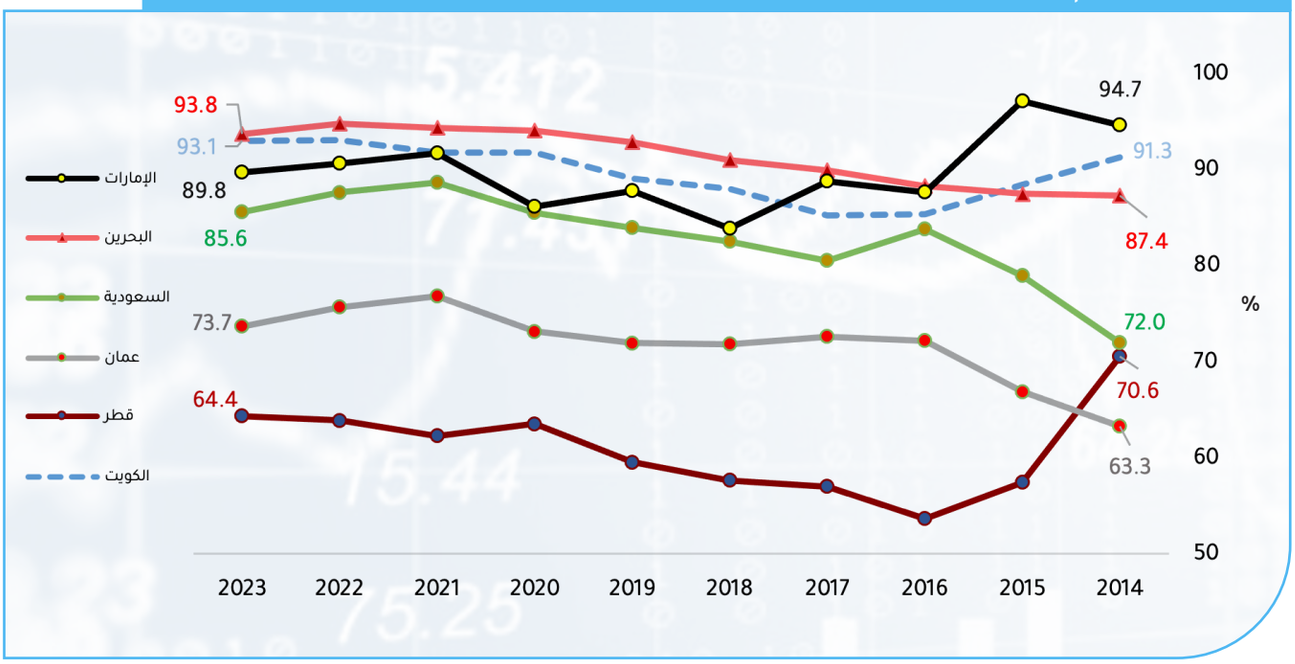

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

3.3: عجز أو فائض مالية الحكومة

سجلت إجمالي مالية الحكومة بمجلس التعاون عجزاً ملحوظاً خلال الفترة 2014 إلى 2021م وجاءت أعلى قيمة للعجز خلال العشرة أعوام الماضية في العام 2015م حيث بلغ 158 مليار دولار أمريكي وشكل ما نسبته 11.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون (بالأسعار الجارية)، وكذلك شهد العام 2020م عجزاً بنحو 128 مليار دولار أمريكي وبنسبة 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى العكس من ذلك، ونتيجة للتعافي الاقتصادي وزيادة الطلب العالمي على النفط وتوجه دول المجلس لسياسات ضبط المالية العامة وترشيد الانفاق شهد العام 2022م تسجيل مالية الحكومة بمجلس التعاون فائضاً مالياً ملحوظاً يقدر بنحو 134 مليار دولار أمريكي وبنسبة 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتلاه فائض بنحو 2 مليار دولار أمريكي في العام 2023م، (شكل 19).

شكل 19: عجز أو فائض مالية الحكومة بمجلس التعاون، 2014 - 2023م

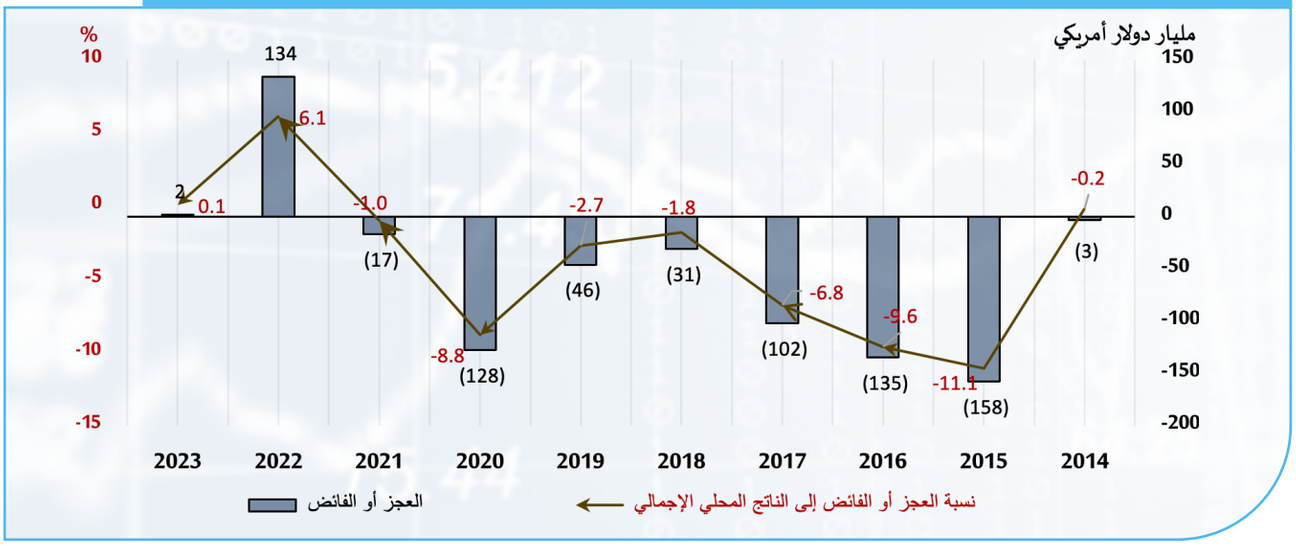

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

أما بالنسبة للدول الأعضاء، فقد سجلت غالبيتها عجوزات كبيرة في مالية الحكومة خلال الفترة 2015 إلى 2021م، وذلك نتيجة الانخفاض في الإيرادات النفطية في كافة الدول، في حين شهد العام 2022م أفضل أداء لمالية الحكومة بدول المجلس، حيث سجلت جميعها بإستثناء مملكة البحرين فوائض مالية تراوحت بين 3.0 مليار دولار أمريكي في سلطنة عُمان و 58.8 مليار دولار أمريكي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكذلك شهد العام 2023م تسجيل موازنات ثلاث من دول المجلس لفوائض مالية، بلغ أعلاها 32.8 مليار دولار أمريكي بدولة الإمارات العربية المتحدة، يليها مالية دولة قطر وسلطنة عُمان بفائض بنحو 11.9 و 2.4 مليار دولار أمريكي على التوالي، وعلى العكس من ذلك شهدت مالية الحكومة ببقية الدول عجوزات تراوحت بين 1.4 مليار دولار أمريكي في مملكة البحرين و 22.2 مليار دولار أمريكي في دولة الكويت، (جدول 1). ومن المتوقع أن تشهد بعض دول مجلس التعاون زيادة في الفوائض الحكومية خلال عام 2024 نتيجة لتحسن الإيرادات وضبط المصروفات، مما يعزز الاستدامة المالية. كذلك، ارتفعت الإيرادات غير النفطية في العديد من دول المجلس، مما ساهم في تحسين الميزان المالي. وفي العام 2025م يُتوقع أن تحقق معظم دول المجلس فائضًا حكوميًا في حال استمرت أسعار النفط مرتفعة، إلى جانب استمرار ضبط المصروفات وتحسين الإيرادات غير النفطية بالدول الأعضاء.

جدول 1: عجز أو فائض مالية الحكومة بدول مجلس التعاون، 2014 - 2023م، مليار دولار أمريكي

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الإمارات	(9.6)	(23.0)	(4.6)	(0.8)	24.4	9.8	4.0	22.2	58.8	32.8
البحرين	(1.2)	(4.0)	(4.3)	(3.6)	(2.4)	(1.8)	(4.4)	(2.5)	(0.5)	(1.4)
السعودية	(26.8)	(103.6)	(83.0)	(62.6)	(46.4)	(35.4)	(78.4)	(19.6)	27.7	(21.6)
عُمان	(2.8)	(12.0)	(13.8)	(9.8)	(6.9)	(6.8)	(11.5)	(3.2)	3.0	2.4
قطر	25.3	(0.5)	(14.0)	(13.7)	4.1	1.9	(2.9)	0.4	24.5	11.9
الكويت	12.2	(15.3)	(15.2)	(10.8)	(4.2)	(12.9)	(35.3)	(14.4)	21.0	(22.2)

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

4.3: الدين الحكومي

حسب تقديرات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون، واستناداً للبيانات المتوفرة بالدول الأعضاء وبقاعدة بيانات صندوق النقدالدولي، تضاعف حجم الدين الحكومي لمجلس التعاون خلال العشر سنوات الماضية، وبلغ في العام 2023م نحو 628 مليار دولار أمريكي بعد أن كان بنحو 144 مليار دولار أمريكي في العام 2014م، وخلال تلك الفترة ارتفع حجم الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمجلس التعاون وبلغ ذروته في العام 2020م، حيث مثل ما نسبته 40.3%. إلا أن تلك النسبة تراجعت في الاعوام التالية وجاءت بنحو 29.8% في العام 2023م، (شكل 20).

شكل 20: نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمجلس التعاون، 2014 - 2023م

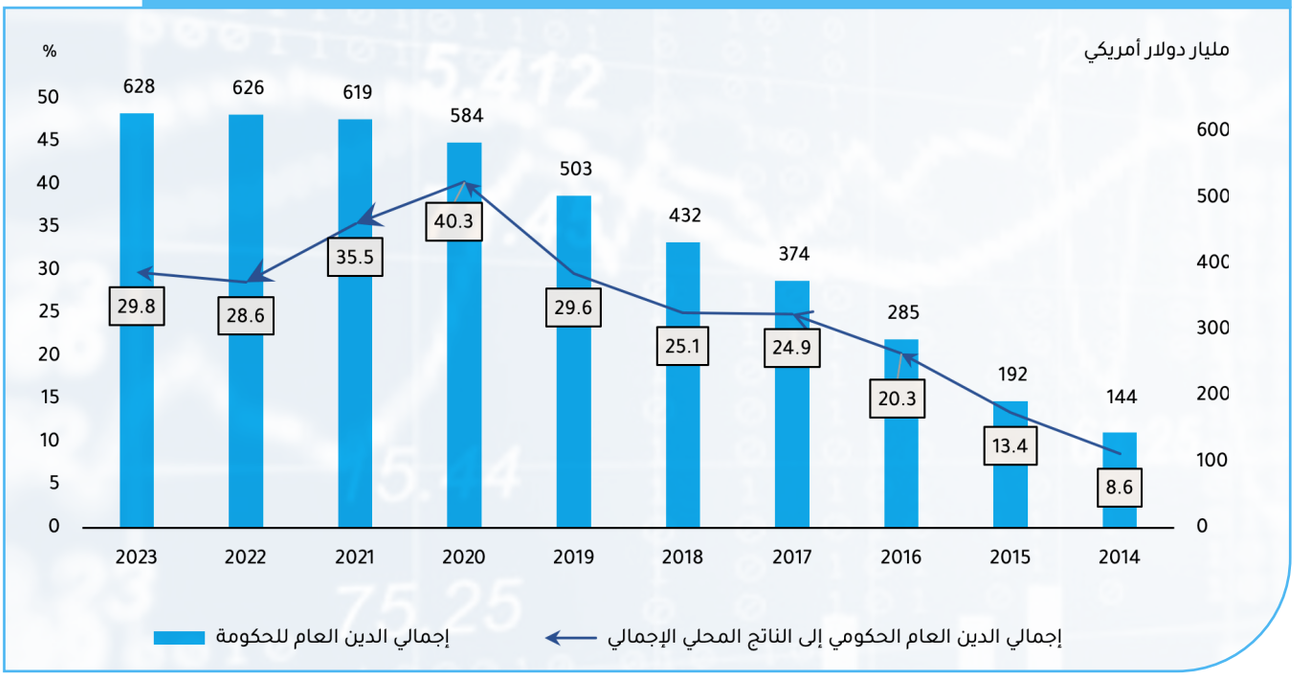

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م، صندوق النقد الدولي أبريل 2024م.

من المتوقع أن يستقر الدين العام عند مستوى 28% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2024-2025م. بالتوازي، ستساهم خطط إصلاح الموازنات المالية من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام وبرامج تحفيز النمو في القطاعات غير النفطية في تحقيق التوازن بين المحافظة على معدل النمو الاقتصادي واستدامة الإنفاق العام.

وقد سعت حكومات دول مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات المالية الرئيسية لضمان وجود نمو اقتصادي طويل المدى، وبذلت جهود لتنويع مصادر الدخل من خلال تحسين الإيرادات غير النفطية، مثل الرسوم والضرائب، مما أدى إلى زيادة الإيرادات الكلية للحكومات، وبفضل هذه الجهود، حققت بعض دول مجلس التعاون فائضًا للمالية العامة، حيث وجهت بعض الدول نسبة من تلك الفوائض لتسديد جزء من ديونها قبل أجل الاستحقاق، وبالتالي يساهم ذلك في تحقيق الاستدامة المالية التي تستهدفها الدول. وحسب تقديرات المركز بإستخدام البيانات المتوفرة يشير الشكل (21) إلى تراجع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول المجلس بشكل عام في السنوات الأربع الماضية.

شكل 21: نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول المجلس، 2014 - 2023م

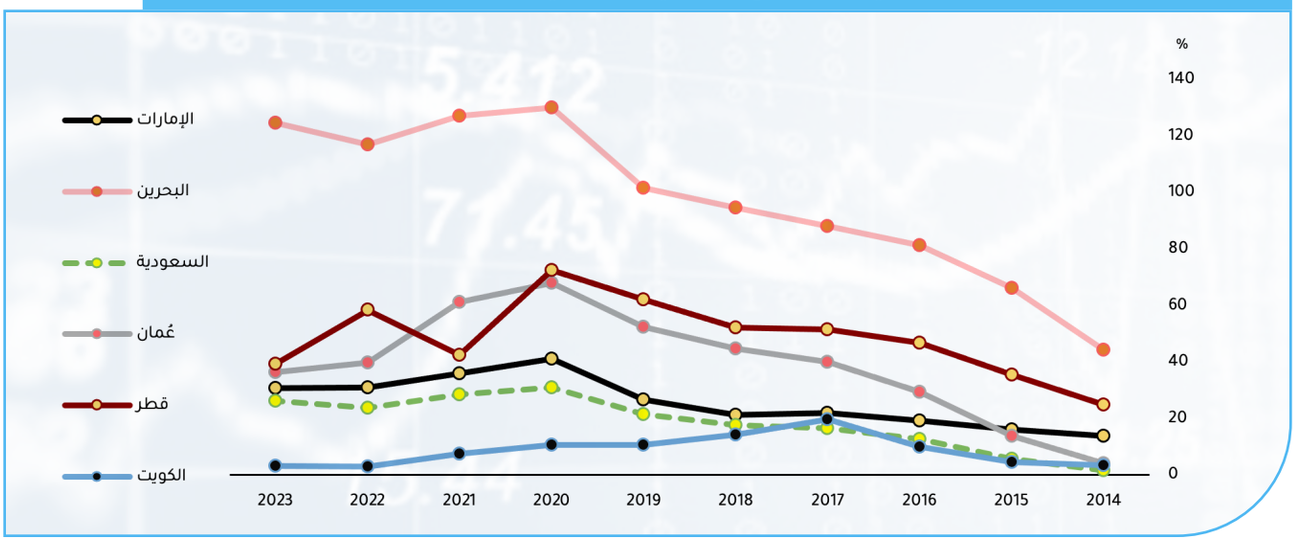

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

5.3: المخاطر المالية والتصنيف الائتماني

تبدو المخاطر المالية منخفضة في الأجل القريب، مع توقعات باستقرار أو انخفاض أسعار الفائدة محليًا وعالميًا. كما تشير تقارير وكالات التصنيف الائتماني مثل ستاندرد آند بور (S & P) وفيتش (Fitch) وموديز (Moody's) إلى تحسن تصنيف السندات السيادية لدول مجلس التعاون في العام 2023، مع توقعات بزيادة جاذبية الائتمان لدول المجلس. هذا التحسن سيتيح لها إعادة جدولة ديونها العامة بتكاليف مالية أقل. وتتفاوت درجات تصنيف دول المجلس من قبل تلك الوكالات، وتقع إلى حد ما ضمن مستوى جدارة متوسطة إلى عالية ويعتبر هذا التصنيف من ضمن أفضل معايير الجدارة الائتمانية، أي أن لدى حكومات دول مجلس التعاون كفاءة جيدة للوفاء بالتزاماتها المالية ومخاطرة قليلة جدا للتخلف، (جدول 2). وعليه فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بآفاق مالية مستقرة نسبيًا في الأعوام القادمة، مع توقعات بتحقيق فوائض حكومية تدريجية وزيادة الإيرادات غير النفطية، مما يعزز استدامة الاقتصاديات الوطنية ويساهم في تقليل الدين العام على المدى المتوسط.

جدول 2: التقييم الائتماني (طويل المدى) لدول مجلس التعاون، 2024م

	STANDARD &POOR'S	FitchRatings	MOODY'S
الإمارات	AA/A-1+	AA-	Aa2
البحرين	B+	B+	B2
السعودية	A/A-1	A+	A1
عُمان	A- (stable)	BB+	A1 negative
قطر	AA	AA	AA2
الكويت	A+	AA-	A1

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

29.79
22.10
18.75
18.07
25.01
30.12
07.28

رابعاً.

أداء أسواق المال الخليجية

1.4: المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية

ارتفع المؤشر العام لأسواق المال في مجلس التعاون، وهو المؤشر المركب الذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية ككل، ليبلغ 170.6 نقطة في نهاية العام 2023م، مقارنة مع 158.0 نقطة في نهاية العام 2022م، وبنسبة نمو ملحوظة بلغت 8.0%. وقد سجل المؤشر المركب في شهر فبراير 2023م أدنى نقطة له عندما تراجع إلى 152.5نقطة قبل أن يعاود الارتفاع ليسجل أعلى نقطة له بنهاية ديسمبر 2023م، (شكل 22).

شكل 22: المؤشر العام المركب (نقطة) لأداء أسواق المال الخليجية، يناير 2022- ديسمبر 2023م

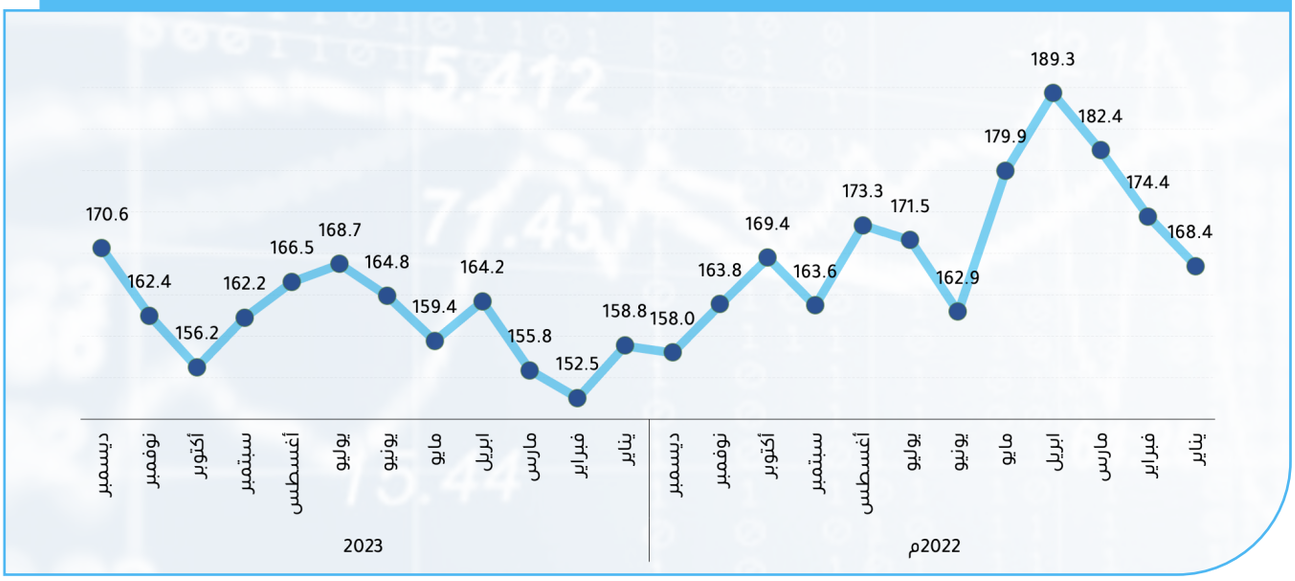

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

ونجم الأداء الإيجابي للمؤشر العام المركب لأسواق المال الخليجية نتيجة نمو أداء السوق المالية السعودية بنسبة 14.2% والذي يشكل نحو 68.5% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مال مجلس التعاون. وكذلك سجل سوق دبي المالي نمو بنسبة 21.7%، وسجلت كل من بورصة البحرين وبورصة قطر مكاسب بنسبة 4.0% و 1.4% على التوالي. في حين شهد الأداء العام لكل من سوق أبو ظبي للأوراق المالية وبورصة الكويت وبورصة مسقط تراجعاً بنسبة -6.2% و -6.5% و -7.1% على التوالي، (شكل 23).

شكل 23: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، 2023م

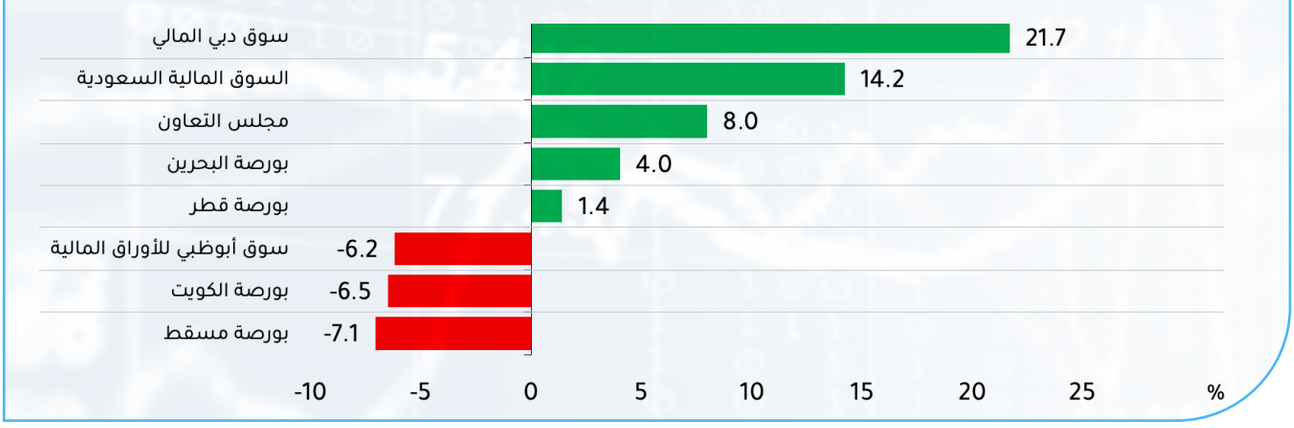

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

2.4: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية

وبالنسبة لمجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، فقد بلغت نحو 4.4 تريليون دولار أمريكي بنهاية العام 2023م، وبنمو نسبته 11.8% مقارنةً مع القيمة السوقية بنهاية العام 2022م، (شكل 24). ويشكل مجموع القيمة السوقية ما نسبته 200% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، حيث تضاعف هذا المجموع مرتين خلال الخمس سنوات الماضية.

شكل 24: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2018-2023م

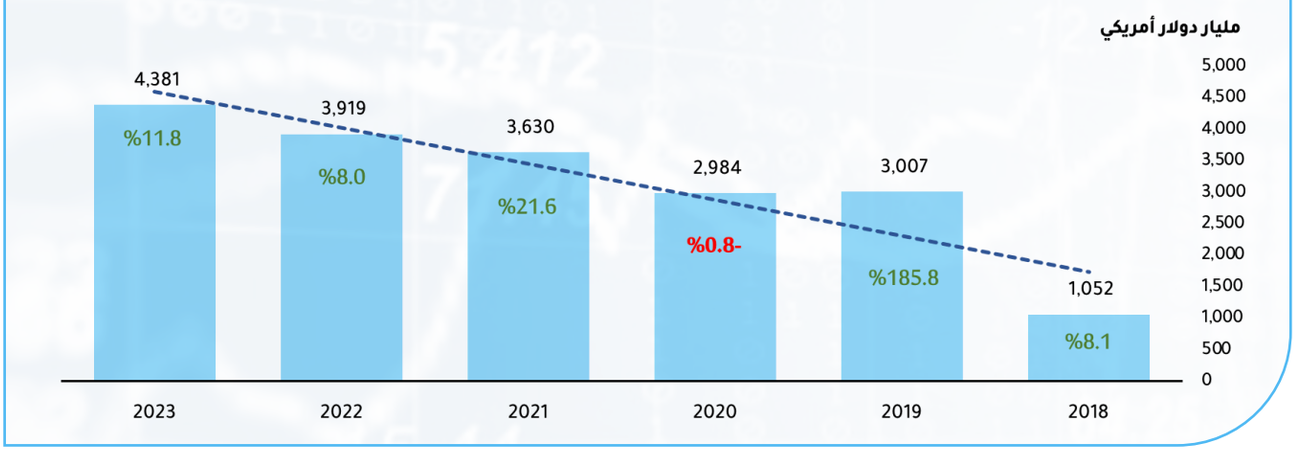

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

ويعزى ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال بمجلس التعاون إلى ارتفاع القيم السوقية لغالبية الأسواق بنهاية العام 2023م وبشكل ملحوظ مقارنة مع القيم السوقية بنهاية العام 2022م، حيث ارتفعت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بنحو 18.3%، والقيمة السوقية للسوق المالية السعودية بنحو 14.0%، والقيمة السوقية لسوق أبو ظبي بنحو 12.9%، والقيمة السوقية لبورصة قطر بنحو 3.0%. وعلى العكس من ذلك، تراجعت القيمة السوقية في كل من بورصة البحرين بنسبة 31.9%، وبورصة الكويت بنسبة 14.6%. وقد شكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية نحو 68.5% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون في نهاية العام 2023م، تليها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 18.4%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 13.1%. (شكل 25).

شكل 25: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2023م

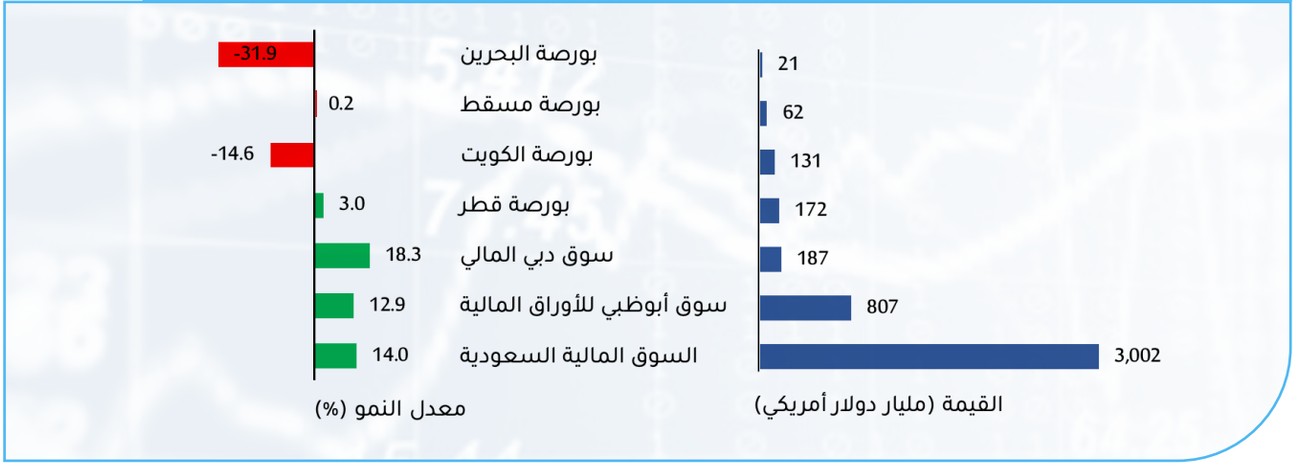

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وبحسب تقديرات الاتحاد الدولي للبورصات، تبلغ القيمة السوقية لجميع أسواق المال العالمية 101.49 تريليون دولار أمريكي، وبالتالي تشكل القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية والبالغة 4.38 تريليون دولار أمريكي ما نسبته 4.3% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية في العام 2023م، (شكل 26).

شكل 26: القيمة السوقية العالمية لأسواق المال العالمية، 2023م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وتحتل القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية المرتبة السابعة عالمياً بنهاية العام 2023م. وتعد بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) أكبر وأهم بورصة في العالم بقيمة سوقية بلغت 25.3 تريليون دولار أمريكي، وأُسست هذه البورصة في عام 1817م. وتأتي بورصة ناسداك "NASDAQ" أو "الرابطة الوطنية للأسعار الآلية لتجار الأوراق المالية" في المرتبة الثانية عالمياً من حيث القيمة السوقية بنحو 20.0 تريليون دولار أمريكي، ومقرها كذلك في نيويورك وتأسست في عام 1971م. ثم تأتي بورصة شنجهاي كثالث أكبر بورصة في العالم بقيمة سوقية 6.4 تريليون دولار أمريكي، تليها بورصة يورونكست الأوروبية بقيمة سوقية 6.1 تريليون دولار أمريكي، والتي تعد أقدم بورصة عاملة في العالم حيث تأسست عام 1602م، (شكل 27).

شكل 27: ترتيب أكبر البورصات العالمية من حيث القيمة السوقية، 2023م

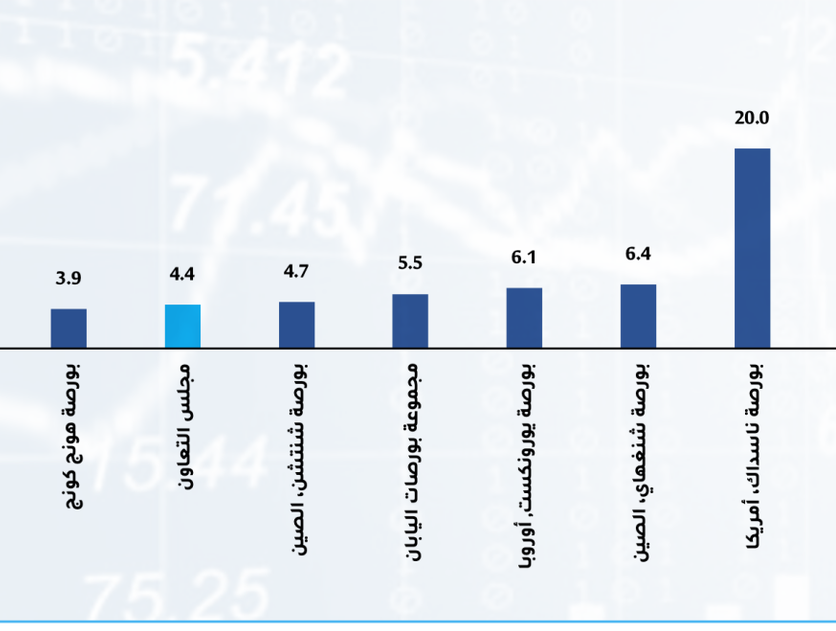

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

3.4: حجم وقيمة التداول

وفيما يتعلق بحجم التداول، شهد العام 2023م تداول عدد 278 مليار سهم في أسواق المال الخليجية، مسجلاً نمواً بنسبة بلغت 9.7% مقارنةً مع العام السابق. وشكّل عدد الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية نحو 29.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة بمجلس التعاون خلال العام 2023م، يليه ما هو متداول في سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنحو 19.8%، وسوق دبي المالي بنحو 18.2%، ثم بورصة قطر بنحو 16.0%، (شكل 28).

شكل 28: المساهمة النسبية لعدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2023م

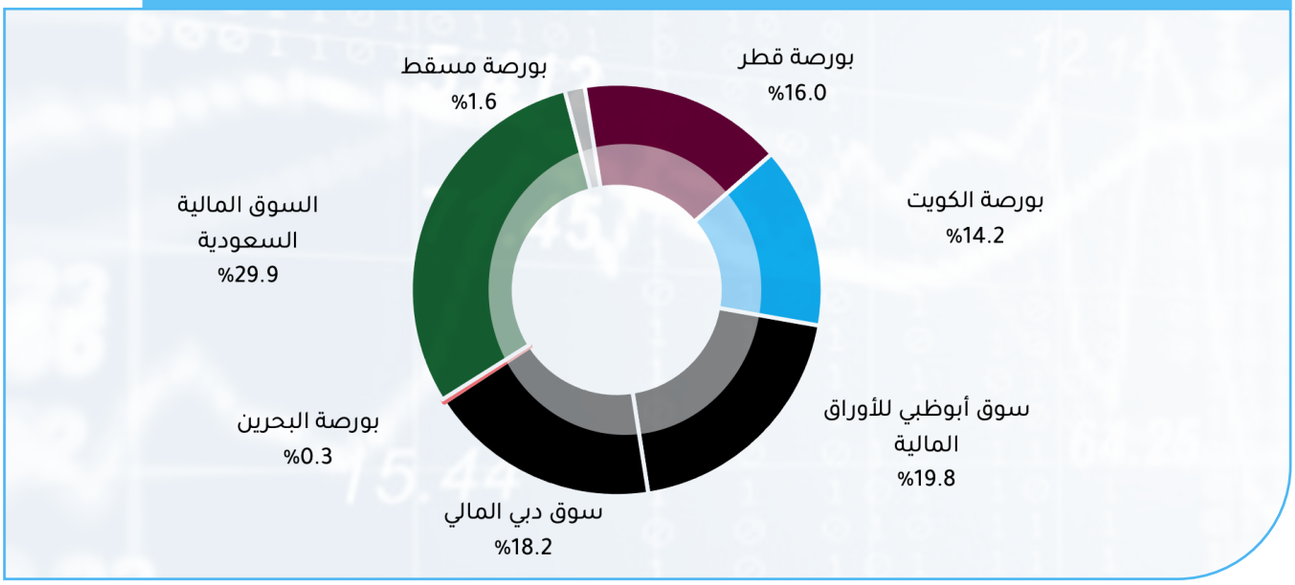

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في العام 2023م نحو 531.4 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بما قيمته 678.4 مليار دولار أمريكي في العام 2022م، أي بنسبة تراجع -21.7%، وقد بلغت قيمة متوسط التداول اليومي حوالي 2.1 مليار دولار أمريكي. وقد شكلت قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية وحدها ما نسبته 66.9% من إجمالي قيمة التداول في أسواق المال الخليجية خلال العام 2023م، يليها سوق أبو ظبي المالي بنسبة 14.7%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 18.4%، (شكل 29).

شكل 29: المساهمة النسبية لقيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2023م

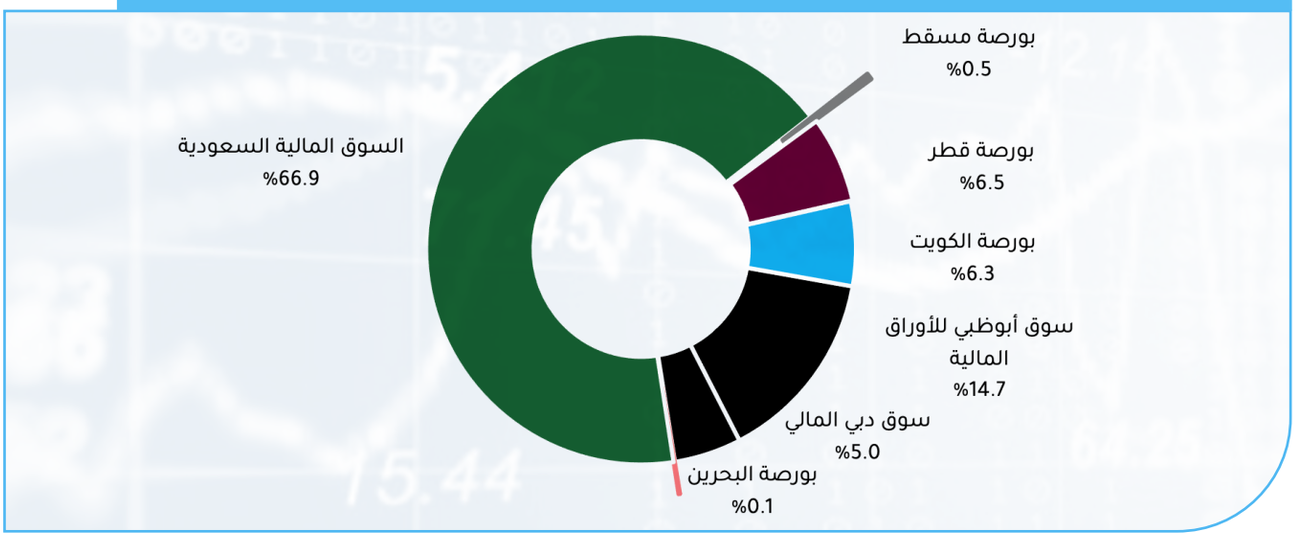

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

2023
2021
2019
2022
2020
2018

خامساً.

التطورات النقدية والمصرفية في مجلس التعاون

1.5: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في دول مجلس التعاون

في ضوء اعتماد دول مجلس التعاون لسياسة سعر الصرف الثابت لعملاتها بالدولار الأمريكي (بإستثناء دولة الكويت[3])، وبهدف تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في أسواق هذه الدول، استجابت البنوك المركزية الخليجية للتغيرات في السياسة النقدية للبنك الاحتياطي الأمريكي على مدار الفترة الماضية، حيث واصلت رفع أسعار الفائدة تماشياً مع رفع البنك الاحتياطي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي وذلك منذ اوائل العام 2022م، وعلى الرغم من معدلات التضخم المنخفضة نسبياً في دول المجلس مقارنة مع المعدلات العالمية، حيث بلغ معدل التضخم الخليجي 2.2% في العام 2023م، في حين جاء معدل التضخم العالمي بنحو 6.8% بذات الفترة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

والجدير بالذكر أن معدلات رفع أسعار الفائدة المقررة من قبل البنوك المركزية الخليجية في العام 2023م جاءت بوتيرة أقل من تلك التي أقرتها في العام 2022م، حيث قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي برفع سعر الفائدة على الإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة على مراحل حتى بلغ 5.2% في ديسمبر 2023م مقارنة مع 4.2% في ديسمبر 2022م ومجرد 0.2% في يناير 2022م، وشهد معدل التضخم بدولة الإمارات العربية المتحدة تراجعاً من 4.8% في العام 2022م إلى 1.6% في العام 2023م، (شكل 30). واستخدم مصرف البحرين المركزي سعر اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) وواصل رفعه ليصل بنهاية شهر ديسمبر من العام 2023م إلى 7.0%، وبالتزامن مع ذلك، تراجع معدل التضخم بمملكة البحرين من 3.6% في العام 2022م إلى 0.1% في العام 2023م، (شكل 31).

شكل 30: الإمارات، الفائدة على الإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة

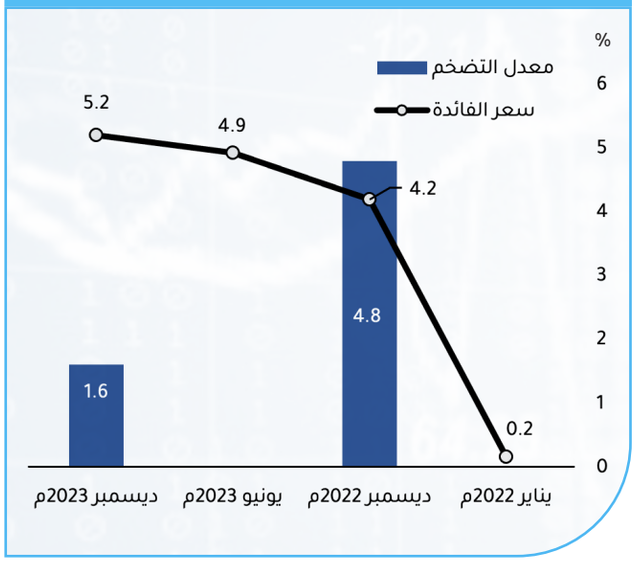

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

شكل 31: البحرين، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

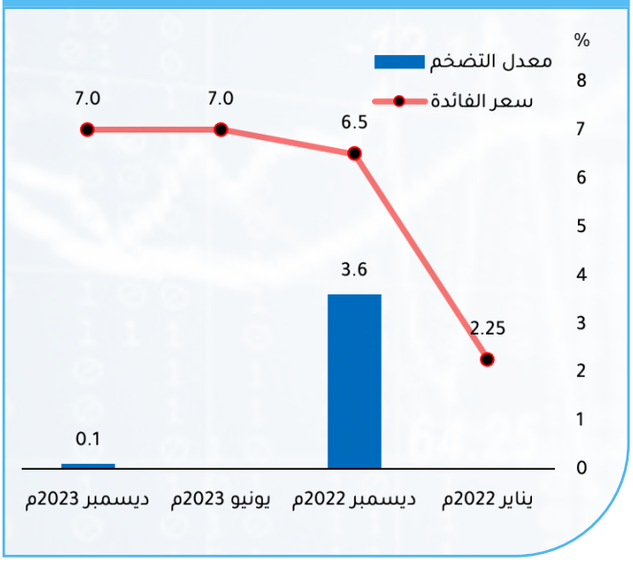

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وأيضاً قام البنك المركزي السعودي برفع سعر اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) ليبلغ 6.0% في ديسمبر 2023م، بعد أن كانت نسبته 5.0% في ديسمبر 2022م ومجرد 1.0% في يناير 2022م، وبلغ معدل التضخم بالمملكة العربية السعودية 2.3% في العام 2023م متراجعاً بشكل طفيف عن معدل العام 2022م، (شكل 32). وكذلك رفع البنك المركزي العُماني سعر اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) ليصبح 6.0% في ديسمبر 2023م مقارنة مع 4.774% في ديسمبر 2022م و0.5% فقط في يناير 2022م، وتراجع معدل التضخم بسلطنة عُمان من 2.5% في العام 2022م إلى 0.9% في العام 2023م (شكل 33).

3. بدءاً من 20 مايو 2007، وبموجب المرسوم رقم 2007/147، تم إعادة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة غير مفصح عنها ومرجحة من العملات العالمية لأهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت.

شكل 32: السعودية، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

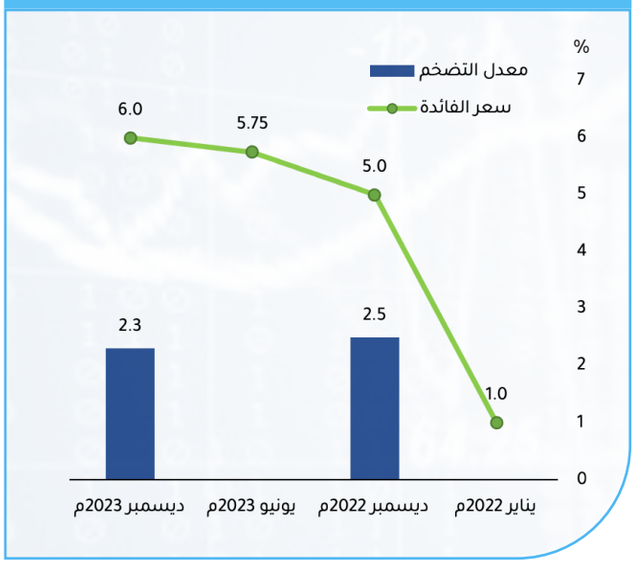

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

شكل 33: عُمان، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

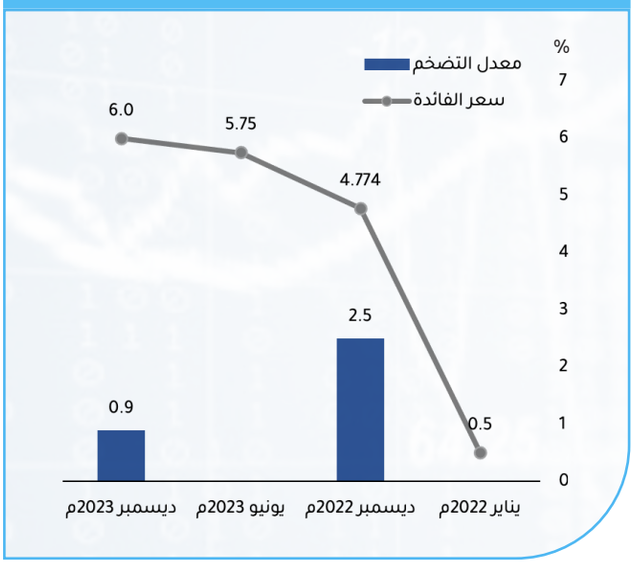

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

ورفع مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء (الريبو) ليصبح 6.0% في نهاية العام 2023م مقارنة مع 5.25%% في نهاية العام السابق، وقد تراجع معدل التضخم بدولة قطر من 5.0% في العام 2022م إلى 2.9% في العام 2023م، (شكل 34). وكذلك رفع بنك الكويت المركزي اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) ليصل في ديسمبر 2023م لنحو 3.875%، بعد أن كان 3.125% في ديسمبر 2022م، وبلغ معدل التضخم بدولة الكويت في العام 2023م نحو 3.6% بعد أن كان 4.0% في العام 2022م، (شكل 35).

شكل 34: قطر، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

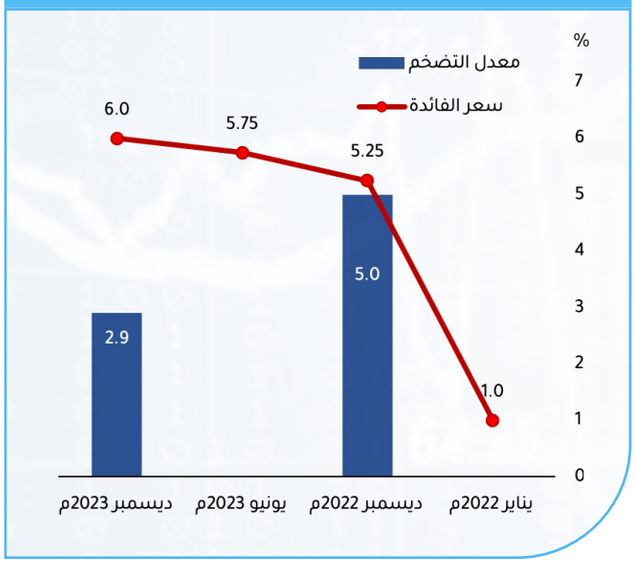

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

شكل 35: الكويت، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

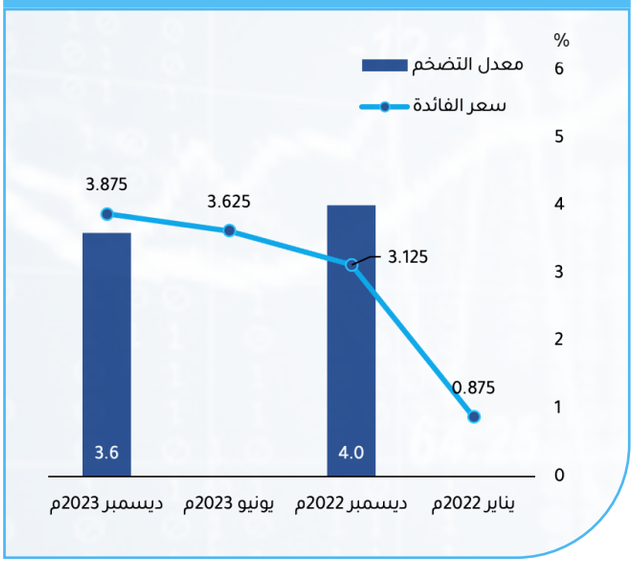

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

2.5: عرض النقد في مجلس التعاون

بلغ إجمالي عرض النقد بمعناه الضيق (م1) في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 728 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 2.0% مقارنة مع قيمته بنهاية 2022م. في حين بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) بنهاية العام 2023م نحو 1,612 مليار دولار أميركي وبنسبة ارتفاع بلغت 10.5% مقارنة مع قيمته بنهاية العام 2022م، (شكل 36).

شكل 36: عرض النقد بمجلس التعاون، 2020-2023م

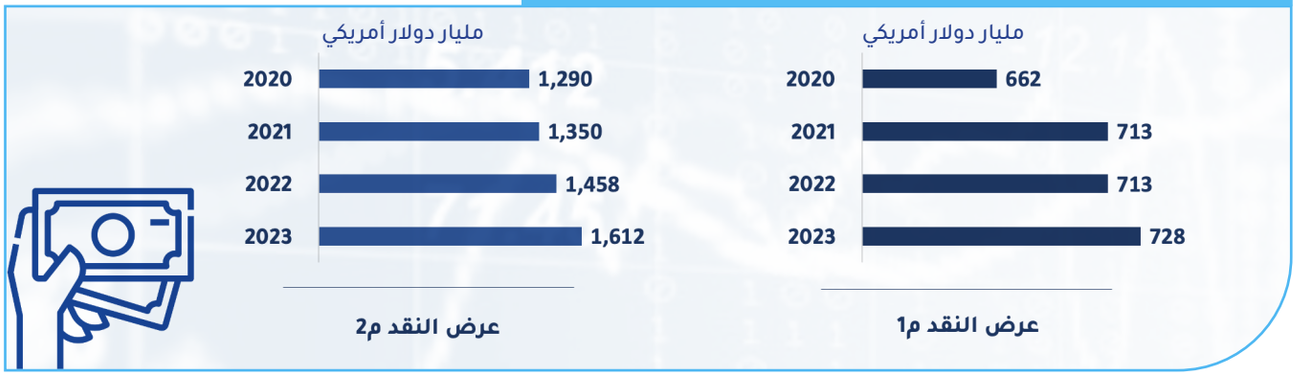

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وفيما يخص معدلات النمو الشهري، يظهر من خلال (شكل 37) أن عرض النقد م2 واصل تسجيل نسب نمو إيجابية خلال العام 2023م وبوتيرة أعلى من نسب النمو المسجلة في الأشهر المماثلة من العام 2022م، في حين أن عرض النقد م1 شهد تراجعاً خلال أشهر العام 2023م مقارنةً مع العام السابق، وبإستثناء الربع الأخير من العام 2023م الذي سجل فيه معدلات نمو إيجابية.

شكل 37: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2022 - ديسمبر 2023م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وبالنسبة لمكونات عرض النقد، شهدت الودائع تحت الطلب تراجعاً خلال غالبية أشهر العام 2023م مقارنةً مع العام السابق بإستثناء الربع الأخير من العام 2023م. في حين شهد النقد المتداول خارج البنوك نمو ملحوظاً خلال الفترة ذاتها وبلغت نسبته 7.4% بنهاية العام، وهذا ما أدى إلى ارتفاع عرض النقد م1 الذي يتكون من هذين المؤشرين بمجلس التعاون بنهاية العام 2023م. أما بالنسبة للنمو الملحوظ المسجل لعرض النقد م2 والذي يتكون من عرض النقد م1 والودائع شبه النقدية (الودائع الإدخارية ولأجل) فقد جاء نتيجة ارتفاع تلك الودائع خلال العام 2023م بنسبة بلغت 18.7% مقارنةً مع العام السابق، (شكل 38).

شكل 38: معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد م2 في مجلس التعاون، يناير 2022 - ديسمبر 2023م

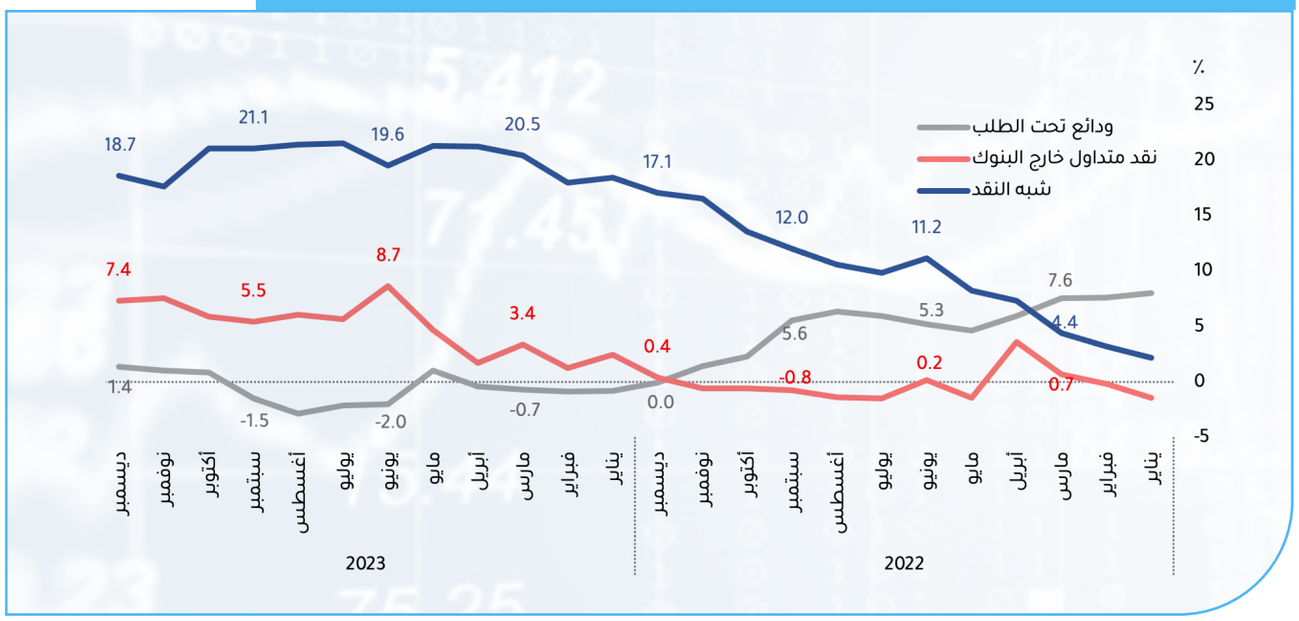

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وقد يكون تباطؤ نمو الودائع تحت الطلب وارتفاع الودائع شبه النقدية (الودائع الإدخارية ولأجل) بهذا الحجم هو نتيجة لتحول المودعين إلى الحسابات لأجل (time deposits) بدلاً من الاحتفاظ بالأصول المالية السائلة (liquid assets) وذلك للاستفادة من معدلات أسعار الفائدة التي ارتفعت في العامين 2022 و 2023م، حيث أن البنوك المركزية في دول مجلس التعاون قد رفعت أسعار الفائدة بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة وذلك تماشياً مع السياسة النقدية التي اتبعها البنك الاحتياطي الأمريكي برفع أسعار الفائدة عدة مرات للحفاظ على معدل التضخم.

3.5: عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) حسب دول المجلس

على مستوى الدول الأعضاء، شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في دول مجلس التعاون بنهاية العام 2023م تراجعاً لقيمته في 4 دول،حيث بلغت نسبة الانخفاض -13.4% في دولة قطر، و -8.1 في دولة الكويت، و -7.5% في مملكة البحرين، و -0.3% في المملكة العربية السعودية، وجاء هذا التراجع نتيجة لإنخفاض الودائع النقدية (ودائع تحت الطلب) في هذه الدول بنفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، واصل عرض النقد م1 بدولة الامارات العربية المتحدة في العام 2023م نموه وجاء بنسبة 12.4% مقارنةً مع العام السابق، حيث ارتفعت الودائع النقدية والنقد المتداول خارج البنوك لديها بنسبة 12.1% و 14.8% على التوالي. وكذلك سجل عرض النقد م1 بسلطنة عُمان نمواً بنسبة 6.6% في العام 2023م مدعوماً بنمو الودائع النقدية بنسبة 9.3% بذات الفترة، (جدول 3).

جدول 3: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، 2022-2023م

	عرض النقد م1		الودائع النقدية		النقد المتداول خارج البنوك	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023
الإمارات	5.1	▲ 12.4	4.6	▲ 12.1	8.3	▲ 14.8
البحرين	-5.0	▼ -7.5	-4.1	▼ -10.0	-9.2	▲ 5.0
السعودية	-2.3	▼ -0.3	-2.3	▼ -1.2	-2.2	▲ 6.0
عُمان	-2.4	▲ 6.6	-1.7	▲ 9.3	-4.9	▼ 7.2-
قطر	8.4	▼ -13.4	8.8	▼ -14.2	4.4	▼ -4.0
الكويت	-5.8	▼ -8.1	-5.6	▼ -9.1	-7.0	▼ -1.9
مجلس التعاون	0.0	▲ 2.2	0.0	▲ 1.4	0.4	▲ 7.4

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

4.5: عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) حسب دول المجلس

أما عرض النقد بمعناه الواسع (م2) فقد شهد في العام 2023م نمواً في جميع الدول الأعضاء مقارنةً مع العام السابق. وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة ارتفاع بنحو 18.8%، تلتها سلطنة عُمان بنحو 13.0%، والمملكة العربية السعودية بنحو 9.4%. وأتى هذا النمو نتيجة ارتفاع حجم الودائع شبه النقدية بهذه الفترة في كل الدول، حيث نمت هذه الودائع في المملكة العربية السعودية[4] بنسبة بلغت 32.0%، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 23.6%، وفي سلطنة عُمان بنسبة 15.5% وتراوح نمو هذه الودائع في بقية الدول بين 4.4% بدولة الكويت و8.6% بمملكة البحرين بذات الفترة، (جدول 4).

4. الودائع الزمنية والادخارية.

جدول 4: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، 2022-2023م

	عرض النقد م2		الودائع شبه النقدية	
	2022	2023	2022	2023
الإمارات	9.0	▲ 18.8	12.2	▲ 23.6
البحرين	3.9	▲ 5.0	12.6	▲ 8.6
السعودية	6.0	▲ 9.4	32.2	▲ 32.0
عُمان	0.6	▲ 13.0	1.8	▲ 15.5
قطر	17.4	▲ 1.1	20.3	▲ 5.4
الكويت	5.3	▲ 0.7	10.9	▲ 4.4
مجلس التعاون	8.0	▲ 10.5	17.1	▲ 18.7

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

5.5: الأصول الاحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون

واصل مجموع الأصول الإحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون نموه للعام الثالث على التوالي، حيث بلغ بنهاية العام 2023م ما يقارب 747.7 مليار دولار أمريكي، وبنسبة نمو بلغت 4.4% مقارنةً مع العام السابق، (شكل 39). ويعزى هذا النمو إلى زيادة الإيرادات النفطية، حيث بلغ متوسط سعر برميل خام برنت خلال العام 2023م نحو 82 دولار أمريكي، والتي بدورها تشكل الحيز الأكبر من الموارد المالية لدول المجلس، وكذلك نتيجة لارتفاع أسعار الأصول المالية في الأسواق العالمية.

شكل 39: الأصول الإحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون، 2019-2023م

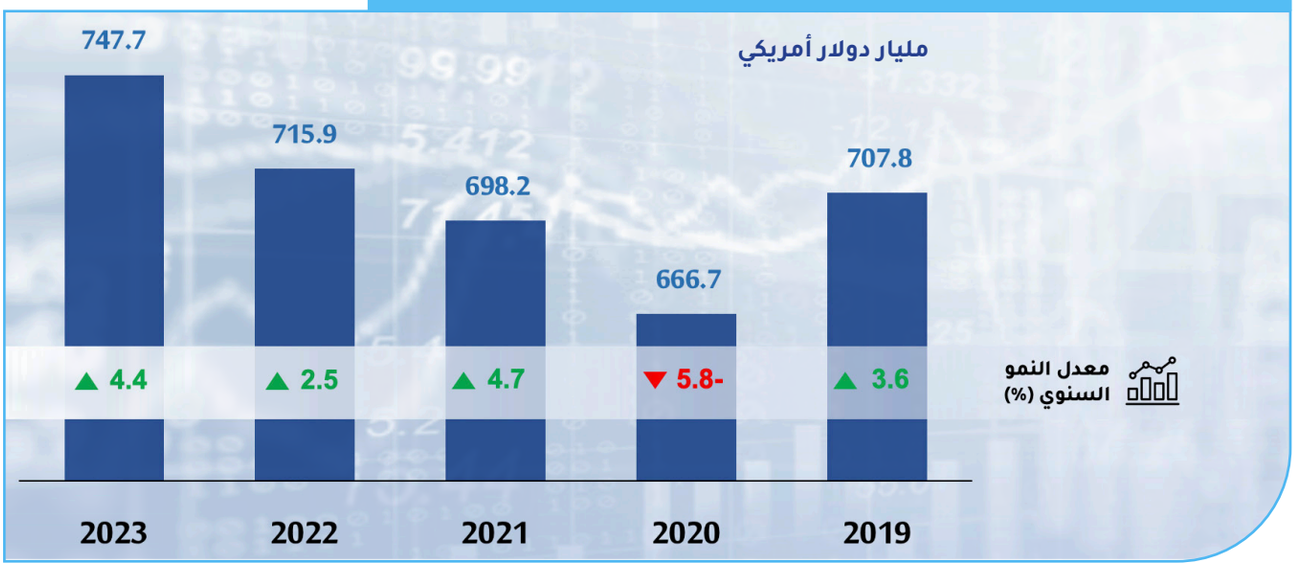

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وبحسب صندوق النقد الدولي، يبلغ حجم الأصول الإحتياطية الأجنبية عالمياً 15,694 مليار دولار أمريكي، وبالتالي يشكل مجموع الأصول الإحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون ما نسبته 4.8% من الإجمالي العالمي في العام 2023م، (شكل 40). وأتى ترتيب مجلس التعاون من حيث حجم الأصول الإحتياطية الدولية في المرتبة الخامسة عالمياً بعد الصين واليابان والاتحاد الأوروبي وسويسرا، (شكل 41).

شكل 40: الإجمالي العالمي للأصول الإحتياطية الأجنبية، 2023م

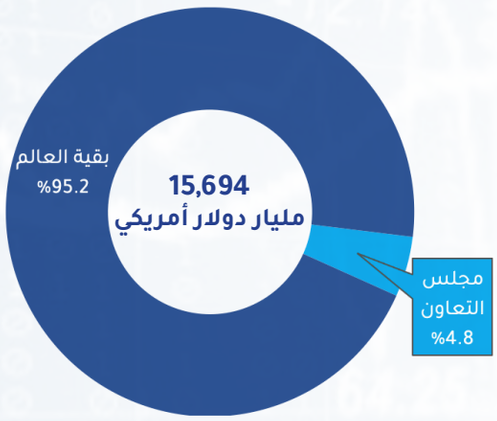

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2024م

شكل 41: الترتيب العالمي في حجم الأصول الإحتياطية الأجنبية، 2023م

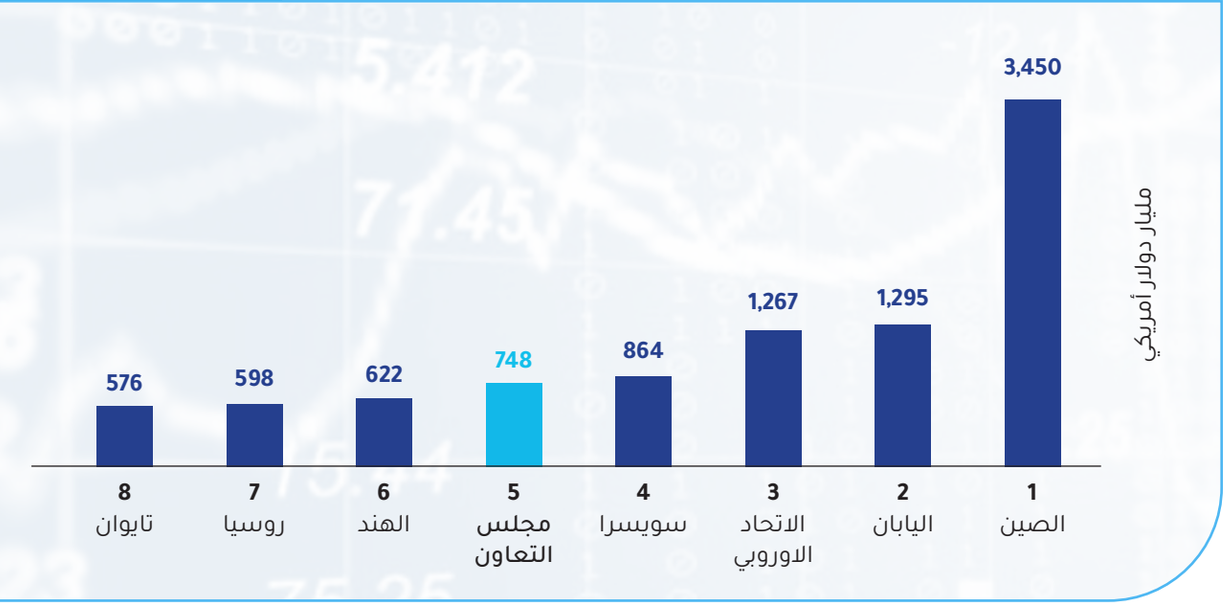

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وتشمل الأصول الاحتياطية الأجنبية: الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الودائع واستثمارات الأوراق المالية في الخارج. وتعتبر الأصول الإحتياطية الأجنبية مقياساً رئيسياً لقدرة الدولة على تغطية الواردات، وتعزيز الثقة بالسياسة النقدية للدولة، ودعم استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وامتصاص الصدمات الاقتصادية بشكل عام سواء كانت محلية أو عالمية.

وبما أن قوة الاحتياطي الأجنبي للدول تقاس بعدد الشهور التي يغطي فيها حجم الواردات، تعادل تغطية مجموع الأصول الإحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون لمجموع وارداته السلعية لأكثر من 15 شهراً في العام 2023م (شكل 42)، وذلك يفوق المعدل العالمي بثلاثة أضعاف والذي حدده صندوق النقد الدولي مقابل 3 إلى 6 شهور.

شكل 42: تغطية مجموع الأصول الإحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون لمجموع الواردات السلعية، 2015-2023م

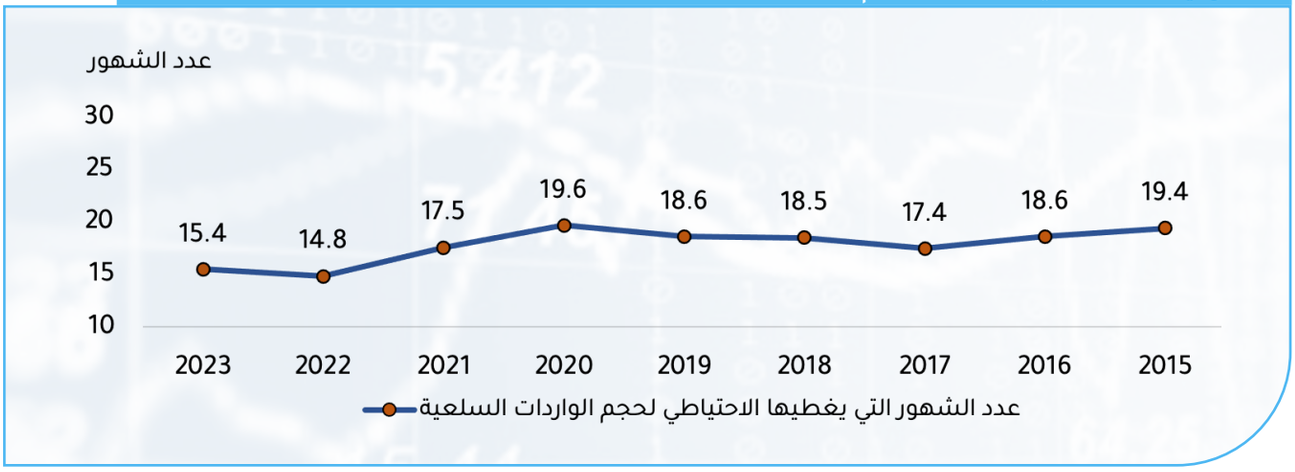

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وعلى صعيد الدول الأعضاء، ارتفع حجم الأصول الإحتياطية الأجنبية بنهاية العام 2023م مقارنةً مع العام السابق في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 36.9%، وفي دولة قطر بنسبة 8.7%، وفي مملكة البحرين بنسبة 6.8%. وعلى العكس من ذلك، تراجع حجم هذه الأصول في كل من: المملكة العربية السعودية بنسبة -5.0%، وفي دولة الكويت بنسبة -1.3%، وفي سلطنة عُمان بنسبة -0.6% بذات الفترة، (شكل 43).

هذا وشكلت الأصول الإحتياطية الأجنبية في المملكة العربية السعودية ما نسبته 58.4% من إجمالي أصول مجلس التعاون، يليها ما لدى دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 25.3%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.3%.

شكل 43: الأصول الاحتياطية الأجنبية لدول مجلس التعاون، 2023م

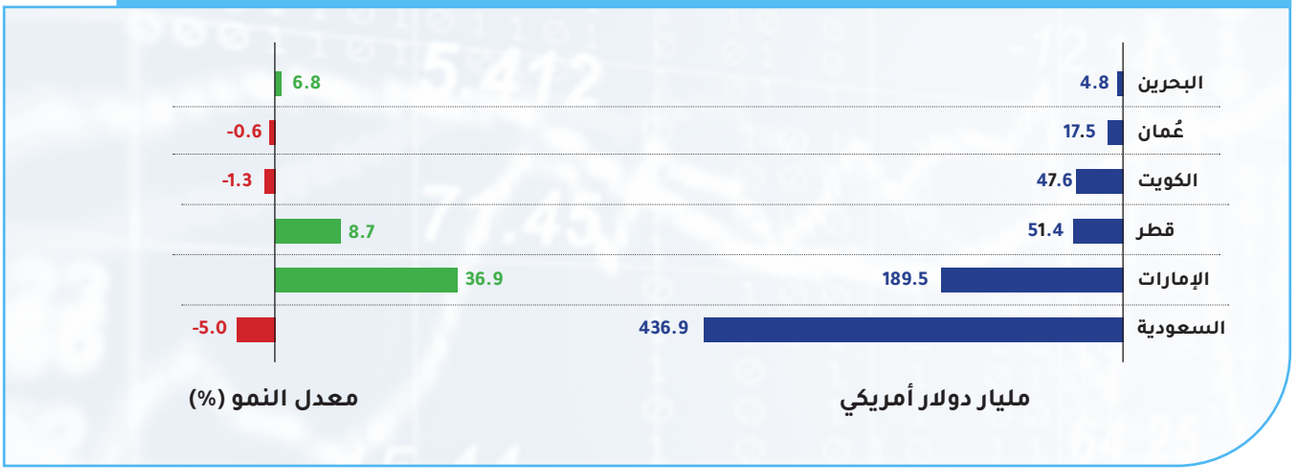

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

6.5: أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 3,207 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.1% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام 2022م. وسجلت أصول البنوك التجارية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة نمو بنحو 11.1%، تليها أصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية بنحو 9.3%، في حين كانت نسب النمو في الدول الأخرى أقل من معدل النمو في المجلس ككل، (شكل 44). واستأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية في البنوك التجارية في مجلس التعاون بنسبة 34.6% و32.9% على التوالي، تليهما دولة قطر بنحو16.9%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 15.6%.

شكل 44: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون ، 2023م

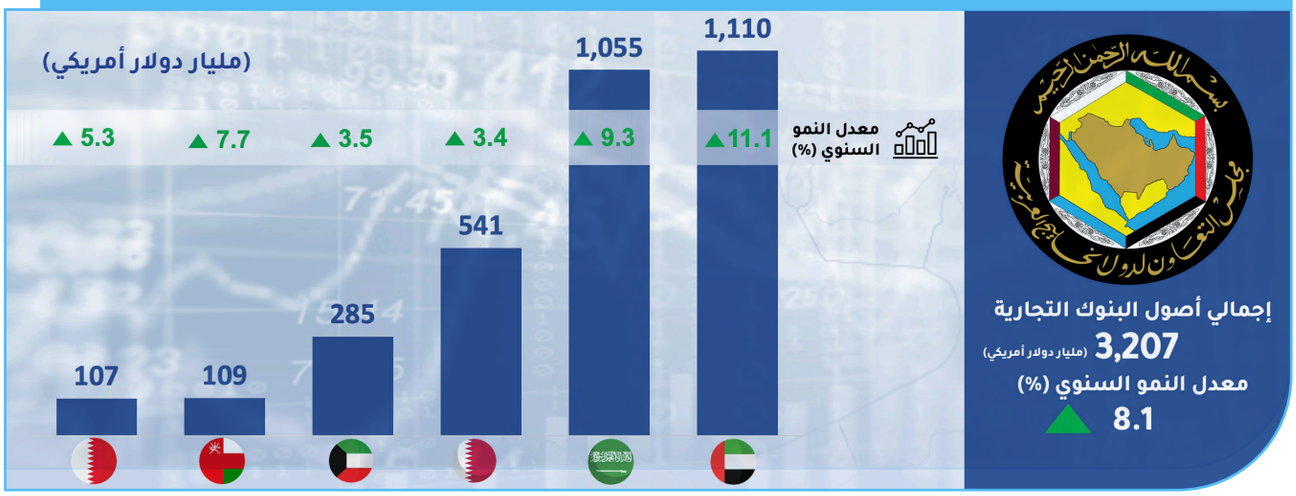

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وحققت البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى معدل للعائد على الأصول (ROA) على مستوى دول المجلس خلال العام 2023م بنحو 2.2%، تليها البنوك التجارية العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 2.0%، ثم العائد المسجل بدولة قطر ودولة الكويت بنحو 1.5% لكل منهما. وجاء معدل العائد على الأصول في مملكة البحرين وسلطنة عُمان بنحو 1.4% و 1.3% على التوالي. ويقيس معدل العائد على الأصول مدى قدرة القطاع على تحقيق ارباح من الأصول المستثمرة فيه او مدى فعالية استخدام الموارد المتاحة، (شكل 45).

شكل 45: معدل العائد على الأصول،(ROA)2023م

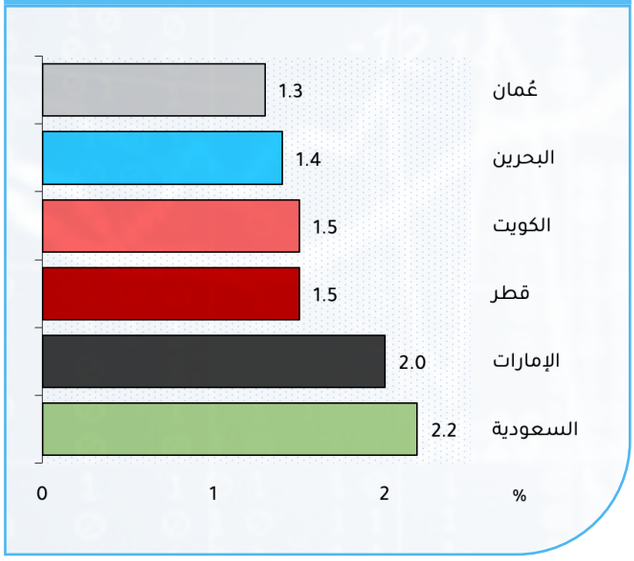

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

7.5: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 1,905 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.1% مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2022م. وحققت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسب ارتفاع بنحو 13.5%، تلتها سلطنة عُمان بنحو 12.3%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 7.8%، وارتفعت الودائع المصرفية في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت بنسبة 6.3% و 3.6% على التوالي، وعلى العكس من ذلك تراجع حجم الودائع المصرفية في دولة قطر بنسبة -1.3% بذات الفترة.

وشكلت الودائع المصرفية بدولة الإمارات العربية المتحدة نحو 36.0% من إجمالي الودائع المصرفية في مجلس التعاون، تلتها الودائع المصرفية بالمملكة العربية السعودية بنحو 34.6%، ودولة قطر بنحو 14.2%، في حين بلغت حصة الدول الثلاثة الأخرى مجتمعة نحو 15.1% (جدول 5).

جدول 5: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، 2022 - 2023م

	2022	2023	نسبة التغير (%)	المساهمة النسبية (%)، 2023
البحرين	50.5	53.7	6.3	2.8
عُمان	67.4	75.7	12.3	4.0
الكويت	153.2	158.6	3.6	8.3
قطر	274.5	270.9	-1.3	14.2
السعودية	612.1	659.6	7.8	34.6
الإمارات	605.1	686.7	13.5	36.0
مجلس التعاون	1,762.8	1,905.2	8.1	100.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

8.5: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي رصيد القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 1,870 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 6.2% مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2022م. وسجلت جميع الدول نمواً لإجمالي القروض بنهاية العام 2023م تراوحت بين 1.9% في دولة الكويت و10.0% في المملكة العربية السعودية، (شكل 46).

شكل 46: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، 2023م

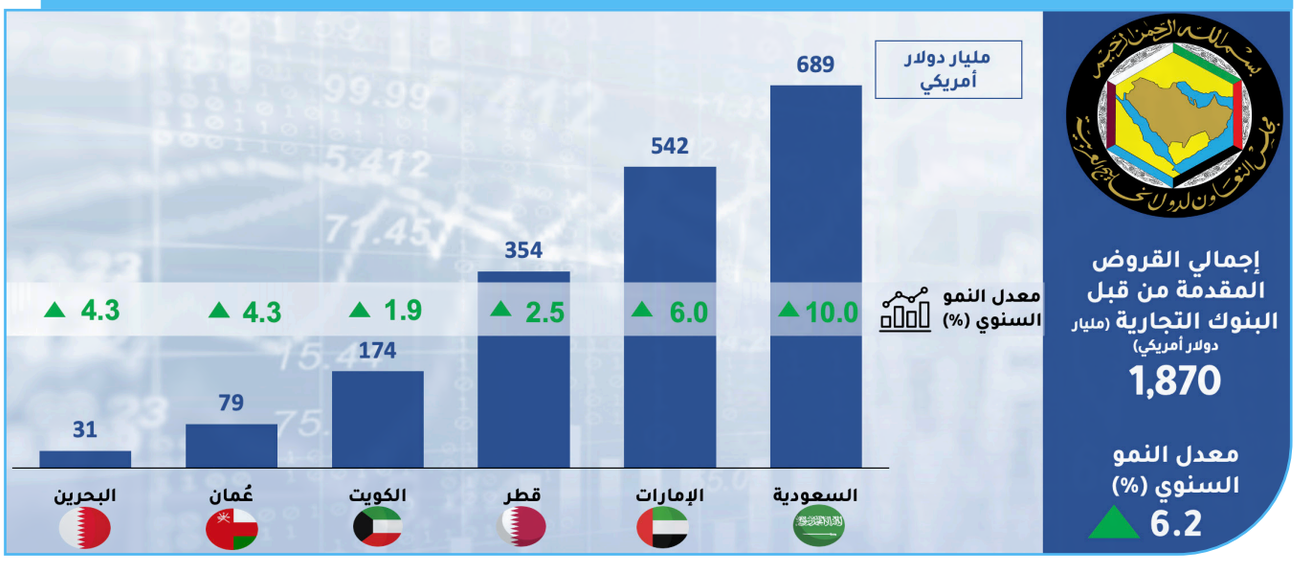

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وبلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض حوالي 94.3% في المملكة العربية السعودية، وبنسبة 92.1% في مملكة البحرين، وبنسبة 83.9% في سلطنة عُمان، وجاءت النسبة في دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر بنحو 71.3%، و 67.1% على التوالي. وعلى مستوى تكتل مجلس التعاون شكلت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص نحو 80.7%، (شكل 47).

شكل 47: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض، 2023م

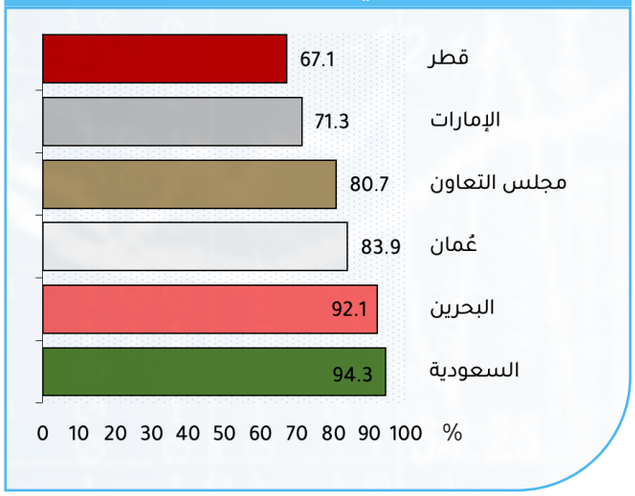

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

9.5: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون

تتفاوت نسبة القروض إلى الودائع بين دول المجلس بشكل كبير، حيث بلغت هذه النسبة بنهاية العام 2023م نحو 127.1% في دولة قطر، وهي الأعلى بين دول المجلس، وتلتها النسبة المسجلة بسلطنة عُمان بنحو 104.7%، في حين تبلغ هذه النسبة 65.2% في مملكة البحرين و 80.7% و 79.0% في المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي. وبطبيعة الحال إن النسب المرتفعة تسهم في زيادة عرض النقد في الأسواق، (شكل 48).

شكل 48: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون، 2023م*

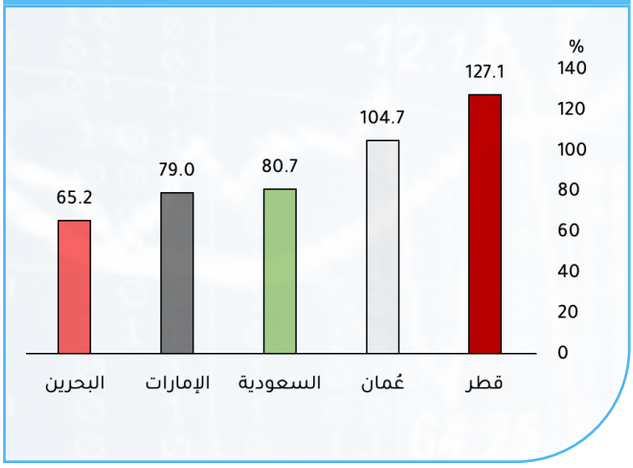

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

* لا تتوفر بيانات دولة الكويت.

10.5: نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون

كذلك تفاوتت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض فيما بين دول المجلس. وخلال العام 2023م تراجعت هذه النسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل ملحوظ مقارنةً مع العام السابق، وكذلك تراجعت نسبتها في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، في حين استقرت النسبة نوعاً ما على ما هي عليه في مملكة البحرين وسلطنة عُمان، أما في دولة قطر فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً لنسب القروض المتعثرة خلال العام 2023م، هذا وقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة بنهاية العام 2023م أعلى نسبة على مستوى دول المجلس للقروض المتعثرة من إجمالي القروض بنحو 5.3%، في حين تشهد دولة الكويت أقل نسب تعثر بشكل عام، (شكل 49).

شكل 49: نسبة القروض المتعثرة في دول مجلس التعاون، 2021 - 2023م

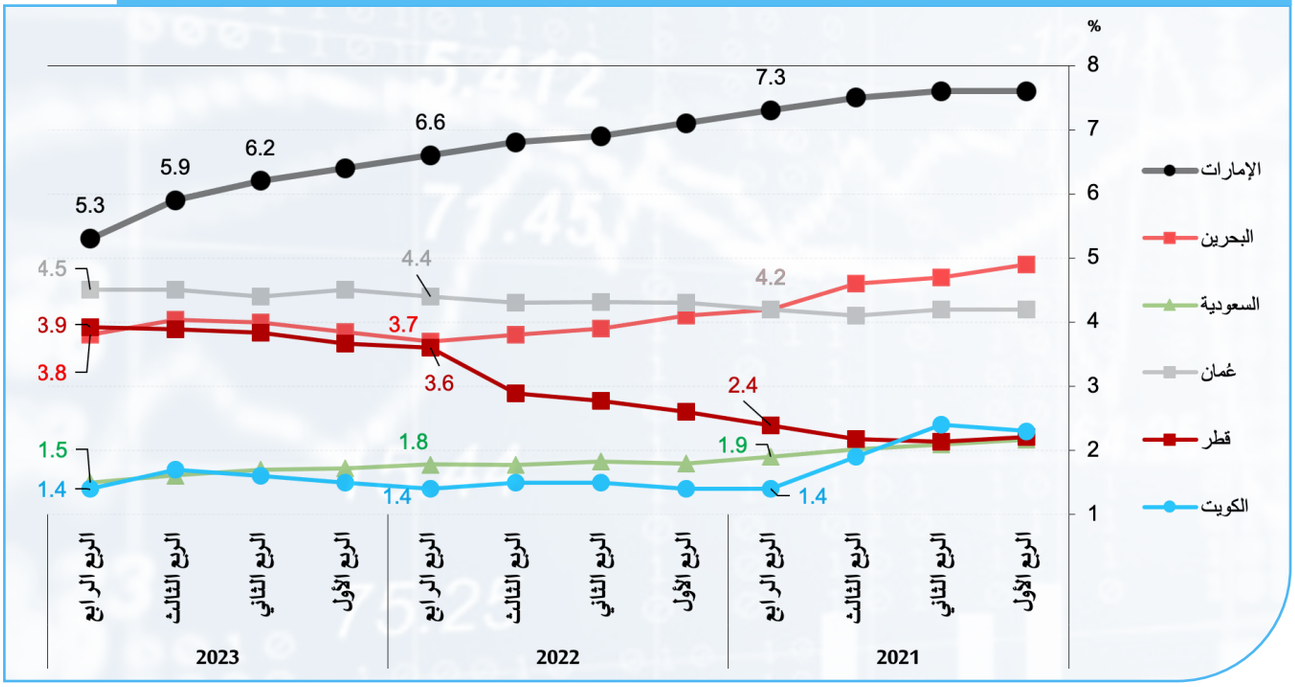

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

11.5: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون

واصلت نسب كفاية رأس المال بدول المجلس تفوقها عن الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، حيث تراوحت بين 17.9% في دولة الإمارات العربية المتحدة و21.5% في مملكة البحرين، والجدير بالذكر أنه حسب متطلبات لجنة "بازل 3" فإن الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو 8%، (شكل 50).

شكل 50: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون، 2023م

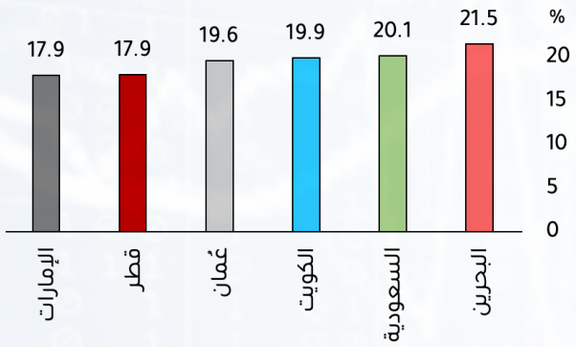

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

12.5: صافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون

شهد صافي أرباح البنوك التجارية العاملة بدول المجلس خلال الأعوام الثلاثة الماضية نمواً ملحوظاً، وفاقت ربحية القطاع المصرفي الخليجي مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. وحسب البيانات المتوفرة للعام 2023 شهدت البنوك التجارية العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً لصافي الربح جاء بنسبة 55.3% مقارنةً مع العام السابق، وكذلك سجلت أرباح البنوك التجارية العاملة في مملكة البحرين نمواً بنسبة 13.8%، في حين حققت أرباح البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية نمواً بنسبة بلغت 11.7%، وارتفعت أرباح البنوك التجارية العاملة في دولة قطر وسلطنة عُمان بنسبة 9.8% و7.7% على التوالي، (شكل 51).

شكل 51: معدل النمو السنوي لصافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون، 2019-2023م*

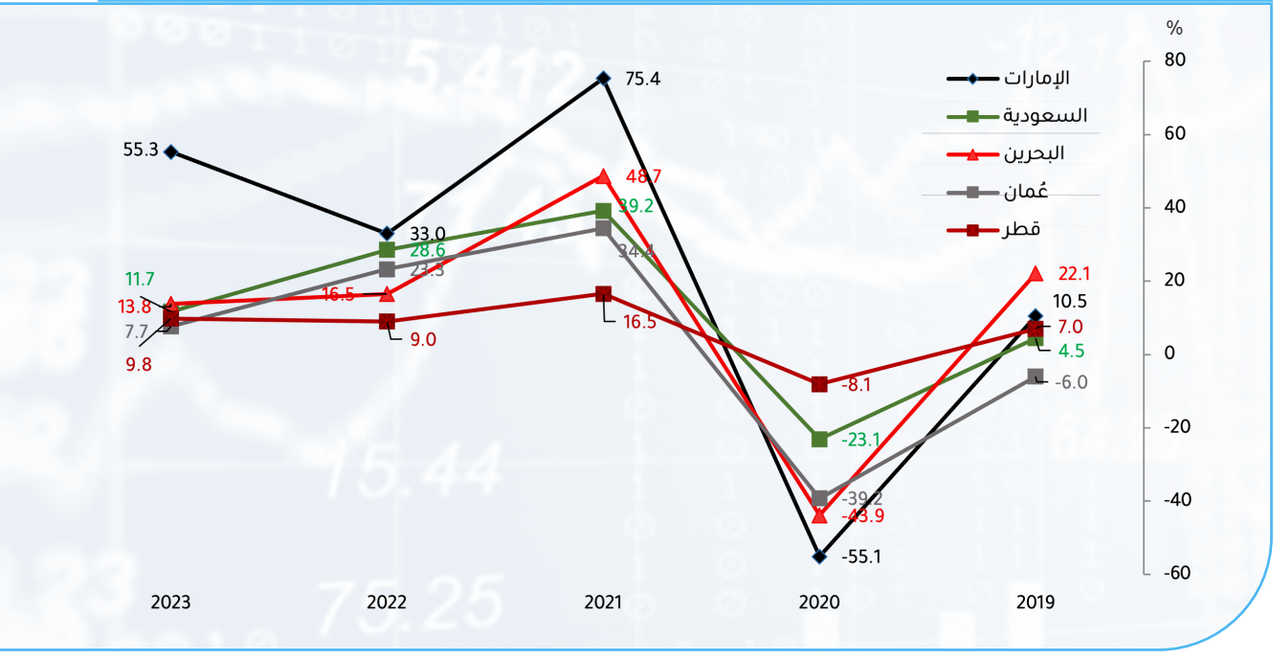

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م
* لا تتوفر بيانات دولة الكويت.

سادساً.

الاستثمار الأجنبي المباشر وصناديق الثروة السيادية في مجلس التعاون

1.6: الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون

بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون نحو 649.0 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2022م، وبزيادة قدرها 6.4% مقارنة مع الرصيد بنهاية العام السابق، (شكل 52). وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لمجلس التعاون من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون نحو 38.6%، وتعبر هذه النسبة أعلى من نسبة مجموعة العشرين والتي تمثل أكبر عشرين اقتصاد في العالم والبالغة 32.9%، وأقل من النسبة العالمية البالغة 44.3%. هذا وشكل إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون ما نسبته 1.44% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم.

شكل 52: الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون، 2014 - 2022م

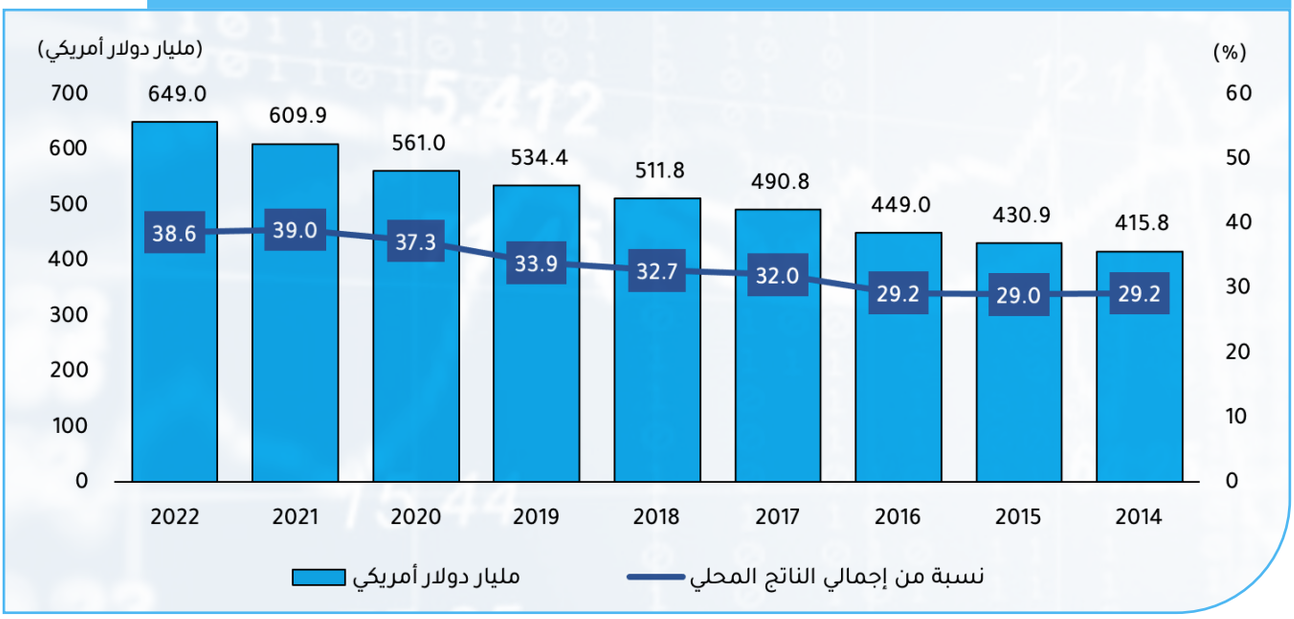

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

والجدير بالذكر، أن بنهاية العام 2022م شكل الاستثمار البيني بين دول مجلس التعاون نحو 18.1% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون، علماً بأن هذه النسبة سجلت انخفاضاً خلال العقد الماضي حيث بلغت 16.3% في العام 2014م بعد أن كانت بنحو 21.7% بنهاية العام 2010م، (شكل 53).

شكل 53: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في مجلس التعاون، 2010 - 2022م

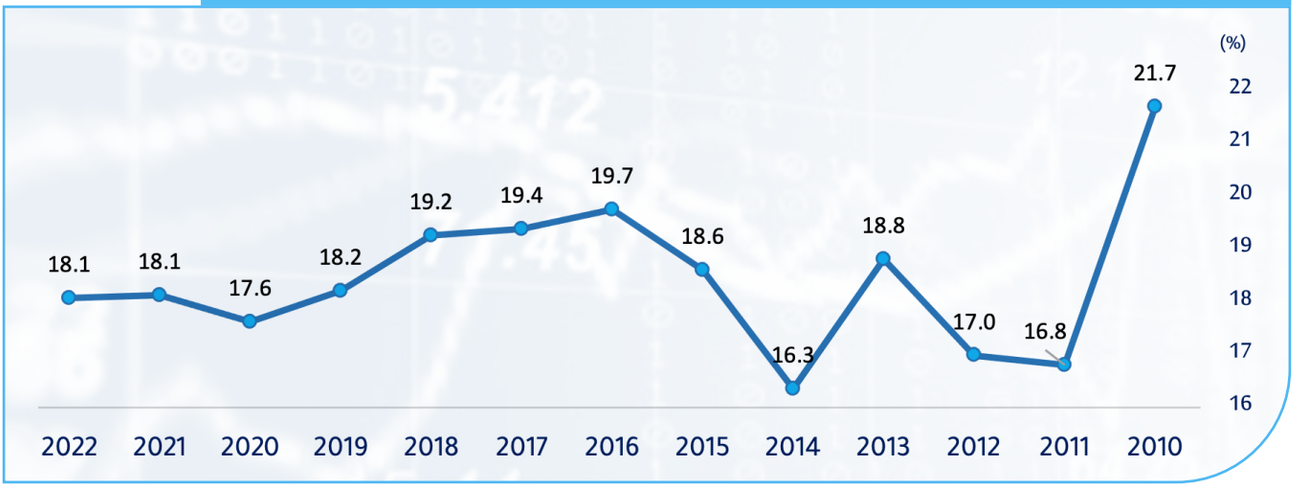

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وبالنسبة لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون في العام 2022م، كانت المملكة العربية السعودية الأكثر استقطاباً له ممثلة بما نسبته 41.4% من الإجمالي، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 38.5%، ثم سلطنة عُمان بما نسبته 8.1%، في حين كانت حصة الدول الأخرى مجتمعة نحو 12.1%، (شكل 54).

شكل 54: التوزيع النسبي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون ونسبته من الإجمالي (%)، 2022م

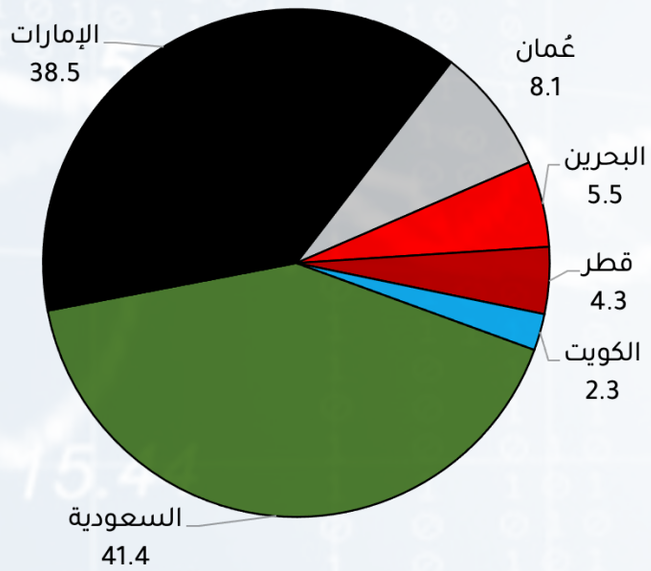

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

2.6: صناديق الثروة السيادية في مجلس التعاون

بلغ حجم أصول صناديق الثروة السيادية بدول مجلس التعاون الخليجي 4.4 تريليون دولار أمريكي بحلول العام 2023م، وذلك حسب تصنيف معهد صناديق الثروة السيادية (SWFI) المعني بتحديث ودراسة بيانات استثمارات الحكومات والصناديق السيادية في العالم. وتمثل أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية ما نسبته 34.1% من مجموع أصول أكبر 100 صندوق ثروة سيادي في العالم والبالغ 12.9 تريليون دولار أمريكي، (شكل 55).

شكل 55: مجموع أصول أكبر 100 صندوق ثروة سيادي في العالم، 2023م

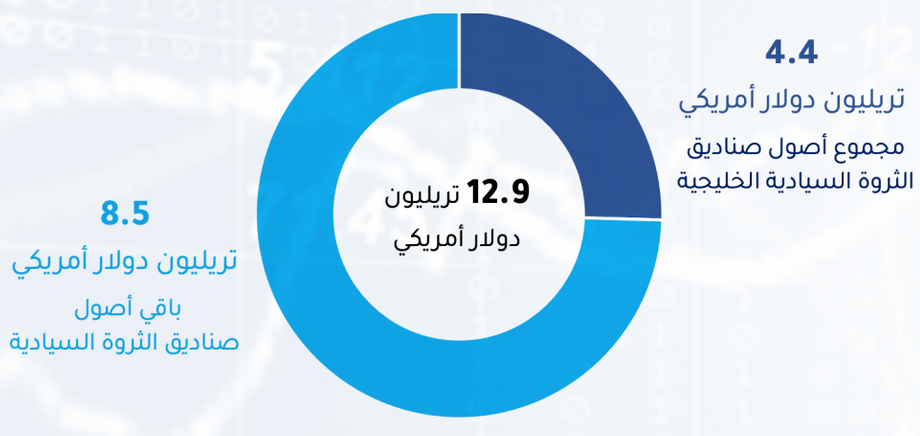

المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية (SWFI).

وعلى صعيد الدول الأعضاء، يعتبر صندوق هيئة استثمار أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة الأكبر خليجياً بقيمة أصول بلغت 993 مليار دولار أمريكي، ويأتي ترتيبه في المركز الرابع عالمياً بعد صندوق التقاعد الحكومي النرويجي الأول عالمياً بقيمة أصول 1,756 مليار دولار أمريكي، وصندوق مؤسسة الاستثمار الصينية (CIC) الثاني عالمياً بقيمة أصول 1,350 مليار دولار أمريكي، وصندوق إدارة الدولة للنقد الأجنبي الصيني (SAFE) الثالث عالمياً بقيمة أصول 1,090 مليار دولار أمريكي. ويأتي صندوق الهيئة العامة للاستثمار الكويتي والذي يعتبر أقدم صندوق سيادي في العالم في المرتبة الثانية خليجياً والخامسة عالمياً بأصول بلغت 980 مليار دولار أمريكي، ويليه بالترتيب الثالث خليجياً والسادس عالمياً صندوق الاستثمارات العامة السعودي بحجم 766 مليار دولار أمريكي. في حين يأتي جهاز قطر للاستثمار بقيمة 526 مليار دولار أمريكي في المرتبة الرابعة خليجياً والثامنة عالمياً، (جدول 6).

والجدير بالذكر، أن صناديق الثروة السيادية تعرف؛ بأنها صناديق استثمار تنشأها حكومات الدول من أجل تحقيق أهداف معلنة اقتصادية أو أهداف كامنة سياسية وأمنية، وتحتفظ هذه الصناديق بأصول مالية وغير مالية وتتولى توظيفها وإدارتها وفق استراتيجيات استثمارية، وتتنوع مصادر تمويل هذه الصناديق بين تدفقات ناتجة عن فوائض في موازين المدفوعات، أو فوائض النقد الأجنبي، أو إيرادات من حصيلة الخصخصة، أو فائض الميزانية العامة للدولة، او إيرادات ناجمة عن صادرات المواد الأولية.

جدول 6: صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون، 2023م

الدولة	التأسيس	صندوق الثروة السيادي	حجم الأصول (مليار دولار أمريكي)	النسبة من المجموع الخليجي (%)	الترتيب الدولي
الإمارات	1976	هيئة استثمار أبوظبي	993	22.7	4
	2002	شركة مبادلة للاستثمار	303	6.9	12
	2006	مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	360	8.2	11
	2007	جهاز الإمارات للاستثمار	87	2.0	21
	2008	الشارقة لإدارة الأصول	10	0.2	73
	2018	شركة أبوظبي التنموية القابضة	196	4.5	15
	2023	صندوق دبي للاستثمارات	80	1.8	23
البحرين	2006	شركة ممتلكات القابضة	18	0.4	40
السعودية	1971	صندوق الاستثمارات العامة السعودي	766	17.5	6
عُمان	1980	جهاز الاستثمار العماني	50	1.1	30
قطر	2005	جهاز قطر للاستثمار	526	12.0	8
الكويت	1953	الهيئة العامة للاستثمار	980	22.4	5
مجلس التعاون			4,368	100.0	1

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي ومعهد صناديق الثروة السيادية (SWFI).

سابعاً.
التجارة الخارجية

1.7: التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس (لا تشمل التجارة البينية)

شهدت التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون (لا تشمل التجارة البينية) انخفاضاً في العام 2023م بنسبة بلغت -4.0% على أعقاب الارتفاع الكبير الذي شهده العام 2022م والذي بلغت نسبته 34.1% نتيجة تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية وارتفاع أسعار النفط العالمية. هذا وقد بلغ إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون في العام 2023م نحو 823.1 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة انخفاض بلغت -14.5% مقارنة مع قيمة هذه الصادرات في العام السابق. في حين ارتفع إجمالي واردات مجلس التعاون السلعية في العام 2023م بنسبة 13.4% ليبلغ نحو 659.3 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك واصل تكتل مجلس التعاون تحقيقه فائض بالميزان التجاري السلعي وبلغ في العام 2023م حوالي 164 مليار دولار أمريكي، (شكل 56). وشكل فائض الميزان التجاري السلعي لمجلس التعاون في العام 2023م نحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي للمجلس، بعد أن كانت نسبته 17.4% من الناتج في العام السابق.

شكل 56: التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس (لا تشمل التجارة البينية)، 2017 - 2023م

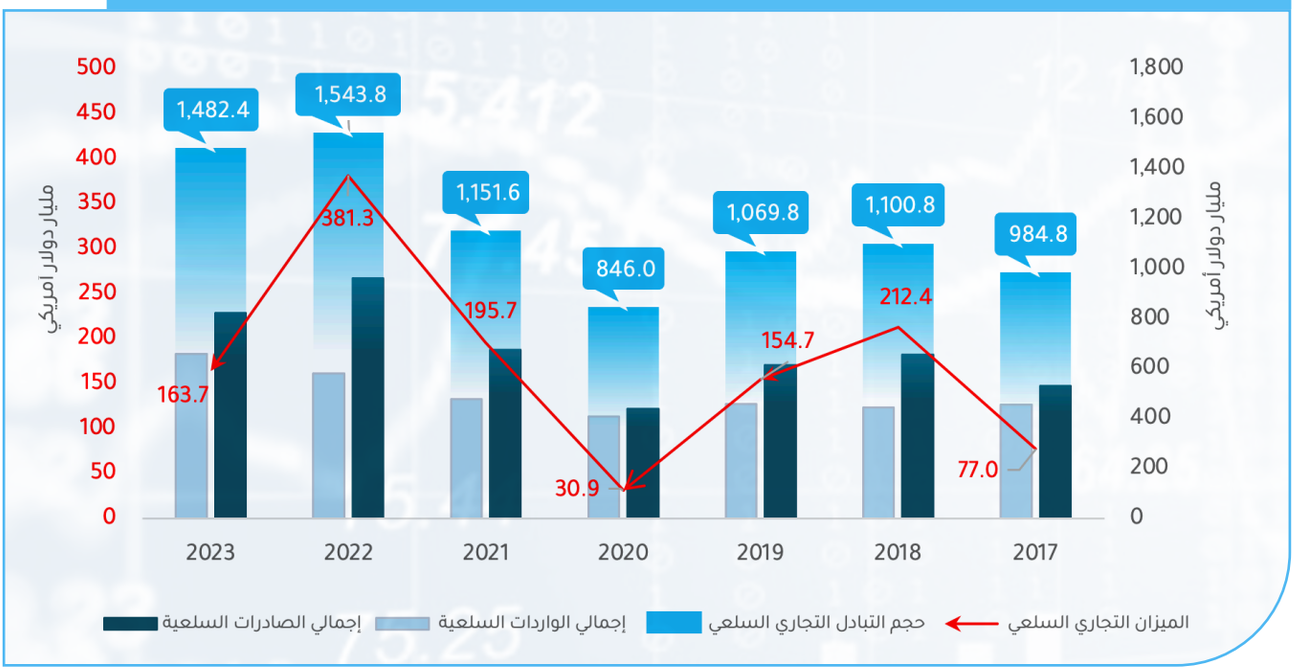

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

2.7: الصادرات السلعية حسب دول المجلس (تشمل الصادرات البينية)

وعلى صعيد الدول الأعضاء، تراجع قيمة الصادرات السلعية بجميع دول المجلس عدا دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2023م بشكل ملحوظ مقارنةً مع العام 2022م، وتراوحت بين -10.7% في مملكة البحرين و -25.4% في دولة قطر، وتأتي قيمة صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة السلعية التي نمت في العام 2023م بنسبة 4.9% في المرتبة الأولى خليجياً بنحو 369.1 مليار دولار أمريكي، تليها قيمة صادرات المملكة العربية السعودية السلعية بنحو 320.0 مليار دولار أمريكي، ثم صادرات دولة قطر السلعية بنحو 97.7 مليار دولار أمريكي، (شكل 57). ويعزى تراجع قيمة الصادرات السلعية بدول المجلس في العام 2023م بشكل كبير لانخفاض قيمة صادرات النفط والغاز جراء تراجع الأسعار في الأسواق العالمية، إذ تشكل نسبة كبيرة إجمالي الصادرات السلعية، وقد انخفض متوسط سعر برميل خام برنت خلال العام 2023م إلى 82 دولار أمريكي بعد الارتفاع الكبير الذي حققته أسعار النفط خلال العام 2022م، إذ بلغ متوسط سعر برميل نفط برنت في العام 2022م نحو 101 دولار أمريكي.

شكل 57: قيمة الصادرات السلعية بدول المجلس، 2022-2023م

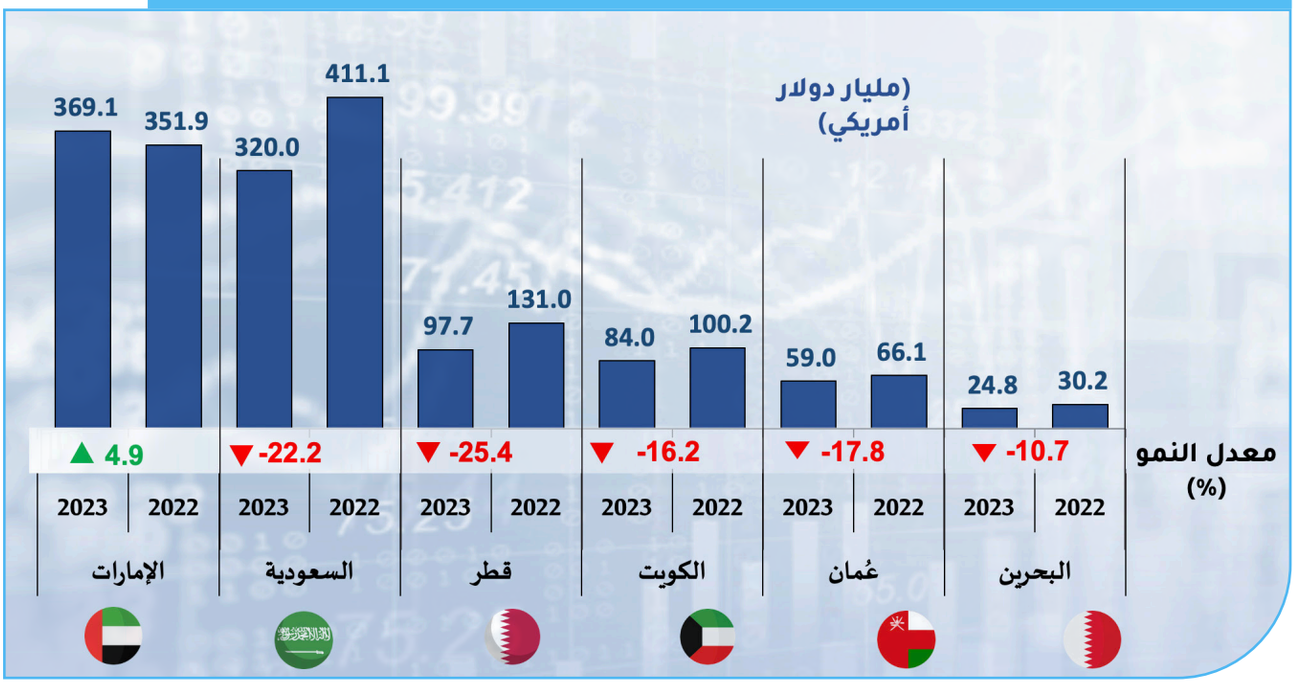

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

3.7: الواردات السلعية حسب دول المجلس (تشمل التجارة البينية)

وبالنسبة لقيمة الواردات السلعية حسب دول المجلس في العام 2023م، فقد سجلت كل من دولة الإمارت العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت زيادة لقيمة وارداتها السلعية وبنسبة 18.3% و 9.0% و 4.1% على التوالي، مقارنةً مع العام 2022م، في حين تراجعت قيمة الواردات السلعية في مملكة البحرين بنسبة -7.0%، وفي دولة قطر بنسبة -6.1%، وفي سلطنة عُمان بنسبة -0.1%. وتأتي قيمة واردات دولة الإمارت العربية المتحدة السلعية في المرتبة الأولى خليجياً بنحو 391.8 مليار دولار أمريكي، تليها قيمة واردات المملكة العربية السعودية السلعية بنحو 206.9 مليار دولار أمريكي، ثم واردات سلطنة عُمان السلعية بنحو 38.8 مليار دولار أمريكي، (شكل 58).

شكل 58: قيمة الواردات السلعية بدول المجلس، 2022-2023م

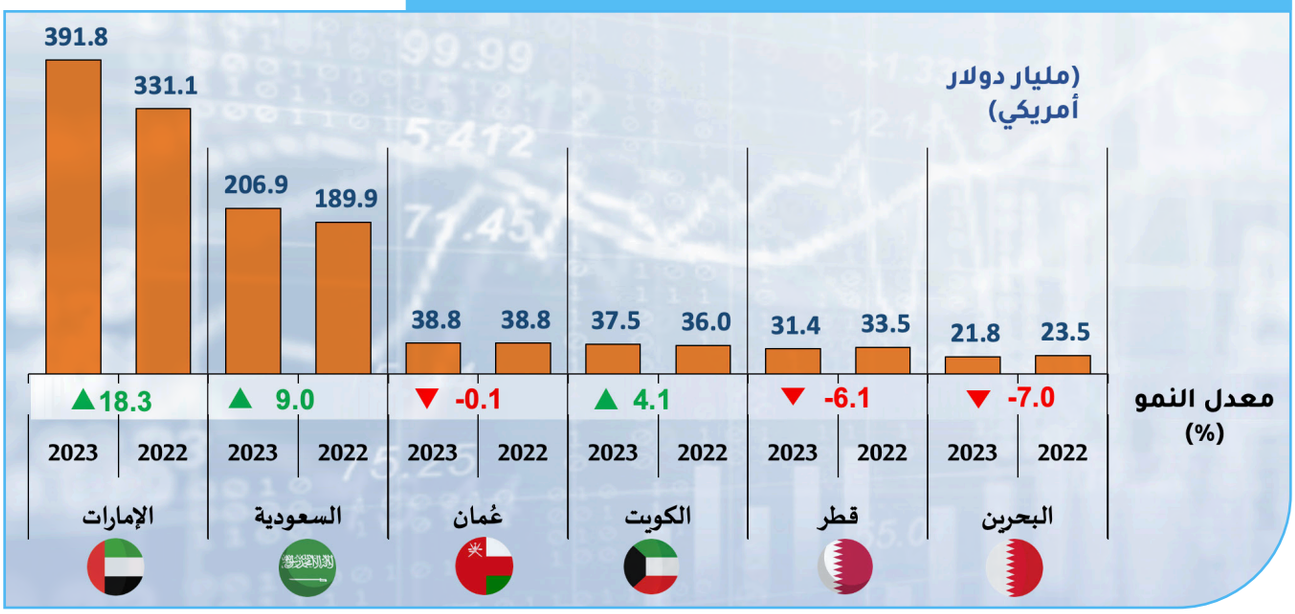

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

4.7: حجم التبادل التجاري السلعي حسب دول المجلس (يشمل التجارة البينية)

ساهم تراجع قيمة إجمالي الصادرات السلعية بغالبية دول المجلس، إضافة إلى تراجع قيمة إجمالي الواردات السلعية في بعض الدول، إلى تراجع حجم التبادل التجاري السلعي في جميع الدول الأعضاء في العام 2023م مقارنةً مع العام السابق باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي ارتفع فيها حجم التبادل التجاري السلعي بنسبة 11.4%، في حين تراوحت نسبت الانخفاض بين -6.8% و -21.5% في تلك الدول، (شكل 59).

شكل 59: حجم التبادل التجاري بدول المجلس، 2022-2023م

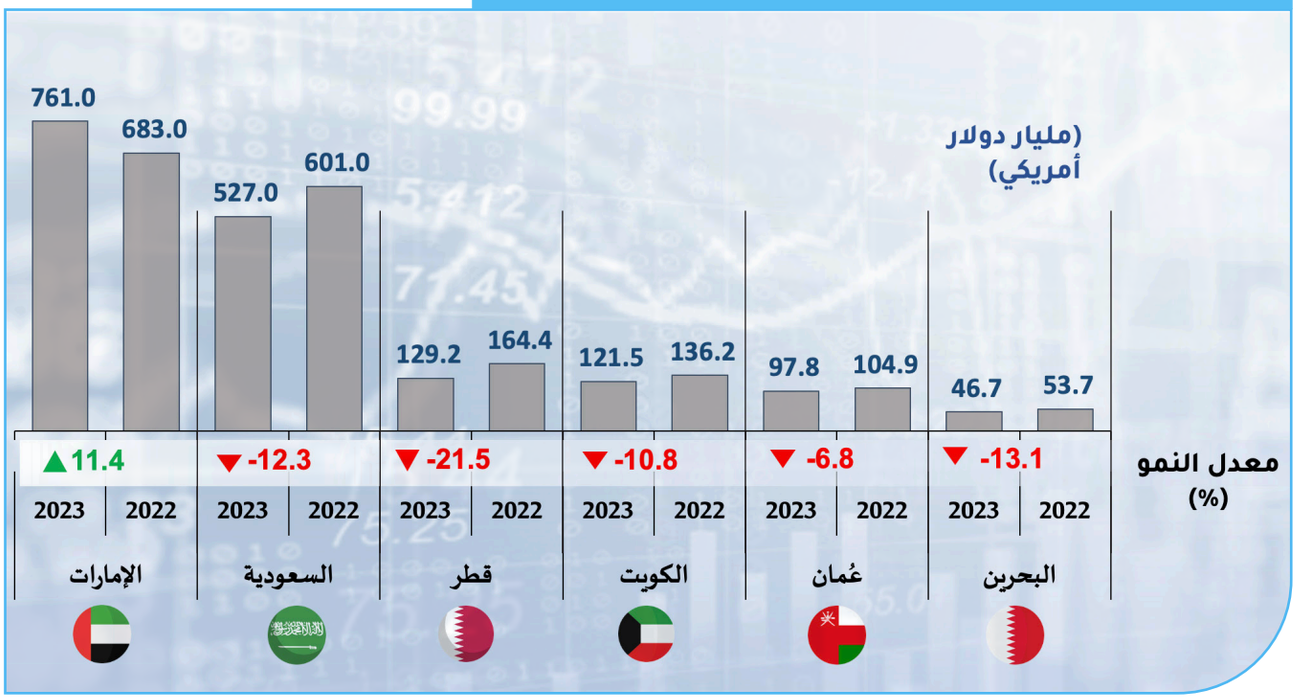

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

5.7: الميزان التجاري السلعي حسب دول المجلس (يشمل التجارة البينية)

سجلت جميع دول مجلس التعاون بإستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2023م فائض في الميزان التجاري السلعي. وجاءت أعلى قيمة للفائض في المملكة العربية السعودية حيث بلغ 113.1 مليار دولار أمريكي، وشكل ما نسبته 10.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)، تلاه فائض في الميزان التجاري السلعي المسجل بدولة قطر بنحو 66.3 مليار دولار أمريكي، وشكل ما نسبته 28.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك شهد الميزان التجاري السلعي بكل من دولة الكويت وسلطنة عُمان ومملكة البحرين تحقيق فائض جاء بنسبة 28.7% و 18.5% و 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. في حين سجل الميزان التجاري السلعي في دولة الإمارات العربية المتحدة عجزاً بقيمة 22.7 مليار دولار أمريكي، وبنسبة -4.5% من الناتج المحلي الإجمالي، (شكل 60).

شكل 60: الميزان التجاري السلعي بدول المجلس، 2022-2023م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

6.7: مؤشر الانفتاح التجاري حسب دول المجلس

وتتسم دول مجلس التعاون بالانفتاح التجاري، حيث أن حجم التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مرتفع بشكل عام بدول المجلس. وحسب أحدث بيانات صندوق النقد الدولي لمؤشرات التنمية العالمية، يبلغ مؤشر الانفتاح التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو 166.6%، يليه مؤشر مملكة البحرين بنحو 159.9%، في حين بلغ مؤشر المملكة العربية السعودية نحو 62.1%، (شكل 61).

شكل 61: مؤشر الانفتاح التجاري، 2023م

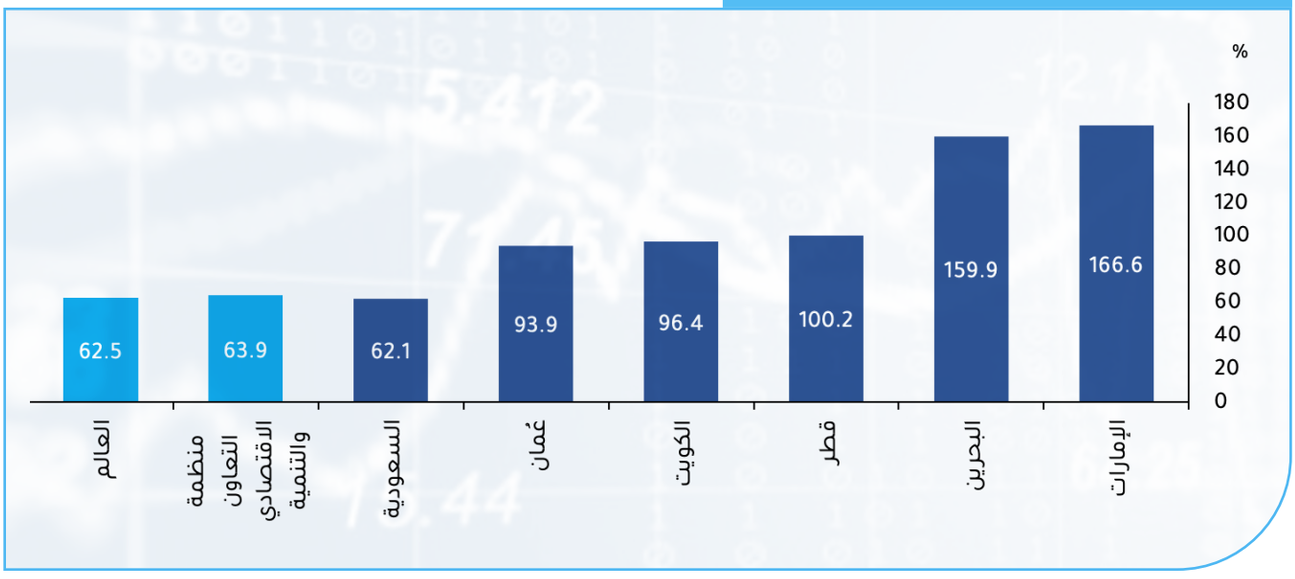

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

ثامناً.

تحويلات العاملين في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج

بلغ مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج في العام 2023م حوالي 131.5 مليار دولار أمريكي، متراجعاً بمقدار نصف مليار دولار أمريكي عن العام 2022م، وبنسبة -0.4%. وذلك عقب الارتفاع الكبير الذي سجله في العامين 2021م و2022م والذي جاء بنسبة 9.2% و3.8% على التوالي، (شكل 62).

شكل 62: تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج، 2019-2023م

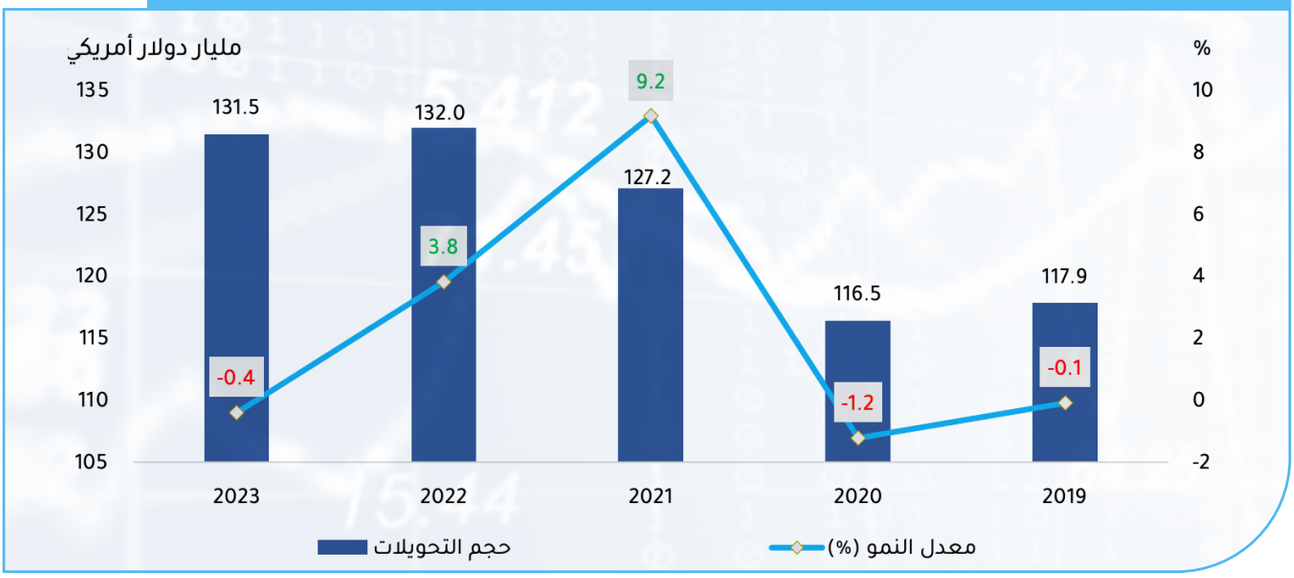

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

ويأتي انخفاض حجم تحويلات العاملين بمجلس التعاون إلى الخارج في العام 2023م نتيجة تراجعه في أغلب الدول الأعضاء وبنسب تراوحت بين -1.8% في مملكة البحرين و 28.7% في دولة الكويت. في حين شهد حجم تحويلات العاملين للخارج في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان نمواً بنسبة 11.1% و 3.7% على التوالي بذات الفترة. والجدير بالذكر أن تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل النسبة الأعلى من مجموع مجلس التعاون وبما نسبته 43.7%. تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 28.7%، في حين بلغت نسبة بقية الدول مجتمعة 27.6%، (شكل 63).

شكل 63: تحويلات العاملين بدول مجلس التعاون إلى الخارج، 2023م

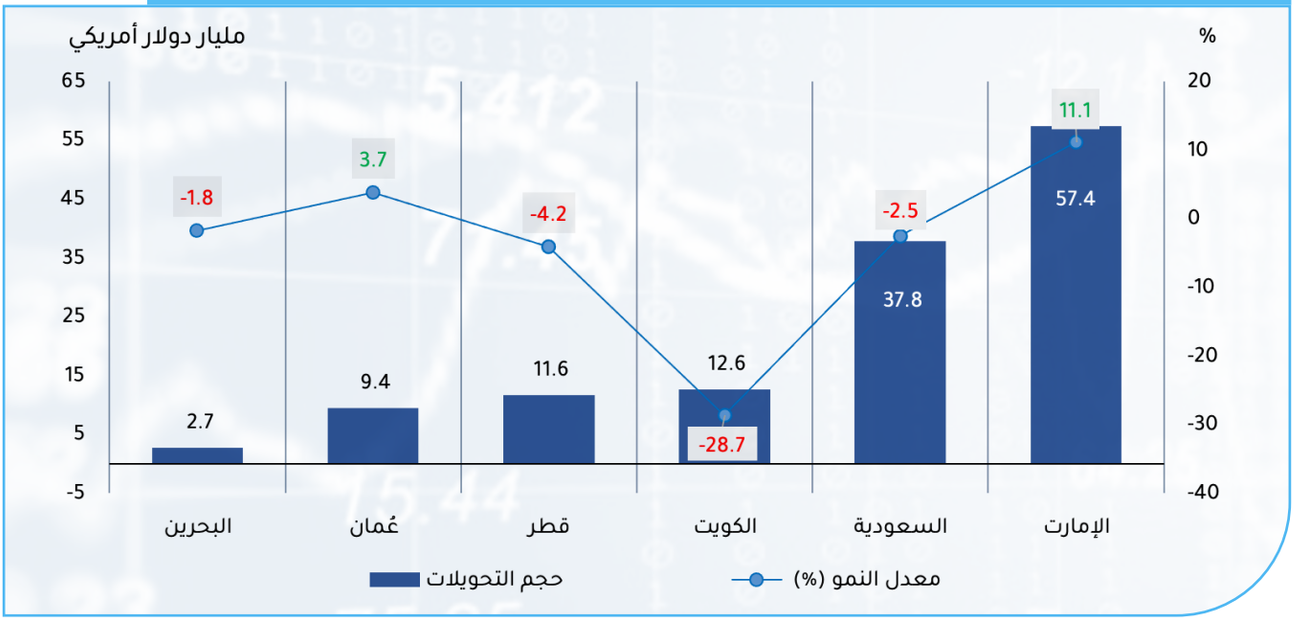

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وحسب تقديرات المركز الإحصائي الخليجي، يظهر من الشكل (64) أن هناك نمط تغير إيجابي لإقتصاديات دول مجلس التعاون من حيث تراجع نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2020 - 2023م، وذلك بالرغم من نمو مجموع تحويلات العاملين إلى الخارج في العامين 2022م و2021م، وقد تراجعت نسبة هذه التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي الخليجي (بالأسعار الجارية) من 8.1% في العام 2020م إلى 6.0% في العام 2022م وارتفعت النسبة بشكل طفيف في العام 2023م لتبقى عند 6.2%. وعلى مستوى الدول الأعضاء، بلغت نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 11.4%، وفي سلطنة عُمان بنسبة 8.6%، وفي دولة الكويت بنسبة 7.8%، وبنسبة 6.0% و 5.0% في كل من مملكة البحرين ودولة قطر على التوالي، وسجلت المملكة العربية السعودية أقل نسبة لتحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م وجاءت بنحو 3.5%.

شكل 64: نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)، 2020-2023م

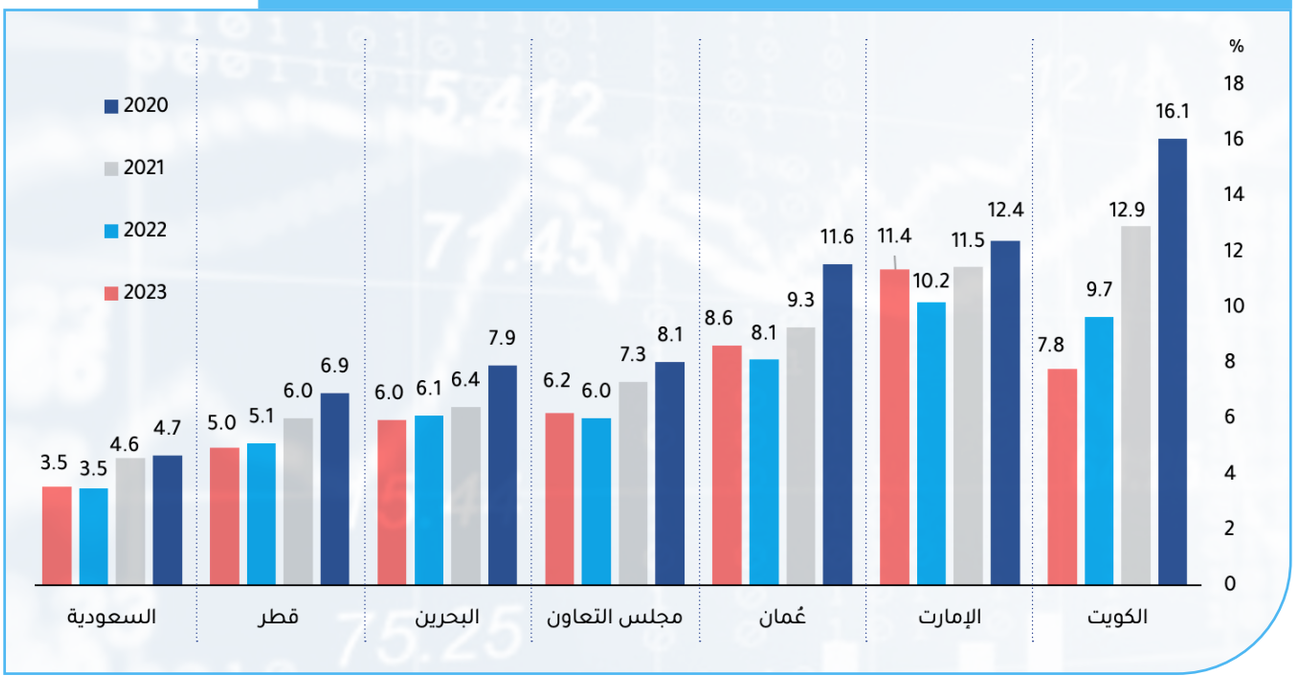

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

+1%
+3%
+4%

تاسعاً.
القوى العاملة

بلغ إجمالي عدد العاملين في دول مجلس التعاون[5] نحو 31.8 مليون عامل في عام 2023م، مرتفعاً بنسبة 5.0% مقارنةً مع العام 2022م والذي شهد نمواً بنسبة بلغت 9.4%، (شكل 65).

شكل 65: عدد العاملين في مجلس التعاون 2020-2023م

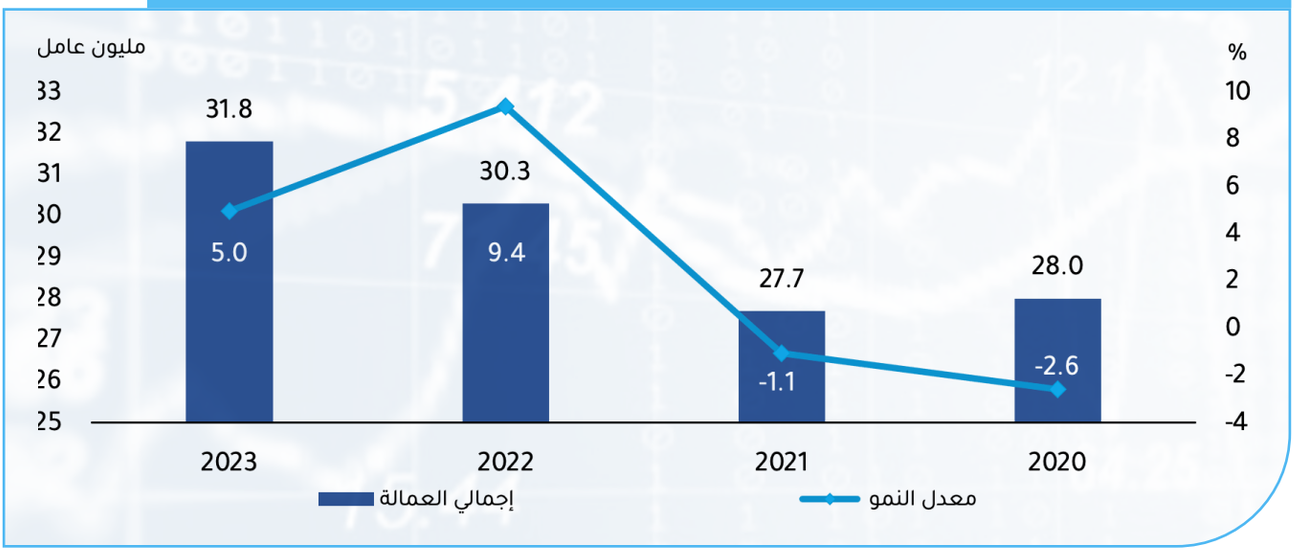

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

ولا زالت نسبة العمالة المواطنة من إجمالي العمالة الكلية قليلة مقارنة مع نسبة العمالة الوافدة[6]، حيث بلغت نحو 24.4% في العام 2021م وتراجعت إلى نحو 23.3% في العام 2022م ثم إلى 22.8% في العام 2023م، الأمر الذي يشير إلى أن معدلات التوطين المأمولة لم يتم تحقيقها (شكل 66).

شكل 66: التوزيع النسبي (%) للعمالة حسب الجنسية في مجلس التعاون، 2020-2023م

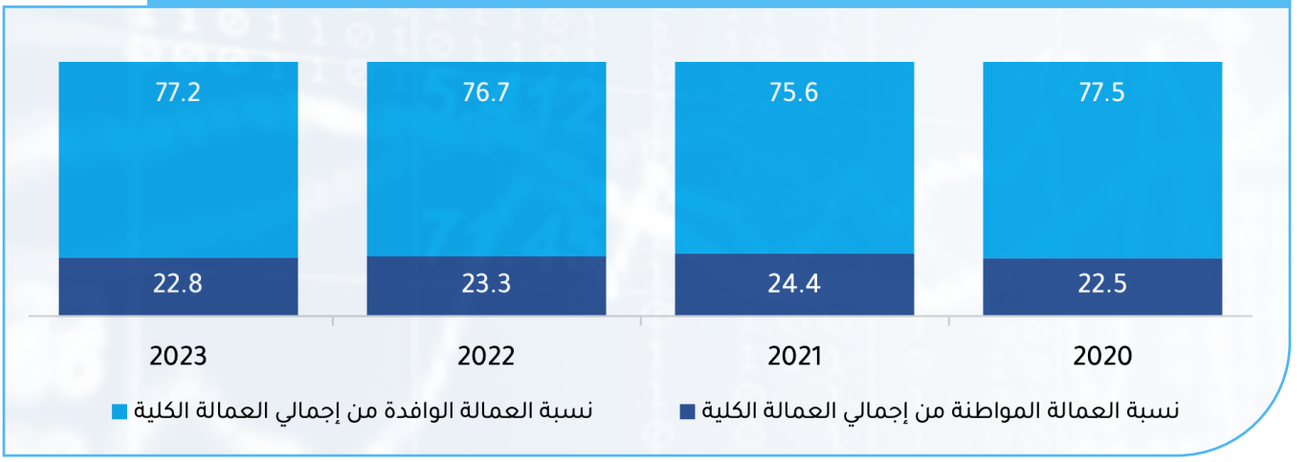

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

5. بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة من منظمة العمل الدولية.
6. لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.

وبالرغم من أن نسبة العمالة المواطنة من إجمالي العمالة الكلية بمجلس التعاون قليلة مقارنة مع نسبة العمالة الوافدة، إلا أن هناك نمط تغير إيجابي في مجلس التعاون ككل باتجاه ارتفاع نسب نمو العمالة المواطنة خلال الخمس سنوات الماضية، وقد ارتفعت بنحو 3.8% في العام 2023م وبنحو 7.3% في العام 2022م. وكذلك ارتفع مجموع العمالة الوافدة في عامي 2022م و2023م بنسبة 13.6% و7.1% على التوالي، وذلك بعد تراجعها في العام 2020م بنحو -3.8% والعام 2021م بنحو -4.9% نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19، (شكل 67).

شكل 67: نسب تغير العمالة في مجلس التعاون (%)،2018-2023م[7]

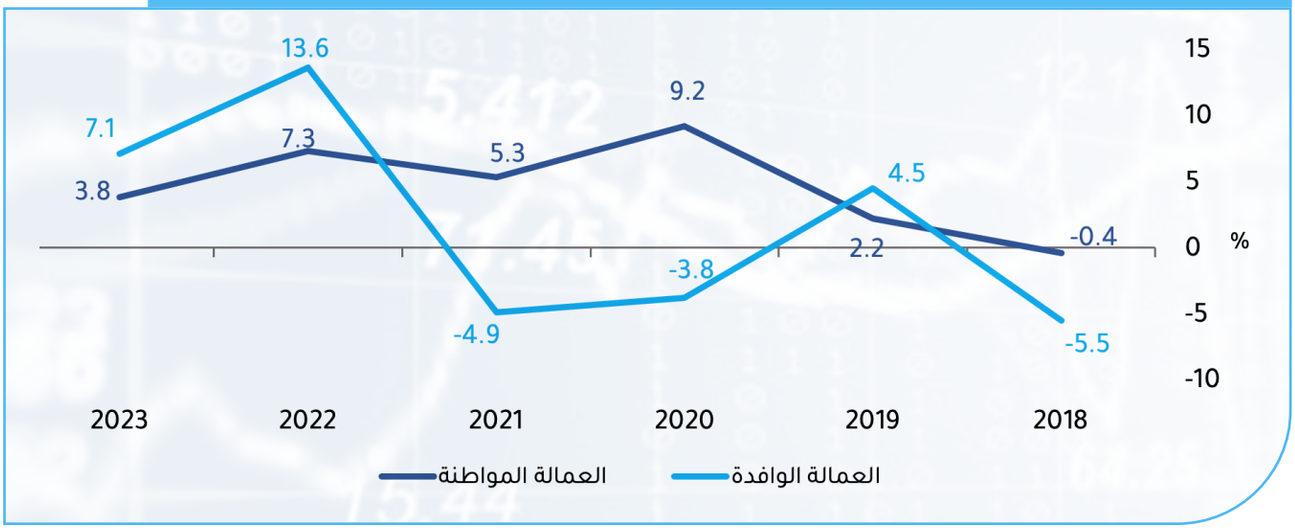

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وسجلت المملكة العربية السعودية أعلى معدل نمو لإجمالي العاملين العام 2023م على مستوى الدول الأعضاء وجاء بنسبة 7.7%، تليها سلطنة عُمان بنحو 6.8%، ثم دولة الكويت بنحو 4.6%، وكذلك شهدت دولة قطر ومملكة البحرين نموا لإجمالي العاملين العام 2023م بنحو 2.3% و1.4% على التوالي. والجدير بالذكر أن معدل نمو العمالة الوافدة جاء أكبر من معدل نمو العمالة الوطنية في جميع الدول بإستثناء مملكة البحرين ودولة قطر، (شكل 68).

شكل 68: نسب تغير عدد العمالة في دول مجلس التعاون (%)، 2023م[7]

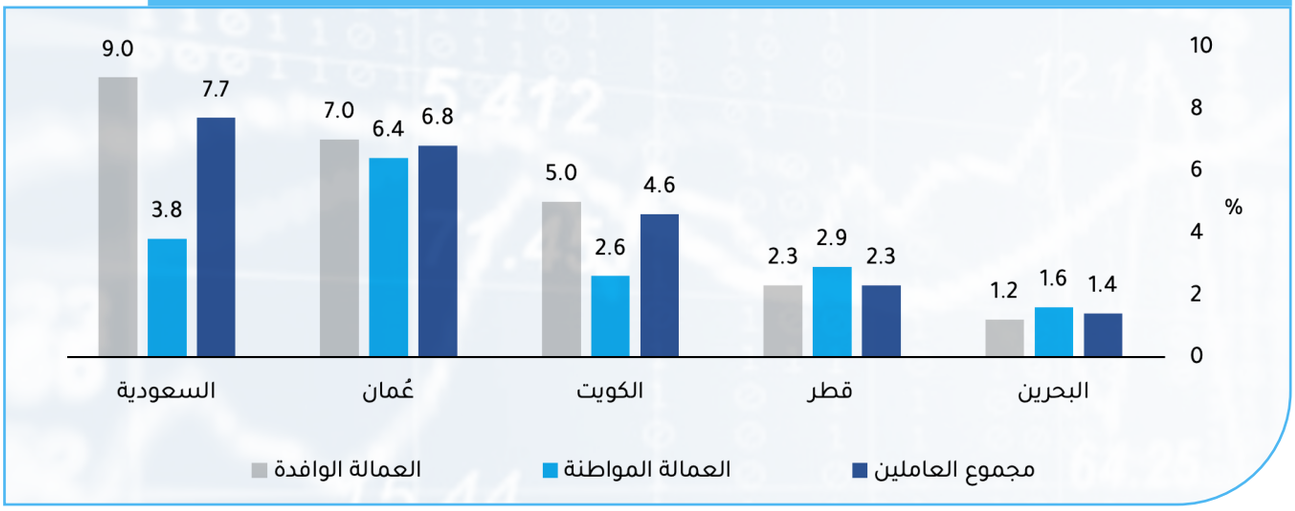

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

7 لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.

AI

مصادر البيانات

- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة http:// fcsc.gov.ae
- هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين http://www.iga.gov.bh
- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية http://www.stats.gov.sa
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان http://www.ncsi.gov.om
- جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر http://www.qsa.gov.qa
- الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت http://www.csb.gov.kw
- هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات العربية المتحدة https://www.sca.gov.ae
- هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية https://cma.org.sa
- هيئة الخدمات المالية، سلطنة عُمان https://cma.gov.om
- هيئة قطر للأسواق المالية https://www.qfma.org.qa
- هيئة أسواق المال، دولة الكويت https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي www.centralbank.ae
- مصرف البحرين المركزي https://www.cbb.gov.bh
- البنك المركزي السعودي https://www.sama.gov.sa
- البنك المركزي العُماني https://cbo.gov.om
- مصرف قطر المركزي http://www.qcb.gov.qa
- بنك الكويت المركزي https://www.cbk.gov.kw
- صندوق النقد العربي https://www.amf.org.aer
- صندوق النقد الدولي https://www.imf.org
- البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/home
- أداء أسواق المال العالمية https://www.investing.com
- وكالة الطاقة الأمريكية https://www.eia.gov
- معهد صناديق الثروة السيادية (SWFI) https://www.swfinstitute.org